

فهيلى

السنة الثانية والعشرون - أيلول / سبتمبر ٢٠٢٦

العدد 273

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفاء الثقافة والاعلام للكويتيين
SHAFAG FOUNDATION OF CULTURE & MEDIA FOR KUWAITI KURD

هل تُحرك منصات
التواصل الاجتماعي
القرار السياسي
في العراق؟

الكورد الفيليون والبطاقة الوطنية: أزمة القيود المدنية

إعلام يفرّق ومجتمع يدفع الثمن بإدامة الخطاب الطائفي

غابة المطاعم العراقية.. شهادات صحية غائبة وقضاء متفرج

عرض شكلي أم انهيار واقعي؟

بدءاً، يحتاج العراق إلى إعادة نظر جادة في طريقة إدارة مؤسسات الدولة، فمن الصعب معالجة أزمات تراكمت على مدى سنوات بالأدوات والعقلية اللتين أسهمتا في إنتاجها. فالدول لا تتداعى دائماً بفعل حدث كبير ومفاجئ، بل قد يبدأ التراجع من تفاصيل الحياة اليومية.

إن ما نراه في جوانب مختلفة من الحياة العامة في العراق ليس مجرد قصور اعتيادي في الكفاءة أو قلة خبرة تقنية، بل يعكس، في جانب منه، انشغالاً بالخطية على الأزمات وحرف الأنظار عنها، في بلد أسهمت سياساته المتعاقبة في تآكل الثقة بمؤسساته. إن هذا الانسداد واضح في قطاعات عدة. ففي الجانب التربوي، ليس إعلان فتح أبواب المدارس من دون ترميم بناها التحتية سوى تغطية على النقص في الأبنية المدرسية وتجاهل المدارس ذات الدوام المزدوج أو الثلاثي. وهو ما قد يضع مستوى الدراسة وسلامة الطلبة والتلاميذ في مرتبة تالية للإحصاءات والتقييم الدراسي.

ويسيطر المنطق نفسه على النظام الصحي. فبعض المستشفيات الحكومية تبدو عاجزة عن أداء دورها، في ظل نقص الأدوية الضرورية والأجهزة والمعدات الأساسية. ويدفع ضعف الخدمات الطبية المرضى إلى القطاع الخاص الباهظ التكلفة، في وقت تتكرر فيه الأسئلة بشأن الهدر والفساد في الإنفاق العام. ويصعب ردّ هذا التراجع كله إلى العجز وانعدام الحيلة؛ فاستمرار إضعاف القطاع العام يثير تساؤلات عن المستفيد من تدهور خدمات المدارس والمستشفيات الحكومية واتساع سوق البدائل الخاصة.

فكلما تراجعت الجامعات الحكومية والمستشفيات العامة، اتسعت الفرص أمام سوق الشهادات الدراسية والخدمات الطبية التجارية، بما فيها مصالح قد تكون قريبة من مراكز القرار. وفيما يبرز القطاع الخاص المستقل تحت ضغوط البيروقراطية والرشى، تتحول التعيينات في بعض دوائر الدولة إلى فرص تتحكم بها المحسوبية.

وعندما يكون معيار الوصول إلى الفرص هو المال والتزكية غير المستحقة، لا تكون النتيجة سوى تزايد أعداد الخريجين اليائسين، وتداول فرص العمل بطرق غير عادلة، وهجرة رأس المال البشري. في هذا البلد، لا تؤدي القوانين والقرارات دائماً دورها في تنظيم حياة المواطنين، بل تتحول أحياناً إلى عبء يشغلهم عن أزماتهم الأساسية. ويسهم انتشار منابر إعلامية مرتبطة بمراكز نفوذ في تشتيت النقاش العام، بدلاً من تسليط الضوء على أسباب الخلل ومساءلة المسؤولين عنه.

وفي ظل اتساع منافذ الفساد وثغرات ضبط الحدود، أصبحت المواد المخدرة تهديداً يلتهم مستقبل الوطن وأجساد الشباب بصمت. وبالتوازي مع ذلك، قد يتحول اسم الإعمار إلى خرائط ومشاريع على الورق تستنزف الموازنة العامة من دون أثر كافٍ على الأرض، فيما تتعرض سيادة الوطن للاهتزاز بفعل تعدد القوى المسلحة خارج إطار الدولة.

ومن ثم، في ظل هذه الأوضاع، فإن فتح أبواب المدارس للعام الدراسي الجديد أو تنظيم أي مناسبة أخرى قد يصبح تزويقاً للأزمات، ما لم يقترن بتجديد البنى التحتية وتحسين الخدمات التي يلمسها المواطن في حياته اليومية.

رئيس التحرير

18



خريطة خانقين تتقلص..
تحولات إدارية وسكانية تعيد رسم المدينة

34



٣ ملايين سيارة في بغداد والنقل الجماعي
" أمام اختبار "

64



جواز ثان وعدالة غائبة ..
كيف يحمي الملاذ الأوروبي سارقي أموال العراق؟

اقرأ في العدد ايضاً

78

٣٥ ألف ضحية..
مخلفات الحروب تواصل حصد أرواح العراقيين

86

خفايا وعقود.. ما سر تزامن مشروع
"التكسي الأخضر" مع أزمة البنزين؟

96

فاتورتان لا تنتهيان..
الكهرباء تستنزف جيوب الأسر العراقية



08

اللغة الكوردية تدخل صفوف سوريا
بعد ٧ عقود من المنع

أسرة التحرير

رئيس التحرير

علي حسين فيلي

info@shafaaq.com

مدير التحرير

علي حسين علي

سكرتير التحرير

صادق الازرقى

هيئة التحرير

محمد جمال

ياسر عماد

ماجد محمد صالحان

سندس ميرزا

التصميم الفني

ايمان حبيب علي

DAILY MAGAZINE

فهيلى

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفق



صاحب الامتياز

مؤسسة الثقافة والاعلام للكورد الفيليين

دهزگای رۆشنبیری و راگه‌یاندنێ کوردی فه‌یلێ

SHAFaq FOUNDATION OF CULTURE &

MEDIA FOR FAILI KURD

273

السنة الثانية والعشرون

أيلول / سبتمبر ٢٠٢٦



بشخص بارزاني وحده، وإنما بموقع إقليم كردستان نفسه، بوصفه شريكاً تاريخياً للولايات المتحدة، وفي الوقت ذاته مرتبطاً بجغرافيا وحدود ومصالح اقتصادية وأمنية مع إيران وتركيا.

ويرى معدو التقرير أن هذا الموقع أتاح للإقليم أن يتحول إلى مساحة تواصل بين محاور متعارضة، بدلاً من تموضعه بصورة كاملة داخل أحدها.

أربيل والقناة الخلفية مع طهران ووفق التقرير، ازدادت أهمية هذا الدور مع تعقد مركز القرار الإيراني والتحولت السياسية والعسكرية التي شهدتها الجمهورية الإسلامية خلال عام 2026. ومع تراجع قدرة القنوات الدبلوماسية التقليدية على احتواء التصعيد، برزت، بحسب التحليل، حاجة واشنطن إلى الوصول بصورة مباشرة إلى الجهات صاحبة القرار العسكري والأمني في طهران، وهو ما منح قناة أربيل أهمية إضافية.

ولفت استناداً إلى معلومات أميركية، إلى أن دور بارزاني لم يقتصر على نقل الرسائل، بل شمل المساهمة في إيجاد ترتيبات تسمح باستمرار الاتصالات، بعد أن أبدى الجانب الإيراني مخاوف أمنية من عقد اجتماعات سرية في أربيل.

ووضع التقرير هذا التحرك في إطار ما يعرف في العلاقات الدولية بـ"دبلوماسية القنوات الخلفية"، التي تقوم بدرجة كبيرة على الثقة المتبادلة وقدرة الوسيط على الاحتفاظ بعلاقات مع الطرفين، وليس فقط على موقعه الرسمي أو حجم القوة التي يمثلها. وبهذا المعنى، يرى التقرير أن القناة التي تحظى بثقة الطرفين قد تصبح، في أوقات الأزمات الحادة، أكثر فاعلية من المسارات الدبلوماسية التقليدية.

وتوقف التقرير عند المفارقة بين الوضع الدستوري لإقليم كردستان وحجم الدور الذي يمكن أن يؤديه في الملفات الإقليمية. فمن الناحية الدستورية، يبقى الإقليم

واستند التقرير، الذي ترجمته مجلة "فيلي"، إلى معلومات نشرها موقع "Axios" الأميركي، تفيد بأن بارزاني تلقى في العاشر من أيار 2026 اتصالاً من مدير الاستخبارات الوطنية الأميركية، بموافقة الرئيس دونالد ترامب ونائبه جي دي فانس، لاستكشاف إمكانية فتح قناة اتصال مباشرة مع قائد الحرس الثوري الإيراني أحمد وحيد. وبعد أربعة أيام، نجح بارزاني في تأمين الاتصال بين الجانبين، وهي واقعة يرى التقرير أنها تكشف جانباً من التحول في موقع إقليم كردستان ورئيسه ضمن معادلات الوساطة في منطقة تتشابك فيها المصالح والصراعات، بينما تضيق فيها مساحة القنوات الدبلوماسية التقليدية.

رأس مال سياسي بُني على التوازن ويرى التقرير أن قدرة بارزاني على أداء هذا الدور لا يمكن تفسيرها بالعامل الجغرافي وحده، بل ترتبط أيضاً برأس مال سياسي وشخصي راكمه خلال سنوات طويلة من العمل والعلاقات الإقليمية والدولية. وأشار إلى أن بارزاني عاش جزءاً من حياته في إيران ودرس في طهران ويتحدث الفارسية بطلاقة، إلى جانب شبكة علاقات نسجها على مدى سنوات مع مؤسسات وشخصيات داخل النظام الإيراني، في وقت حافظ فيه على علاقات واسعة مع واشنطن ومؤسساتها السياسية والأمنية.

وبحسب التقرير، أسهمت هذه التركيبة في جعل رئيس إقليم كردستان شخصية يمكن لأطراف متعارضة التواصل معها، من دون أن يُنظر إليه باعتباره محسوباً بصورة كاملة على أحد المحاور.

واستشهد التقرير بتوصيف بريت ماكغورك، الذي شغل مناصب مرتبطة بسياسة الشرق الأوسط في إدارات أميركية متعددة، لبارزاني باعتباره سياسياً براغماتياً يمتلك قدرة على التعامل مع الأزمات ويتمتع بعلاقات مع واشنطن وطهران في آن واحد.

غير أن التقرير اعتبر أن هذه الثقة لا ترتبط

"هبة الوسيط" ..

كيف وسّع

نيجيرفان بارزاني

نفوذ أربيل إقليمياً؟

فيلي:

سلّط تقرير تحليلي صادر عن "بيت الفكر في كردستان" الضوء على الدور المتنامي لرئيس إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني في دبلوماسية الوساطة الإقليمية، معتبراً أن التطورات التي أعقبت استهداف مقره في دهوك بطائرة مسيرة في 28 آذار 2026 أظهرت انتقاله، خلال أسابيع قليلة، إلى موقع إحدى قنوات التواصل الموثوقة بين واشنطن ومركز القرار الأمني والعسكري في إيران.

جزءاً من الدولة العراقية ولا يمتلك سياسة خارجية مستقلة بالمعنى التقليدي، إلا أن التقرير يرى أن التأثير السياسي لا يقاس دائماً بالحجم القانوني أو العسكري وحده. وبحسب التحليل، فإن الموقع الجغرافي والاستقرار النسبي وشبكة العلاقات والقدرة على التواصل مع قوى متنافسة، يمكن أن تمنح كياناً دون الدولة ثقلًا يتجاوز حجمه الرسمي.

وفي حالة إقليم كردستان، يجمع التقرير بين عدة عوامل، أبرزها الشراكة مع الولايات المتحدة، والعلاقات الاقتصادية والأمنية مع تركيا، والتواصل التاريخي مع إيران، إلى جانب الحضور داخل المعادلة السياسية العراقية.

ويرى التقرير أن تداخل هذه العوامل منح أربيل قدرة على فتح قنوات قد تكون مغلقة أمام أطراف أو عواصم أخرى.

ولم يحصر التقرير دبلوماسية نيجيرفان بارزاني في الملف الأميركي الإيراني، بل ربطها أيضاً بتحركاته في الملف السوري.

وأشار إلى الدور الذي لعبه مطلع عام 2026 ضمن جهود التهدئة بين القيادة السورية وقوات سوريا الديمقراطية، في مرحلة شهدت تطورات أمنية وسياسية حساسة في المناطق الكردية داخل سوريا.

كما توقف عند زيارة بارزاني إلى دمشق في الثالث من آب 2026، معتبراً أنها وسعت مساحة تحركه الإقليمي، ولا سيما في نقل الرسائل السياسية بين بغداد ودمشق والمساهمة في تهيئة الأرضية لتواصل أكبر بين الحكومتين العراقية والسورية.

ويرى التقرير أن اهتمام أربيل بالملف السوري لا ينطلق من اعتبارات الوساطة السياسية فقط، وإنما يرتبط مباشرة بحسابات أمنية واستراتيجية تخص إقليم كردستان.

وبحسب هذا التقدير، فإن أي انهيار أممي واسع في المناطق الكردية السورية قد ينعكس على الإقليم من خلال موجات النزوح والتداعيات الأمنية والسياسية والاقتصادية، وهو ما يجعل الوساطة، من وجهة نظر التقرير، أداة لحماية الاستقرار الداخلي أيضاً.

للإقليم هامشاً إضافياً للمناورة عندما تدخل الملفات العالقة مرحلة التفاوض. وعلى المستوى الشخصي، يقرأ التقرير مسار نيجيرفان بارزاني باعتباره انتقالاً تدريجياً من صورة الزعيم الحزبي أو الإقليمي إلى موقع رجل الدولة القادر على مخاطبة أطراف متناقضة والمحافظة على قنوات مفتوحة معها.

ويستخدم التقرير في هذا السياق مفهوم "هبة الوسيط"، في إشارة إلى المكانة التي تكتسبها الشخصية السياسية نتيجة قدرتها على إبقاء التواصل قائماً بين أطراف يصعب عليها التحاور بصورة مباشرة.

ويشير إلى أن بارزاني حافظ خلال السنوات الماضية على علاقات مع واشنطن وطهران وأنقرة والعواصم الخليجية، بالتوازي مع شبكة واسعة من العلاقات داخل العراق وسوريا.

لكن التقرير ينبه في الوقت نفسه إلى حساسية هذا النوع من الأدوار، إذ إن قيمة

الوسيط ترتبط إلى حد بعيد بقناعة الأطراف المتنافسة بأنه لا يتحول إلى أداة بيد أحدها ضد الآخر.

وفي مقابل المكاسب السياسية التي يمكن أن تنتج عن هذا الدور، يشير التقرير إلى أن الوقوف بين القوى المتصارعة يحمل مخاطر لا يمكن تجاهلها.

فإقليم كردستان يقع جغرافياً داخل واحدة من أكثر مناطق الشرق الأوسط تعرضاً للتجاذب، وأي تحول كبير في موازين القوى بين الولايات المتحدة وإيران أو تركيا أو القوى العراقية قد يضع أربيل أمام ضغوط مباشرة.

كما يرى التقرير أن الاعتماد المفرط على دور الوسيط قد يتحول إلى نقطة ضعف إذا انهارت التفاهات أو انتقلت المنطقة إلى مواجهة مفتوحة تقل فيها مساحة الحلول الوسط.

ومن هنا، يربط نجاح هذا النهج بقدرة أربيل على المحافظة على توازن دقيق في علاقاتها

”

إقليم كردستان يقع جغرافياً داخل واحدة من أكثر مناطق الشرق الأوسط تعرضاً للتجاذب، وأي تحول كبير في موازين القوى بين الولايات المتحدة وإيران أو تركيا أو القوى العراقية قد يضع أربيل أمام ضغوط مباشرة.

ومن هذا المنطلق، يرى معدو التقرير أن قوة كيان لا يمتلك سيادة دولة كاملة لا تأتي بالضرورة من القدرات العسكرية أو الاقتصادية وحدها، وإنما يمكن أن تبني أيضاً على الثقة والموقع الجغرافي والقدرة على أداء أدوار لا يستطيع الآخرون القيام بها.

وبحسب خلاصة التقرير، فإن جوهر النهج الذي يتبعه نيجيرفان بارزاني يتمثل في محاولة تحويل الموقع الكوردي من عنصر يتأثر بصراعات القوى الأكبر إلى عامل يساهم في تخفيفها، ومن مساحة تماس بين المحاور إلى جسر للتواصل بينها.

غير أنه يربط استدامة هذا الدور بقدرة إقليم كردستان على تطبيق النهج ذاته داخلياً، عبر تقليص الخلافات السياسية وتعزيز التفاهم بين القوى الكردستانية، باعتبار أن الحضور الخارجي لا يمكن فصله عن مستوى الاستقرار والتماسك في الداخل.

ومنع تحول الإقليم إلى جزء مباشر من صراع المحاور. من ساحة صراع إلى منصة للحوار ويخلص التقرير إلى أن القيمة الأوسع لهذه الدبلوماسية تكمن في محاولة إعادة تعريف موقع إقليم كردستان داخل صراعات المنطقة.

فالكورد، بحسب قراءة التقرير، كانوا خلال مراحل مختلفة من تاريخ الشرق الأوسط جزءاً من صراعات القوى الأكبر أو ورقة ضمن تنافساتها، بينما يسعى النهج الحالي إلى نقل الإقليم من موقع المتأثر بصراعات الآخرين إلى طرف قادر على المساهمة في إدارة بعض جوانبها.

ويعتبر التقرير أن نجاح هذه المعادلة يمكن أن يجعل استقرار إقليم كردستان مصلحة لا تقتصر على الكورد أو العراق، وإنما تمتد إلى القوى الإقليمية والدولية التي تحتاج في أوقات الأزمات إلى قنوات آمنة وموثوقة للتواصل.

قراءة كوردستانية:

علاقات نيجيرفان بارزاني

تفتح قنوات الحوار الإقليمية

أمام اختبار المؤسسة

فيلي

من الملف السوري إلى قناة الاتصال بين واشنطن وطهران، برز اسم رئيس إقليم كوردستان نيجيرفان بارزاني في أزمات تتجاوز حدود الإقليم، لكن اتساع هذا الدور يطرح سؤالاً، "هل تحولت شبكة علاقاته إلى قدرة دبلوماسية تملكها مؤسسات كوردستان، أم أنها ما زالت مرتبطة بشخصه؟

جانب من جلسة الطاولة المستديرة للمعهد

رئاسة الإقليم تعنى بالحوار والوساطة ومنع الصراعات، وتتابع ملفات العراق وسوريا وتركيا وإيران، وتستعين بخبراء لإعداد تقديرات وخيارات سياسية. وتشدد على أن يعمل أي جهاز من هذا النوع بالتنسيق مع بغداد، ضمن صلاحيات الإقليم الدستورية. وبحسب هذا التصور، لا يُقاس نجاح الدور بعدد اللقاءات أو صوره الاستقبال، بل بما إذا كانت العلاقات قد فتحت حواراً متعديراً، أو نقلت رسالة موثوقة، أو أسهمت في حماية مصالح الإقليم وتقليل مخاطر الصراع. ويبقى الاختبار الأهم ما خلصت له، هل تستطيع مؤسسات كوردستان إبقاء القنوات مفتوحة بعدما فتحت بالعلاقات الشخصية؟

تري القراءة أن القاسم المشترك بين هذه الملفات هو إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة وخفض احتمالات التصعيد. فهذا النوع من النفوذ لا يقوم على قدرة الإقليم على فرض قرارات على جيرانه، بل على ثقة أطراف متعارضة بقدرته على التواصل ونقل الرسائل. غير أن نقطة القوة هذه تحمل مكمناً ضعيفاً، فجزء كبير من شبكة العلاقات يرتبط بخبرة بارزاني الشخصية، ولم يتحول بالضرورة إلى آليات ثابتة داخل مؤسسات الإقليم. وإذا تراجعت الشبكة بغياب صاحبها، فإن كوردستان تكون قد استفادت من رصيد دبلوماسي مهم من دون أن تبني قدرة مستدامة. وتطرح القراءة إنشاء وحدة صغيرة في

وفق القراءة، قيمة القدرة على الوصول إلى طرف يصعب الاتصال به مباشرة، لكنها لا تجعل الإقليم الوسيط الرئيسي بين واشنطن وطهران، حيث تؤدي دول أخرى أدواراً في هذا الملف وتبقى القرارات بيد الجانبين. وفي العراق، تستند قدرة نيجيرفان بارزاني على الحركة إلى علاقاته مع قوى سياسية من اتجاهات مختلفة، إلى جانب موقعه ممثلاً لإقليم لديه خلافات مستمرة مع بغداد بشأن الموازنة والنفط والصلاحيات. وخلال تشكيل الحكومة الاتحادية في عام 2026، التقى رئيس الوزراء المكلف علي فالح الزبيدي وقادة سياسيين آخرين، ودعا إلى معالجة الخلافات عبر الشراكة والحوار. الرصيد الشخصي واختبار المؤسسة

وتصف القراءة هذا الدور بأنه تسهيل للحوار، وليس وساطة رسمية بين الحكومة التركية وحزب العمال الكوردستاني. أما المثال الأكثر حساسية فيتعلق بإيران. ففي تقرير نشره في 16 آب/أغسطس، قال موقع "أكسيوس"، نقلاً عن مصادر مطلعة، إن إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترمب استعانت ببارزاني في أيار/مايو لفتح قناة اتصال مع قيادة الحرس الثوري الإيراني، بعدما أرادت التحقق من موقفها من المفاوضات الجارية آنذاك. وبحسب التقرير، تحدث بارزاني مع قائد الحرس أحمد وحيد، ثم نقل رده إلى الجانب الأميركي. وطُرحت لاحقاً فكرة عقد محادثات أميركية إيرانية سرية في أربيل، لكن الاجتماع لم يعقد. وتظهر الواقعة،

التوتر وضمان حقوق الكورد وسائر المكونات ضمن سوريا موحدة. وفي 22 كانون الثاني/يناير الماضي، شكر قصر الإليزية بارزاني على جهود الوساطة المتعلقة بسوريا، كما ذكرت رئاسة الإقليم، عقب لقاء جمعه ببارك في شباط/فبراير، أن الوفد الأميركي أعرب عن تقديره لمساعدته الدبلوماسية بشأن التهدئة والاتفاق بين دمشق و"قسد". وفي تركيا، تبدو حدود الدور أكثر وضوحاً، فمسار السلام شأن تقوده أطرافه التركية والكوردية، فيما يمكن لعلاقات بارزاني مع أنقرة أن تسهم في تهيئة بيئة الحوار، وذكرت رئاسة الإقليم أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان شكره، خلال اتصال في السابع من آذار/مارس، على دوره في دعم السلام بتركيا،

هذا السؤال تناولته قراءته ترجمتها مجلة "فيلي"، أعدها معهد البحوث والتنمية – كوردستان، استناداً إلى نقاش بشأن موقع الإقليم وسط الأزمات الإقليمية. وكان المعهد قد عقد في أربيل طاولة مستديرة تناولت دور نيجيرفان بارزاني في التواصل بين أطراف متعارضة، في وقت يواجه فيه الإقليم قيوداً سياسية واقتصادية، وتبقى السياسة الخارجية من اختصاص الحكومة الاتحادية في بغداد. حضور في مسار معقد تعد سوريا المثال الأوضح في القراءة على قدرة أربيل على فتح قنوات الحوار، فقد التقى بارزاني قائد قوات سوريا الديمقراطية "قسد" (قبل حلها) مظلوم عبيدي، والمبعوث الأميركي توم باراك، وسط مساعٍ لتخفيف

فيلي:

ف

في قاعة بمقر رئاسة إقليم كردستان، صباح الاثنين، تلي مرسومان يقضيان بتعيين الفريق نجات علي صالح قائداً للمنطقة العسكرية الأولى، والفريق الركن عمر صالح حسن قائداً للمنطقة العسكرية الثانية.

بانتظار اختبار الميدان..

**كوردستان تنقل
البيشمركة من الحزب
إلى المؤسسة**

مرسومان توجا مسارا امتد عقدا، وأعلنا رسميا طي ازدواجية عسكرية ترسخت على مدى ثلاثة عقود.

وبموجب الإعلان، لم تعد قوات "الوحدة 80" المرتبطة تاريخيا بالحزب الديمقراطي الكردستاني، و"الوحدة 70" التابعة للاتحاد الوطني الكردستاني، تشكيلين قائمين بذاتهما خارج سلطة وزارة شؤون البيشمركة، إذ أعيد تنظيم عناصرهما ضمن فرق وألوية تعمل تحت مظلة الوزارة وقيادتها.

وجرت المراسم بإشراف رئيس إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني، بصفتها القائد العام لقوات البيشمركة، وبمشاركة رئيس الحكومة مسرور بارزاني، ونائبه قوباد طالباتي، ووزير شؤون البيشمركة شورش إسماعيل، إلى جانب ممثلين عن التحالف الدولي والبعثات الدبلوماسية.

كما حضر من بغداد مدير مكتب القائد العام للقوات المسلحة العراقية الفريق أول الركن عبد الأمير الشمري، في حضور عكس البعد الاتحادي للملف وارتباط البيشمركة بالمنظومة الدفاعية العراقية.

وبحسب الهيكل المعلن، أعيد تنظيم القوات ضمن قيادتي منطقتين تضم 11 فرقة، تتألف كل منها من ثلاثة ألوية. ويتبع كل قيادة لواءان للمشاة، فيما يضم الهيكل العام قوتي إسناد ووحدة كوماندوز.

وقال مصدر في وزارة البيشمركة لمجلة "فيلي" إن إقامة قيادتين عسكريتين لا تعني، وفق الصيغة الرسمية، استمرار الانقسام السابق تحت اسم جديد، إذ تعمل القيادتان ضمن تسلسل عسكري واحد وتحت سلطة وزارة شؤون البيشمركة، بدلا من ارتباط الوحدات بمراكز القرار الحزبية.

وفي قراءة عسكرية للهيكل الجديد، قال الخبير الأمني والعسكري الفريق المتقاعد سرور شيخ قادر، في مقابلة خاصة مع مجلة "فيلي"، إن عملية الدمج تمثل "انتقالا





والعقيدة العسكرية.

ويحمل إعلان التوحيد تاريخين متداخلين. بدأ المسار الأول عام 2016، عندما انطلق برنامج إصلاح وزارة شؤون البشمركة برعاية رئيس إقليم كردستان آنذاك مسعود بارزاني وبدعم من التحالف الدولي، ولا سيما الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا، إلى جانب هولندا وإيطاليا وفرنسا ودول أوروبية أخرى. وشمل البرنامج توحيد القيادة والسيطرة، وإعادة تنظيم الوحدات، وتدقيق الملاكات والرواتب، وتطوير منظومات التدريب والتسليح والخدمات اللوجستية، فضلاً عن بناء إدارة مالية وعسكرية أكثر مركزية داخل الوزارة.

أما المرحلة الثانية فبدأت في 21 أيلول/سبتمبر 2022، عندما وقعت وزارة شؤون البشمركة ووزارة الدفاع الأميركية مذكرة تفاهم منحت برنامج الإصلاح إطاراً زمنياً يمتد أربع سنوات، وجددت بموجبها واشنطن دعم القوات في مواجهة تنظيم داعش ومساندة عملية الإصلاح داخل الوزارة.

وجاء إعلان التوحيد في الذكرى الرابعة لتوقيع المذكرة، بعد استكمال إعادة تنظيم قوات الوحدات 70 و80 وتفعيل قيادتي المنطقتين العسكريتين الأولى والثانية. ولم تكن العقبات التي واجهت المسار تقنية وتنظيمية فحسب، إذ ظل العامل السياسي مرتبطاً بمدى استعداد الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني لنقل السيطرة الفعلية على قواتهما إلى المؤسسة الرسمية.

وكان المتحدث باسم رئاسة الإقليم دلشاد شهاب قد أقر عشية المراسم بأن عملية التوحيد واجهت خلال السنوات الماضية تحديات كبيرة، ولا سيما بسبب الخلافات السياسية.

من هما 70 و80؟

مثلت الوحدة 80 القوات المرتبطة تاريخياً بالحزب الديمقراطي الكردستاني، في حين ضمت الوحدة 70 القوات التابعة للاتحاد الوطني الكردستاني.

وشدد على أن المؤسسة العسكرية ليست ساحة للتنافس الحزبي، موضحاً أن الأحزاب تتنافس في الانتخابات والعمل السياسي، فيما تمثل البشمركة قوة كردستان، لا قوة حزب.

لكنه أشار في الوقت نفسه إلى أن إعلان التوحيد لا يمثل نهاية الإصلاح، بل بداية مرحلة جديدة ينبغي أن تنعكس على القيادة والسيطرة والتدريب والترقيات والانضباط

وأعلن بارزاني أنه لم تعد هناك، اعتباراً من اليوم، أي قوة من قوات البشمركة خارج مظلة الوزارة، واضعاً معياراً للنجاح لا يُقاس بعدد الوحدات التي دخلت في الهيكل الجديد، بل بمدى شعور كل مقاتل بأن الوزارة هي مؤسسته، والقيادة العسكرية هي مرجعيته، ورفيقه في السلاح شريكه في الواجب بصرف النظر عن الانتماء أو المنطقة.

منفصلتين أو إدارتين حزبيتين كما كان في السابق. اختيار ما بعد الإعلان جزئية الوحدة 70 والوحدة 80 عالجها نيجيرفان بارزاني في كلمته، حين أكد أن ما جرى ليس مجرد تغيير في الهيكلية أو نقل للوحدات من تشكيل إلى آخر، بل "خطوة وطنية كبرى" في بناء مؤسسات إقليم كردستان.

الكوردستاني، فيما تضم المنطقة الثانية السليمانية وحليجة والمناطق التابعة لهما، وكانت تشكيلاتها تعرف بقوات "70" المرتبطة بالاتحاد الوطني الكردستاني. ورأى أن الإبقاء على قيادتين منطقتين لا يمثل إشكالية عسكرية ما دامت كلتاهما ترتبطان بوزارة البشمركة وتخضعان لسلسلة قيادة رسمية واحدة، مؤكداً أن وجود منطقتين لا يعني بقاء قوتين

تنظيمياً وتكتيكياً من الإدارة ذات الطابع الحزبي إلى إدارة عسكرية مؤسساتية"، معتبراً أن اعتماد تسميتي المنطقة الأولى والمنطقة الثانية يأتي في إطار نزع الصبغة الحزبية عن القوات. وأوضح شيخ قادر أن المنطقة الأولى تشمل أربيل ودهوك والمناطق التابعة لهما، وكانت القوات الموجودة فيها تعرف سابقاً بقوات "80" المرتبطة بالحزب الديمقراطي

وترسخت ازدواجية القوتين خلال العقود الماضية، إذ احتفظ كل حزب بهيكل قيادي وإداري وعسكري خاص به، رغم تأسيس وزارة شؤون البيشمركة ودمج ألوية أخرى ضمنها. وأدى ذلك إلى تعدد مراكز القرار وصعوبات في إدارة الانتشار والتسليح والترقيات والرواتب، فضلاً عن تأثير العلاقة السياسية بين الحزبين في مستوى التعاون والتنسيق بين قواتهما. وفي دلالة سياسية لافتة، وصف ملا بختيار، القيادي السابق في الاتحاد الوطني



اندلاع ثورة أيلول عام 1961، قبل أن تتحول بعد انتفاضة عام 1991 وتأسيس مؤسسات إقليم كردستان إلى قوة رسمية لحماية الإقليم. من جانبه، وصف رئيس حكومة إقليم كردستان مسرور بارزاني المناسبة بأنها "يوم تاريخي لكوردستان والبيشمركة"، مؤكداً أن عملية جمع القوات تحت مظلة الوزارة وضمن هيكلية واحدة اختتمت بنجاح بعد أربع سنوات من العمل في إطار مذكرة التفاهم مع وزارة الدفاع الأميركية. وقال إن الهيكل الموحد يشمل العمليات والتدريب والقيادة والسيطرة والاتصالات والإدارة المالية، على أن تتركز المرحلة المقبلة على رفع القدرات العسكرية، وتوفير الأسلحة المتطورة ومنظومات الدفاع الجوي، وتنمية القدرات البشرية والتدريبية. ثم نقل بارزاني النقاش إلى الالتزامات الاتحادية، داعياً الحكومة العراقية إلى ضمان الحقوق الدستورية لقوات البيشمركة، ومساواة رواتب أفرادها ومستحقاتهم المالية بنظرائهم في الجيش العراقي. وأكد أن البيشمركة قوة دستورية وجزء رئيسي من المنظومة الدفاعية العراقية، وأن تطوير قدراتها وتسليحها لا يخدم أمن إقليم كردستان وحده، بل يسهم في حماية العراق واستقراره. وفي بغداد، رحب رئيس الوزراء العراقي علي الزبيدي باكتمال توحيد تشكيلات البيشمركة تحت مظلة الوزارة، وقال إن توحيد القوات الأمنية والعسكرية ضمن الأطر الدستورية والقانونية، وتعزيز التنسيق بين تشكيلات القوات المسلحة، يمثلان "خطوة مهمة في ترسيخ أمننا الوطني ووحدة قرارنا الدفاعي". أبعد من الإعلان يأتي الإعلان قبل تسعة أيام من الثلاثين من أيلول/سبتمبر، الموعد المقرر، وفق الجدول المعلن، لاستكمال خروج القوات الأميركية المتبقية من العراق والانتقال إلى صيغة جديدة من التعاون الأمني والعسكري

الثنائي.

كما يتزامن التاريخ مع جدول طرحته الحكومة العراقية لمعالجة ملف حصر السلاح بيد الدولة، وسط تباين بشأن نطاق هذا الجدول والقوى المشمولة به وآليات تنفيذه. غير أن شيخ قادر استبعد وجود علاقة بين توحيد البيشمركة وتحركات الحكومة الاتحادية لحصر السلاح، مؤكداً أن وضع هذه القوات يختلف جوهرياً عن وضع الفصائل التي يجري الحديث عن نزع سلاحها أو دمجها ضمن المؤسسات الأمنية والعسكرية الاتحادية. وأشار إلى أن البيشمركة ليست قوة منفصلة أو خارج المؤسسات الرسمية، وأن المطالب الأميركية بتوحيدها وإعادة تنظيمها تحت قيادة الوزارة سبقت تشكيل حكومة الزبيدي بسنوات، معتبراً أن الدمج الحالي نتيجة مسار طويل من الإصلاح وإعادة الهيكلة، وليس استجابة لضغط آني على القيادة الكوردية. وقال دلشاد شهاب، في مؤتمر صحفي بعد المراسم، إن الحكومة الاتحادية ستتحمل بعد ذلك التاريخ مسؤولية أكبر في الدفاع عن العراق، بما فيه إقليم كردستان، ولا سيما في حماية المجال الجوي والمنشآت النفطية. وأشار إلى أن دعم التحالف خلال السنوات الماضية جاء ضمن الاتفاق مع الحكومة الاتحادية، وأن انتهاء مهمته بصيغتها الحالية لا يلغي إمكان استمرار التعاون العسكري من خلال الاتفاق الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة. ثم كشف شهاب عن أحد الدوافع الرئيسية للإسراع في إكمال العملية، بتأكيد أنه توحيد قوات البيشمركة كان شرطاً أساسياً لاستمرار دعم التحالف الدولي. وبذلك يكون الإقليم قد أنجز شرط التوحيد في لحظة يتغير فيها شكل الحضور الدولي ومستقبل الدعم الذي رافق عملية الإصلاح، ما يضع بغداد وأربيل أمام مسؤولية أكبر لتمويل الهيكل الجديد وتطويره والمحافظة على جاهزيته. ولم يعلن خلال المراسم رقم إجمالي لحجم

”

" جزئية الوحدة 70

والوحدة 80 عالجهما

نيجيرفان بارزاني في

كلمته، حين أكد أن ما

جرى ليس مجرد تغيير

في الهيكلية أو نقل

للوحدات من تشكيل

إلى آخر، بل "خطوة

وطنية كبرى" في

بناء مؤسسات إقليم

كوردستان. "

القوة الموحدة، ولا حصيلة نهائية لعملية تدقيق الملاكات والرواتب، وهي أحد المحاور الرئيسية لبرنامج الإصلاح منذ عام 2016. كذلك لم يُنشر جدول تفصيلي لنقل صلاحيات التعيين والترقية والتسليح والانتشار إلى الوزارة، أو لكيفية توزيع الفرق الإحدى عشرة بين القيادتين العسكريتين. وستكون هذه التفاصيل، إلى جانب تشكيل قيادات الفرق والألوية ودرجة المزج بين عناصر الوحداتتين السابقتين، حاسمة في تحديد ما إذا كان الهيكل الجديد قد أنتج قوة موحدة فعلياً أم اكتفى بإعادة ترتيب التشكيلات القديمة تحت مظلة رسمية واحدة. ويرى شيخ قادر أن التحدي المقبل يتمثل في استكمال التدريب والتسليح والتنظيم وترسيخ العقيدة العسكرية الموحدة، بما يحول عملية الدمج من هيكل إداري إلى مؤسسة عسكرية متكاملة.

ولفت إلى أن "المدينة كانت قبل أحداث 2017 بمثابة لوحة جميلة بتنوع أهلها ولغاتها وعاداتها، لكنها تعرضت لاحقا لما يسميه عوامل تعرية سياسية"، معتبرا أن "حكومة الإقليم سحبت يدها إلى حد كبير من المدينة وتركها تواجه التحولات بمفردها".

ويقدر الزهاوي، أن الحضور الخدمي لحكومة الإقليم في خانقين انخفض بنسبة تصل إلى 90% بعد تلك الأحداث، موضحا أن الأحزاب الكردية انشغلت بخلافاتها وصراعاتها الداخلية بدلا من توجيه نفوذها السياسي والمالي نحو حماية موقع المدينة وتلبية احتياجات سكانها.

الجغرافيا ليست وحدها التي تغيرت إذا كانت الحدود الإدارية تمثل الوجه الأول للمشكلة، فإن التحولات السكانية تمثل الوجه الأكثر حساسية، فيقول سريست برزو، إن خانقين، حتى داخل حدودها الحالية، شهدت منذ أحداث 16 أكتوبر ما يصفه بـ"عمليات تعريب وتغيير سكاني"، موضحا أن عائلات عربية من مناطق أخرى انتقلت إلى المدينة واشترت محال وأراضي ومنازل.

ويربط برزو هذه التحولات مباشرة بالمادة 140 من الدستور العراقي، معتبرا أن المناطق المشمولة بهذه المادة يفترض أن تخضع لمسار تطبيع يعالج آثار سياسات التغيير الديموغرافي السابقة، لا أن تدخل في دورة جديدة من التحولات السكانية التي قد تجعل تطبيق المادة مستقبلا أكثر تعقيدا. الأمر نفسه يظهر في حديث التربوي السابق أبو مروان، لكن من زاوية الحياة اليومية والاقتصاد والتعليم.

فهو يشير خلال حديثه لمجلة "فيلي"، إلى أن الأسواق والمطاعم والأماكن العامة في خانقين تشهد حضورا متزايدا لمواطنين عرب وقادمين من خارج المدينة، بعضهم استقر بعد أحداث أكتوبر، وبعضهم يأتي للعمل أو التجارة أو التسوق وإنجاز المعاملات.

ورغم صدور تشريعات وقرارات بعد عام 2003 لمعالجة آثار تلك السياسات وإعادة

داخل مجلس محافظة ديالى من دون الأخذ بالاعتراضات المقدمة ضدها، فيما يرى أنها تتعارض مع القانون والدستور، ولذلك يحمل الحكومة الاتحادية المسؤولية الأولى عما آلت إليه الأوضاع.

لكن المسؤولية، في نظره، لا تتوقف عند بغداد، إذ يضع الأحزاب الكردية في المرتبة الثانية، معتبرا أن استمرار الانقسام وعدم توحيد الموقف أضعفا قدرة الكورد على مواجهة التغييرات المتسارعة.

من جانبه، قال الفنان عباس الزهاوي: "لا يعفي حكومة إقليم كردستان والقوى الكردية من المسؤولية"، مينا أن "أحد مفاتيح فهم ما حدث بعد 16 تشرين الأول/أكتوبر هو تراجع حضور الإقليم في خانقين إلى مستويات غير مسبوقة".

تقدم في الدفع باتجاه إدارة قره تبة وجبارة بصورة منفصلة عن خانقين، في حين تحرك حزب السيادة، المنافس له، باتجاه ملف جلولا والسعدية، مضيفا أن الاعتراضات الكردية والإجراءات القضائية لم تتمكن، حتى الآن، من إعادة الخارطة الإدارية إلى ما كانت عليه.

قرارات محل اعتراض في تقييم شرعية التحولات الأخيرة، تحدث مهيمن الأغا، قائلاً إن الاتحاد الوطني الكردستاني اعترض رسمياً على بعض القرارات، ولا سيما ما يتعلق بجلولا وقره تبة، موضحاً أن الحزب يشكك في قانونيتها وفي الأسس التي استندت إليها.

ووفقاً لكلام الأغا، فإن بعض القرارات مرت

العراق مساحة وإدارة، وكانت حدودها تمتد شرقاً باتجاه إيران، وشمالاً باتجاه حلبجة والسليمانية، فضلاً عن امتدادها داخل ديالى، بينما أصبحت اليوم، وفق الواقع الإداري القائم، مركز قضاء يكاد يخلو من أية ناحية مرتبطة به.

في المقابل، رأى المواطن، سيروان محمد، أن ما جرى لا يمكن تفسيره باعتباره إعادة تنظيم إداري محض، بل يضعه ضمن صراع أوسع على الجغرافيا والنفوذ السياسي، مينا أن قره تبة تحولت إلى قضاء وألحقت بها جبارة، فيما شهد ملف جلولا تحركات مشابهة، ويربط جانباً من هذه التطورات بالتنافس بين القوى السياسية العربية السنية النافذة داخل محافظة ديالى.

وبحسب محمد، فقد أسهم نفوذ حزب

المتعلقة بذلك بأنها موضع شك قانوني. وأشار إلى أن الاتحاد الوطني قدم اعتراضات وشكاوى عبر القنوات القانونية.

الرؤية نفسها، لكن بتفاصيل زمنية أوسع، يطرحها سريست برزو، عضو الحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي يقسم التحولات الإدارية التي مرت بها خانقين إلى مرحلتين، الأولى تعود إلى عام 1992، عندما جرى فصل ناحيتي بمو وميدان عن إدارة خانقين وإلحاقهما بكلار، والثانية أعقبت أحداث 16 أكتوبر/تشرين الأول 2017، وشملت، تغييرات طالت مندلي وجلولا وقره تبة وجبارة والسعدية.

ويستعيد برزو، خلال حديثه لمجلة "فيلي"، صورة جغرافية مختلفة تماماً للقضاء، قائلاً إن خانقين كانت من أكبر أفضية

فمنذ خروج عدد من الوحدات الإدارية تبعاً من حدود خانقين، مروراً بالتحولات السكانية التي أعقبت أحداث 16 أكتوبر/تشرين الأول 2017، وصولاً إلى النزاعات المتعلقة بالأراضي والعقود الزراعية وتراجع التعليم باللغة الكردية، تشهد المدينة سلسلة من المتغيرات المترابطة.

نقطة جغرافية تثير القلق وقال مهيمن الأغا، الكادر المتقدم في الاتحاد الوطني الكردستاني، لمجلة "فيلي"، إن خانقين كانت تضم في حدودها قره تبة وجبارة وجلولا والسعدية، لكن تحويل قره تبة وجلولا إلى قضاءين أدى إلى فصلهما عن خانقين وتقليص حدودها، واصفاً القرارات

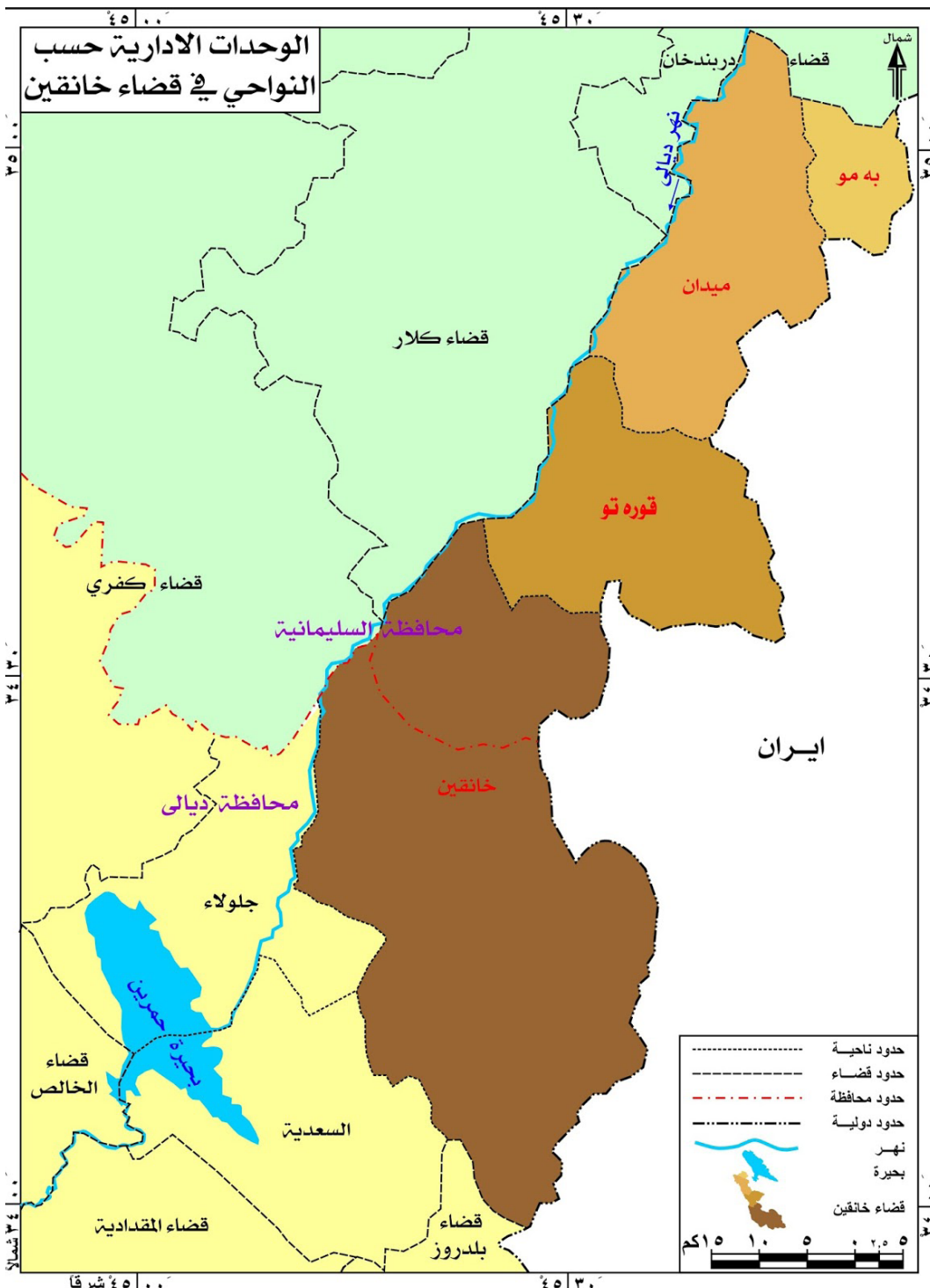
خريطة خانقين تتقلص..

تحولات إدارية وسكانية تعيد رسم المدينة

فيلي

لم تعد التحديات التي تواجه خانقين تقتصر على تراجع مستوى الخدمات أو ضعف التمثيل السياسي، بل امتدت لتشمل تغييرات تمس جغرافية القضاء وتركيبته الإدارية والسكانية.





”

" التنافس بين
الاتحاد الوطني والحزب
الديمقراطي امتد إلى
جمهوري الحزبين، بحيث
بات أنصار كل طرف
يتعاملون مع الطرف
الآخر بوصفه خصماً؛
حتى إن فرحة الفوز
في الانتخابات تتحول
في أحيان كثيرة من
الاحتفال بالحصول على
مقعد إلى الاحتفال
بهزيمة الحزب الكوردي
الآخر".

وتتوقع مراقبون أن أزمة خانقين لم تعد ملفاً واحداً يمكن حله بقرار إداري منفرد، فهي أزمة جغرافياً مرتبطة بالحدود والوحدات الإدارية، وأزمة أرض مرتبطة بملفات الملكية والعقود القديمة، وأزمة سكان ترتبط بالهجرة وشراء العقارات، وأزمة تمثيل تنتج عن تشتت الأصوات، فضلاً عن أزمة ثقافية تعليمية بدأت تظهر في تراجع مساحة اللغة الكوردية داخل المدارس والأسواق.

وأوضح المراقبون لمجلة "فيلي"، أن أول ما يحتاجه المدينة هو تحويل الخطاب الكوردي بشأن خانقين من موقف قومي عام إلى برنامج سياسي وقانوني مشترك، بحيث تتفق الأحزاب الكوردية على ملفات محددة لا خضع للتنافس الانتخابي بينها، وفي مقدمتها الحدود الإدارية والمادة 140 وملكية الأراضي والتمثيل السياسي والإداري.

كما تحتاج، وفق هذه القراءة، إلى تدقيق قانوني اتحادي شامل لجميع القرارات التي غيرت حدود الوحدات الإدارية المرتبطة بها، وتحديد ما إذا كانت قد صدرت وفق الآليات والصلاحيات الدستورية والقانونية، بدلاً من

في صيغته الحالية، بمرحلة انتقالية محددة زمنياً.
،لم يحظ القرار بقراءة واحدة في الأوساط الكوردية.

فقد اعتبر الأكاديمي والمحلل السياسي فردي سعدون أن الحصص الأربع المخصصة للغة والأنشطة تبدو، وفق قراءته، حصصاً اختيارية إضافية إلى المنهاج المعتمد، محذراً من أن بعض الطلاب قد يتجنبونها إذا أصبحت عبئاً دراسياً إضافياً.

ويرى سعدون خلال حديثه لمجلة "فيلي"، أن الأفضل كان جعل دراسة الكوردية إلزامية للطلاب الكورد واختيارية للعرب وبقيّة المكونات.

كما أثار تساؤلات بشأن عبارة "المناطق التي يشكل فيها المواطنون الكورد نسبة ملحوظة"، وما إذا كانت قد تحد من تطبيق القرار في مدن توجد فيها تجمعات كوردية كبيرة من دون أن تشكل غالبية السكان.

ولا يبدو هذا الخلاف إجرائياً فقط. فالفارق بين مادة موجودة داخل البرنامج الدراسي الأساسي وأخرى يستطيع الطالب اختيار عدم دراستها قد يكون حاسماً في تحديد حجم الإقبال عليها ومستقبل التجربة.

القرار يقول إن الكوردية أصبحت "جزءاً من المناهج المعتمدة"، لكنه لا يشرح بالتفصيل كيف ستوزع حصصها داخل الجدول اليومي لكل مدرسة، وهو ما سيبدأ بالانضاح مع التطبيق الفعلي.

"لغة وطنية" لا رسمية

بدأ المسار القانوني في 16 كانون الثاني/يناير، عندما أصدر الرئيس أحمد الشرع المرسوم رقم 13 لعام 2026، الذي اعتبر المواطنين السوريين الكورد جزءاً أساسياً وأصيلاً من الشعب السوري، وعده هويتهم الثقافية واللغوية جزءاً من الهوية الوطنية السورية.

كما اعتبر المرسوم الكوردية "لغة وطنية"، وسمح بتدريسها في المدارس الحكومية والخاصة بالمناطق التي يشكل فيها الكورد نسبة ملحوظة من السكان.

لكن المرسوم لم يمنحها صفة "اللغة الرسمية".

"قصد" وحلها كقوة عسكرية مستقلة، بعد اكتمال مسار دمجها العسكري والأمني والإداري في مؤسسات الدولة. وبعد يومين صدر قرار اللغة، ثم عين عبيدي مستشاراً لدى رئاسة الجمهورية.

وخلال أقل من أسبوع، تابعت تطورات تشير إلى مرحلة مختلفة في العلاقة بين دمشق والكورد. قوة عسكرية مستقلة تنتهي، قائدها ينتقل إلى مؤسسة الرئاسة، ولغة ظلت لعقود خارج مدارس الدولة المركزية تحصل على موقع أوسع في مناهجها.

لكن الاختبار الفعلي يبدأ في السادس من أيلول/سبتمبر، عندما يعود الطلاب إلى المدارس ويتحول القرار من نص وزاري إلى كتب ومعلمين وصفوف وحصص يومية.

ما الذي تغير فعلياً؟ كانت التعليمات التنفيذية الأولى، الصادرة في 26 كانون الثاني/يناير، قد اعتمدت الكوردية مادة اختيارية بواقع حصتين أسبوعياً، تسجل درجتها في المجموع العام من دون أن تؤثر نتيجتها في نجاح الطالب أو رسوبه.

قرار 27 آب رفع عدد حصص اللغة إلى ثلاث أسبوعياً، وأضاف حصّة مستقلة للأنشطة، ونص صراحة على أن الكوردية ستكون جزءاً من المناهج المعتمدة وأن درجتها تدخل المجموع النهائي.

لكن التغيير لا يقف عند عدد الحصص. فخلال العام الدراسي الأول فقط بعد نفاذ القرار، يستطيع الطلاب اختيار دراسة مواد الدراسات الاجتماعية، بما فيها التاريخ والجغرافيا والفلسفة، بالعربية أو بالكوردية وفق المناهج المعتمدة.

ووصف القرار ذلك بأنه إجراء لتيسير المرحلة الانتقالية، ما يمنح الطلاب الذين سبق أن درسوا هذه المواد بالكوردية فرصة للانتقال التدريجي إلى النظام الجديد، من دون أن يحدد بصورة واضحة ما سيحدث بعد انتهاء السنة الأولى.

وهنا تظهر واحدة من مفارقات القرار، فالكوردية تحصل على موقع أقوى باعتبارها مادة داخل المنهاج الوطني، بينما يبقى استخدامها لغة لتدريس مواد أخرى مرتبطاً،

بعد سنوات، تستعد مدارس المدينة نفسها لاستقبال اللغة التي عوقب معلم بسبب استخدامها، ولكن هذه المرة داخل الجدول الرسمي، إلى جانب العربية والإنكليزية.

والتغيير جاء سريعاً. فقبل عشرة أيام من انطلاق العام الدراسي، أصدر وزير التربية والتعليم محمد عبد الرحمن تركو، في 27 آب/أغسطس، القرار رقم 943/2068، معدلاً التعليمات التنفيذية للمرسوم رقم 13 لعام 2026.

وبموجبه، انتقلت الكوردية من مادة اختيارية بحصتين أسبوعياً وفق التعليمات السابقة إلى جزء من المناهج المعتمدة في جميع المراحل الدراسية، في المدارس الحكومية والخاصة بالمناطق التي يشكل فيها الكورد نسبة ملحوظة من السكان.

وحدد القرار ثلاث حصص أسبوعياً لمادة اللغة الكوردية، تدخل درجتها في المجموع النهائي، إلى جانب حصّة مستقلة للأنشطة.

كما أتاح للطلاب، خلال العام الدراسي الأول من تطبيقه، اختيار دراسة مواد الدراسات الاجتماعية والتاريخ والجغرافيا والفلسفة بالعربية أو بالكوردية، في ترتيب وصف بأنه يهدف إلى تسهيل المرحلة الانتقالية بالنسبة إلى الطلاب الذين سبق أن درسوا هذه المواد بلغتهم في مدارس الإدارة الذاتية.

لكن القرار لم يحسم ما سيأتي بعد انتهاء ذلك العام، وما إذا كان تدريس تلك المواد بالكوردية سيستمر بصيغة أخرى أم يتوقف عند حدود المرحلة الانتقالية.

وفي المقابل، بقي سؤال آخر من دون جواب واضح في النص المنشور. هل ستكون حصص الكوردية جزءاً إلزامياً من جدول الطالب الكوردي، أم خياراً تعليمياً يضاف إلى برنامجه الأساسي؟

الفرق بين الاحتمالين ليس تقنياً فقط، إذ قد يحدد عملياً عدد الطلاب الذين سيدرسون اللغة ومدى تحول القرار إلى ممارسة واسعة داخل المدارس.

ولم يصدر التعديل بعيداً عن سياق سياسي متسارع.

ففي 25 آب/أغسطس، أعلن مظلوم عبيدي انتهاء مهمة قوات سوريا الديمقراطية



من تهمة أمنية إلى حصّة مدرسية..

اللغة الكوردية

تدخل صفوف سوريا

بعد ٧ عقود من المنع

فيلي

في القامشلي، خلال الحقبة السابقة، كتب أحدهم تقريراً إلى المخابرات العسكرية بحق معلّم في المدينة، فانتهى الأمر بفصله من وزارة التربية، أما التهمة، كما يروي الباحث والمستشار في التحكيم الدولي عبد عيسى، فكانت أنه "ضحك بالكوردي".

وبعد يومين صدر قرار توسيع موقع الكوردية في المناهج، ثم عين عبدي مستشاراً لدى رئاسة الجمهورية.

ولا يكفي تتابع هذه الأحداث لإثبات وجود رابط تفاوضي مباشر بينها، لكنه يكشف طبيعة المرحلة الجديدة.

فمع انتقال مركز الثقل العسكري والإداري إلى مؤسسات الدولة، يتحول النقاش الكوردي بصورة متزايدة إلى طبيعة الحقوق التي ستضمها هذه المؤسسات، ومدى قدرتها على الاستمرار بعد انتهاء الترتيبات الانتقالية.

وهنا يرى خلدون قتلان أن التحدي الحقيقي ليس صدور القرار بقدر ما هو استدامته.

ويتساءل عما إذا كانت الخطوات الحالية ستكون بداية "سياسة وطنية شاملة تعترف بتنوع سوريا بكل مكوناتها"، أم أنها ستبقى مرتبطة بظرف سياسي معين.

اختبار السادس من أيلول

ويرى عبد الحكيم بشار أن الخطوة التعليمية، على أهميتها، لا تكفي وحدها لضمان الحقوق الكوردية ما لم تدعم بتشريعات واضحة وتثبيت دستوري يحول دون التراجع عنها مستقبلاً.

لكن قبل الوصول إلى الدستور، ثمة اختبار أقرب يبدأ مع افتتاح المدارس في السادس من أيلول.

ففي ذلك اليوم ستظهر التفاصيل التي لا تكشفها القرارات وحدها، من عدد المدارس التي ستدرس الكوردية، وتوافر المدرسين والكتب، إلى الطريقة التي ستوضع بها الحصص في الجدول ومدى إقبال الطلاب عليها.

وهذه التفاصيل هي التي ستحدد، عملياً، إن كان القرار قد أسس لمسار تعليمي قابل للاستمرار، أم أنه سيواجه منذ بدايته مشكلات التنفيذ التي حذر منها سياسيون وباحثون كورد.

المعلم الذي فصل من التربية لأنه "ضحك بالكوردي" لم تعد تهمته قائمة، والوزارة التي فصلته تعلن اليوم حاجتها إلى معلمين مثله، وتختبر إتقانهم اللغة، وتطبع لهم مناهج.

يبقى أن يجلس أمامهم طلاب في أيلول، وأن يعودوا إلى الصف نفسه في أيلول الذي يليه.

فكثير من الشباب، بحسبه، يتحدثون الكوردية لكنهم لا يجيدون القراءة والكتابة بها، نتيجة غيابها الطويل عن التعليم الرسمي.

ويضيف "المطلوب مناهج قوية، ومعلمون مؤهلون، ودعم رسمي وثقافي حتى تستعيد اللغة مكانتها الطبيعية في وطننا سوريا".

ويذهب أبعد من المدرسة قائلاً "أين المشكلة أن تكون في الجامعات السورية كلية للآداب الكوردية، وحتى برامج للدكتوراه باللغة الكوردية كأي لغة أخرى؟".

أين ستدرس الكوردية؟

بحسب تصريحات وزير التربية محمد عبد الرحمن تركو، لا يفترض أن تقتصر التجربة على محافظة الحسكة أو المناطق ذات الغالبية الكوردية.

وقال تركو إن التعليم بالكوردية ينبغي أن يصل إلى المناطق التي يوجد فيها كورد، مشيراً إلى حلب ودمشق وحمص وحمص وإضافة إلى عفرين، التي قال إن الوزارة ستعمل على افتتاح التعليم بالكوردية فيها وتأهيل مدرسين لهذا الغرض.

أما الكادر التدريسي، فنص القرار على إمكان استقطاب المدرسين من داخل ملاك الوزارة أو خارجه، مع إخضاع المتقدمين لاختبارات كتابية وشفوية للتحقق من إتقان اللغة، وتنظيم برامج تدريب وتأهيل لهم.

وقد يكون هذا أول الاختبارات العملية للقرار، إذ لم يكن النظام التعليمي المركزي، طوال عقود، ينتج مناهج كوردية أو يعد مدرسين للغة على النطاق المطلوب حالياً.

ويصعب تجاهل توقيت القرار، حيث اتفاق 10 آذار/مارس 2025 بين الشرع ومظلوم عبدي كان قد نص على أن المجتمع الكوردي مكون أصيل في الدولة السورية، وعلى ضمان حقوقه الدستورية وحقه في المواطنة، بالتوازي مع دمج المؤسسات المدنية والعسكرية في شمال شرقي البلاد ضمن مؤسسات الدولة.

وتعثر تنفيذ الاتفاق قبل أن يتسارع المسار خلال عام 2026.

وفي 25 آب/أغسطس، أعلن عبدي من دمشق انتهاء مهمة "قسد" وحلها كقوة عسكرية مستقلة، بعد استكمال عملية دمجها ضمن مؤسسات الدولة.

” مع انحسار سلطة دمشق، اتسع استخدام الكوردية، ثم أصبحت لغة تعليم داخل النظام الذي طورته الإدارة الذاتية، ونشأ جيل من الطلاب درس بها سنوات متتالية. لكن ذلك النظام بقي خارج المنظومة الرسمية للدولة المركزية، وظلت المناهج والشهادات والاعتراف بها موضع خلاف مع دمشق “.

القرار ستبقى مرتبطة بطريقة تنفيذه. فإعداد مناهج ذات مستوى أكاديمي، وتأهيل عدد كاف من المدرسين المتقنين للكوردية وقواعدها، يمثلان في رأيه اختباراً أساسياً، محذراً من أن نقص الكوادر قد يحول الحصص الجديدة إلى "مجرد واجهة شكلية لا قيمة تربوية لها".

وبعد عام 2011، تغيرت المعادلة في أجزاء واسعة من شمال شرقي سوريا.

فمع انحسار سلطة دمشق، اتسع استخدام الكوردية، ثم أصبحت لغة تعليم داخل النظام الذي طورته الإدارة الذاتية، ونشأ جيل من الطلاب درس بها سنوات متتالية. لكن ذلك النظام بقي خارج المنظومة الرسمية للدولة المركزية، وظلت المناهج والشهادات والاعتراف بها موضع خلاف مع دمشق.

ويقول عبد عيسى لمجلة "فيلي" إن أثر العقود السابقة يمكن رؤيته بوضوح بين الأجيال الجديدة.



فقد وثقت المنظمة قيوداً على استخدام الكوردية، وحظر مطبوعات بها، والتضييق على أنشطة ثقافية واحتفالات كوردية، إلى جانب سياسات مست الهوية الثقافية للكورد.

ومع وصول حزب البعث إلى السلطة عام 1963، ترسخت خلال العقود التالية سياسات التعريب والإقصاء الثقافي واللغوي، واستمر جانب كبير منها في عهد بشار الأسد.

ويرى الكاتب خلدون قتلان أن إدخال الكوردية إلى المناهج لا يمكن فصله عن هذا التاريخ.

ويقول قتلان لمجلة "فيلي"، إن الخطوة تتجاوز كونها إجراء تريبوياً لتصبح، في سياق العقود السابقة، "فعلاً تصحيحياً"، يعيد الاعتبار لهويات جرى تغييبها، ويقدم التنوع الثقافي واللغوي باعتباره جزءاً من الوحدة الوطنية وليس تهديداً لها.

لكنه يحذر في الوقت نفسه من أن قيمة

تستخدم في التعليم والإدارات العامة ومؤسسات الدولة.

والقرار التعليمي الجديد يوسع مكانة الكوردية في المدرسة، لكنه لا يغير وضعها الدستوري. فهي لا تزال "لغة وطنية"، وليست لغة رسمية ثانية.

ولهذا يطالب سياسيون كورد بألا تبقى الحقوق مرتبطة بالمراسيم والقرارات التنفيذية وحدها، وإنما أن تثبت في الدستور المقبل.

ذاكرة أطول من المنهاج ويصعب فهم حساسية اللغة الكوردية في سوريا بعيداً عن تاريخ يمتد لعقود.

ففي عام 1962، أدى إحصاء استثنائي في محافظة الحسكة إلى تجريد نحو 120 ألف كوردي من الجنسية السورية، وفق توثيق منظمة "هيومن رايتس ووتش"، وانتقلت آثار انعدام الجنسية لاحقاً إلى أجيال من تلك العائلات.

ولم تكن الجنسية وحدها موضع الخلاف،

وبين الوصفين تقع واحدة من أهم نقاط النقاش الكوردي في سوريا.

فالاعتراف بالكوردية لغة وطنية يضعها ضمن الهوية الثقافية للدولة، في حين أن اعتمادها لغة رسمية ثانية سيترتب عليه حضور أوسع في الإدارات والمؤسسات والمراسلات والخدمات العامة.

عبد الحكيم بشار، عضو مجلس الشعب وعضو الحزب الديمقراطي الكوردستاني، يقول لمجلة "فيلي" إن انتقال الكوردية "من مرحلة النفي والإنكار والمنع إلى الاعتراف بها كلغة وطنية" يمثل تحولاً تاريخياً، لكنه اعتبر الخطوة غير كافية.

وقال بشار "اعتبار اللغة الكوردية لغة وطنية هو بالتأكيد خطوة إيجابية ومهمة، لكنه غير كاف لتلبية المطالب اللغوية والثقافية للكورد".

ويرى أن المرحلة التالية ينبغي أن تمنح الكوردية صفة اللغة الرسمية الثانية إلى جانب العربية في المناطق الكوردية، بحيث

اطلع عليها تتحدث عن إخضاع عدد من المغيبيين لتجارب كيميائية قبل قتلهم ودفنهم في مقابر جماعية في منطقة السماوة، مؤكداً "أنا شاهد حي على ذلك". وطالب المندلاوي الجهات الحكومية المعنية بمواصلة البحث والتحري عن مصير المغيبيين ورفاتهم، والكشف عن الحقيقة أمام عائلاتهم، مؤكداً أن مرور عقود على عمليات التغييب لا ينبغي أن يحول دون معرفة مصير الضحايا.

إلى ذلك، يوضح الخبير القانوني نور الدين مهدي، أن عدم وجود قانون خاص بالاختفاء القسري في العراق حتى الآن يعود إلى جملة من الأسباب، أبرزها التأخر التشريعي في معالجة هذا الملف، رغم أن العراق مر بمراحل طويلة شهدت حالات واسعة من الاختفاء القسري.

ويشير إلى أن "معالجة هذه القضايا جاءت متفرقة ضمن قوانين وقرارات مختلفة، من دون وجود تشريع موحد يعترف جريمة الاختفاء القسري ويحدد مسؤولية الجهات المعنية وآليات البحث عن المفقودين والتعرف على رفاتهم وإنصاف عائلاتهم". ويضيف أن تشريع قانون خاص لا يتعلق فقط بمعاقبة مرتكبي الجريمة، بل يمثل إطاراً قانونياً لتنظيم ملف المفقودين، من خلال إنشاء قاعدة بيانات وطنية، وتحديد إجراءات البحث والتحقيق، وتنظيم فحوصات الـDNA، وضمان حق العائلات في معرفة مصير ذويها والحصول على الرفات والتعويض وجبر الضرر.

ويؤكد أن استمرار غياب هذا التشريع يترك جانباً من معاناة عائلات المغيبيين، ومن بينهم الكورد الفيليين، من دون معالجة قانونية متكاملة، خصوصاً أن مرور السنوات لا يلغي حق العائلة في معرفة الحقيقة ومصير المفقود.

فيما تؤكد المواطنة الكوردية الفيلية صباح الفيلي، لمجلة "فيلي": في ذكرى التغييب القسري للكورد الفيليين في 30 آب، فإن 22 ألف شاب من الكورد الفيليين غُيبوا، ونستذكر أرواحاً وأحلاماً وإعماراً سرقت ظلماً، وغاب أصحابها دون أن نعرف مصيرهم. وأضافت أن "المغيبيين لم يكونوا مجرد أرقام في سجل المفقودين، بل كانوا أبناء وأباء وأخوة وأحبة، تركوا خلفهم عائلات ما زالت تنتظر خبراً وقلوباً لم تتوقف عن السؤال: أين هم؟".

وتابعت الفيلي: أنا كوردية فيلية، وأحمل هذه الذكرى في هويتي وذاكرتي. لن ننسى من غيبوا، ولن ننسى حكايتهم ما دامت هناك ذاكرة تحفظ أسماءهم وتطالب بالحقيقة والعدالة.

على مدى عقود، ما زالت عائلات كوردية فيلية تبحث عن إجابة واحدة لم تصلها حتى اليوم "ما مصير أبنائنا المغيبيين؟".

مع عمليات التهجير وإسقاط الجنسية والاعتقال التي طالت الكورد الفيليين، اختفى آلاف الشبان، وبينما اغلقت بعض الملفات على الورق، بقيت أخرى معلقة بانتظار دليل يثبت مصير أصحابها أو يقود إلى رفاتهم.

في اليوم العالمي لضحايا الاختفاء القسري، يعود الملف إلى الواجهة، وسط مطالبات بكشف الحقيقة وإنصاف عائلات لا تزال تنتظر منذ عقود معرفة أين دفن أبنائها.

ويقول النائب عن الكورد الفيليين حيدر أبو تارة، لمجلة "فيلي"، إن شريحة الكورد الفيليين، ولا سيما عائلات المغيبيين قسرياً، لم تحصل حتى الآن على الإنصاف الكامل، مشيراً إلى استمرار معاناة العائلات في إثبات مصير ذويها.

وأضاف أن مناشدة وصلت إليه اليوم من امرأة تراجع بمعاملة شقيقها المغيّب، وطلب منها تقديم جثمانه أو أي دليل يثبت وفاته، مبيناً أن "العائلة لم تجد حتى الآن ما يثبت مصيره، حتى قطعة من جثته لم نجدوها"، بحسب تعبيره.

وحمل أبو تارة الحكومة الحالية وجميع الحكومات السابقة مسؤولية ما وصفه بـ"عدم الجدية" في البحث عن رفات المغيبيين والكشف عن مصيرهم، مؤكداً أن مرور السنوات لم يمهّد معاناة عائلاتهم، التي ما زالت تنتظر معرفة مصير أبنائها وتسلم رفاتهم.

من جانبه، بين مدير عام الدائرة القانونية طارق المندلاوي، لمجلة "فيلي"، أن ملف المغيبيين من الكورد الفيليين لا يزال من الملفات التي لم تحسم حتى الآن، مشيراً إلى أن أكثر من 22 ألف شاب من الكورد الفيليين تم تغييبهم من قبل النظام السابق، ولا يزال لا نعرف مصير هؤلاء الشباب.

وأوضح أن غالبية هؤلاء كانوا من طلبة الجامعات، بعد أن تعرضت عائلاتهم للتهجير القسري إلى إيران، ومصادرة أموالهم المنقولة وغير المنقولة وإسقاط الجنسية العراقية عنهم.

وأضاف أن النظام السابق عمد إلى تغييب واحتجاز شباب تتراوح أعمارهم بين 16 و35 عاماً في عدد من السجون والمعتقلات، بينها سجن أبو غريب، مبيناً أن وثائق عثر عليها في هيئة التقاعد الوطنية تشير إلى تسجيل عدد من هؤلاء على أنهم متطوعون في جهات القتال وقتلوا.

وأشار المندلاوي إلى أن بعض الوثائق والشهادات التي

مغيبون منذ عقود..

الكورد الفيليون ينتظرون الإجابة:

ما مصير أبنائنا؟

فيلي



(دهستهی ریبه رانی ته ندروستی)

هيئة المرشدين الصحيين - ١٩٧٤

فؤاد روند :

مع بدء جولة أخرى من القتال في ربيع ١٩٧٤، بين جيش ثوار كوردستان بقيادة الملا مصطفى البارزاني (١٩٠٣ - ١٩٧٩) وجيش الجمهورية العراقية برئاسة أحمد حسن البكر (١٩١٤ - ١٩٨٢)، كانت الطائرات الحربية التابعة للقوة الجوية العراقية، بمساعدة المئات من خبراء و طيارين حلف وارشو والاتحاد السوفيتي خصوصا، تقصف بشكل مكثف معظم المدن والقرى في المناطق المحررة من قبل ثورة ايلول، ولم تستثن أي شيء من عملياتها، وانا كنت شاهدا على مقتل جمع من الناس المدنيين الابرياء في مجزرة جسر كلالة وجومان.

وغدت قصبة جومان في البداية ملاذا لتجمع النازحين من قضاء رواندوز ومحيطها، لانها كانت تتعرض للقصف من قبل مدفعية القوات البرية العراقية. وانا كنت حينها اعد نفسي مسؤولا في اتحاد طلبة كوردستان في جومان وكانت مساعدة هؤلاء النازحين جزءا من مهامي، حتى اني كنت احث والدتي على منح جزء من مؤن العائلة لهؤلاء النازحين، وكنا نعيش في بيتنا الذي يضم ثلاث غرف، وكانت تسكن زوجة احد افراد البيشمركة من كركوك، وعائلة من رواندز.

ومن بين طلبة جومان أخذت في جمع

كتب المناهج المدرسية، اذ لم تتح الفرصة لمعظم النازحين من رواندز لجلب مستلزمات الحياة الاساسية والمدرسية لابنائهم معهم، وكانت الكتب التي تم جمعها مخصصة لهم. ولكن بعد عدة اسابيع، اضطررنا نحن اهالي جومان تحت وطأة القصف المكثف، للنزوح في البداية الى القرى المحيطة بمنطقة حاج عمران، ومن ثم الهجرة نحو المملكة الايرانية. في جومان كنت انا مسؤول لجنة تنظيمات جومان في اتحاد طلبة كوردستان. ومن بين الطلبة كان ينظر الي كشخصية ثقافية ونشطة. وتم اسكاننا

في مخيم لاجئي زيوه في منطقة مركور القريبة من مدينة اروميه، وحينها تملكني شعور بالمسؤولية مرة اخرى. وسكن قسم من اعضاء تنظيمات جومان في زيوه ايضا، وهذا ما سهل في اتخاذ القرارات والعمل، ولا سيما بفضل الدعم والمساندة من طالبين هما عباس نوري فيلي و عزالدين عبدالعزيز ناوبركي. فهذان الطالبان كانا يساندان اي قرار اتخذه بكل ما أوتيا من قوة. كان المخيم متكونا من أربعة قطاعات، وتم اسكاننا في القطاع الاول، وكان الجنود الايرانيون قد نصبوا مسبقا اربعمائة خيمة عسكرية صغيرة

اعلاه، ولكن بعد مرور 52 سنة على تأسيس هيئة المرشدين الصحيين، لا تسعفي الذاكرة في هذا المجال. وتجدر الإشارة الى ان هذا جزء يسير من نشاطاتنا نحن اللاجئين في مخيم زيوه خلال عامي 1974-1975 في ايران في زمن الشاه. في الحقيقة كان هناك اناس

واستشهد في جبهة رواندز ودفن في مقبرة حاج عمران)، 9- السيدة شكرية نوري الفيلي(عقيلة الشهيد احمد باراني، كان الشهيد من اهالي مندلي وكان بيشمركة صنف المخابرة، دفن ايضا في مقبرة حاج عمران) 10- ابراهيم خليل (متقاعد حاليا ويعيش في اربيل) 11- طلعت محمد

الله الفيلي)، 6- الشهيد فرهاد احمد بوره (1958-2004) (المحامي والرياضي وكان من اهالي قضاء رواندز ، استشهد في فاجعة الاول من شباط 2004 في مقر لجنة الفرع الثاني اربيل للحزب الديمقراطي الكوردستاني على يد تنظيم القاعدة الارهابي) 7- الشهيد جمال جلال

"هندرين" وكان من اقترحه هو السيد آزاد جندباني، حتى اني قبل زواجي كنت اخترت اسم هندرين لأول اولادي الذكور ولم يتم هذا الانتخاب الاسباب اخرى. وارى من الضروري ان اذكر للقارئ الكريم اسماء بعض مؤسسي الهيئة: فؤاد روند كاتب هذه السطور، كمؤسس

مع المهمات التي نؤديها، ولكن هذا ما كان يتوقع من مجموعة من المراهقين والشباب، والجدير بالذكر، ان الوضع الصحي في مخيم زيوه مترديا، فكانت العوائل تعاني من شح المياه النظيفة، وبعد تنصيب قائممقام زيوه بقليل انتشر مرض اليرقان (الصفار) ومرض الديزانترى بين اللاجئين وكنت شخصا احد المصابين. وهنا يبرز السؤال، اذا لم نهتم نحن بهذه الامور في ذلك الوقت، ما الذي كان سيحصل؟

استمرت هذه المهمة لمدة شهرين الى ان تم تعيين قائممقام والهيئة الادارية لمخيم زيوه من قبل المكتب التنفيذي لثورة ايلول، ومن بينها المدارس والمستشفى والحراس المحليين. ومع تسنم القائممقام. قام السيد آزاد محمد علي اغا الرواندزي المعروف بـ"ازاد جندباني" بتشكيل لجنة محلية زبوة لاتحاد طلبة كوردستان، اصبحت انا عضوا فيها ومسؤولا عن مدرسة متوسطة زمناكو. جدير بالذكر، ان السيد آزاد جندباني، عندما شاهد نشاطنا في هيئة المرشدين الصحيين كان يكتفي بتقديم النصائح والارشادات لنا، ولم يتدخل قط في شؤوننا، على الرغم من انه من الناحية التنظيمية كان مسؤولا عن معظمنا، الا انه لي بمثابة الاخ الاكبر (حتى السنوات الاخيرة، عندما عمل كل منا في تنظيم سياسي مختلف بقي هذا الود والاحترام بيننا كما كان في السابق). ومن ناحية الخبرة كان يتفوق علينا وكان له شقيقان يساعدنا بكل قوة.

ومن المناسب ان نذكر بأننا كنا في معظم الامسيات نجتمع عند السيد آزاد جندباني وكان يبث فينا العزم بكلماته، حتى انه في كثير من الاحيان كنا نتناول غداءنا على مائدتهم، وكان هو بنفسه، يقول لنا يتوجب على الحراس الليليين ان يتفوقوا على كلمة سر الليل، ويتوجب ان نجتمع كل مساء وندون قائمة الحراس ونحدد كلمة سر الليل وساعات خفارة كل حارس. وكان اول كلمة لسر الليل

وقديمة. ومع تدفق امواج نازحي الحرب تنصلوا من تلك المهمة. واكتفوا بوضع مستلزمات الخيم بشكل مرتب. وقال لنا جندي كرمانشاهي صديق يدعى فرهاد: انا اعلمكم كيفية نصب الخيم.

كان معظم اللاجئين من عوائل البيشمركة، وكان بينهم عدد قليل من الرجال. والنساء لم يقوموا بنصب مثل هذه الخيم في حياتهم ابدا، وحاول عدد من النساء الفاضلات من منطقة بالكايي بناء الصرائف، ولكن كان ممنوعا علينا الخروج من المخيم، وكان العثور على جذوع الاشجار واغصانها امرا بالغ الصعوبة، اذ كانوا يعاملوننا مثلما يعاملون الجنود الأسرى.

وانطلاقا من واجي في اتحاد طلبة كوردستان(كنت قد شاهدت سابقا المخيمات الصفية في قرية ناوردان)، في البداية قمت بجمع عدد من الطلبة، في اجتماعنا الاول قررنا تأسيس هيئة المرشدين الصحيين، وكانت مهامنا تتلخص في الآتي:

1-نصب الخيم للوافدين الجدد الى زبوة.
2-تنظيف محيط الخيم من النفايات والانقاض
3-تصليح صناابير المياه (الصنابير كانت تتعطل بسرعة، ويتم تصليحها بجهود السيد عزيز علي فيلي وهو شقيق القيادي في الحزب الديمقراطي عبدالحسين علي علوش المعروف بـ"عبدالحسين فيلي (-1932 2015)، وكان السيد عزيز فيلي خبيرا في تصليح السيارات (فيتر) والبرادة والحدادة).
4-كنا نتحول الى حراس في الليل، حتى كنا نحدد كلمة سر الليل.

5-انتخاب المشرفين على توزيع المؤن(كانت بعض الاغذية تؤمن من قبل منظمة السيف والشمس الاحمر الايرانية) فكان كل مشرف مسؤولا عن 20 مخيما.

6-تدوين اسماء الطلبة للالتحاق بالمدارس.

في الحقيقة لم يكن اسم هيئتنا متطابقا

» حاول عدد من النساء الفاضلات من منطقة بالكايي بناء الصرائف، ولكن كان ممنوعا علينا الخروج من المخيم، وكان العثور على جذوع الاشجار واغصانها امرا بالغ الصعوبة، اذ كانوا يعاملوننا مثلما يعاملون الجنود الأسرى. «

ومسؤول هيئة المرشدين الصحيين، وكان هؤلاء هم اعضاء الهيئة: 1-عباس نوري الفيلي 2-عزالدين ملا عزيز ناوباركة (الشخصية المعروفة والمتقف في منطقة بالكايي، ويعيش الان في جومان) 3-المرحوم بشتيوان عبد الوهاب اغا رواندزي(1957-2018)، (والد الاخ بشتيوان من مؤسسي الحزب الديمقراطي الكوردي-العراق عام 1946 في مدينة مهاباد) 4- فيلي عبد الوهاب اغا رواندزي (صاحب مطبعة هيفي في مدينة اربيل والبشمركة السابق ، والد السيد فيلي كان من مؤسسي الحزب الديمقراطي الكوردي-العراق عام 1946 في مدينة مهاباد)، 5-السيدة فاطمة جار الله الفيلي (من اهالي الكوت وهي شقيقة الاستاذ والاعلامي اسماعيل جار

(من اهالي خانقين وتم تغييره من قبل جهاز السافاك عام 1977 في عهد محمد رضا شاه بسبب نشاطاته السياسية)، 8- الشهيد صلاح حسن الفيلي (ترك الدراسة والتحق بصفوف البيشمركة

يابه (من اهالي اربيل) 12- عبدالمنعم الفيلي (كان معنا لبضعة ايام، فترك الدراسة واصبح بيشمركة) 13- صلاح محمد امين زندي. في الحقيقة كنا اكثر من هذا العدد

اخرين لهم مشاركات في مخيم زيوه من خلال تأسيس فريق كرة القدم وفرقة الموسيقى والنشيد، والمكتبة ودروس التدريب الموسيقي. ترجمة: مجلة "فيلي"



الكورد الفيليون: من فخ "تجريم الهوية" إلى نسج التوازن الوطني

احمد جواد

تندر في تاريخ المحن السياسية العراقية تلك المفارقات التي تقلب حياة فئة مجتمعية كاملة من قاع الإبادة والتنكيل لتضعها فجأة في قلب لعبة التوازنات الحاكمة. حكاية الكورد الفيليين تختزل المفارقة، فالجماعة التي استبيحت دماؤها وصودرت أرزاقها على يد ألام البعث لمجرد أنها لا تلائم مقاسات السلطة، تجد نفسها اليوم تدور في حلقة ما بين خيارين: إما أن ترضى بدور الورقة الانتخابية الموسمية لدى الفاعلين السياسيين، أو أن تفرض وزنها كحجر زاوية لا تستقيم معادلة الدولة من دونه.

ففي عقود السبعينيات والثمانينيات، لم يكن جهاز الأمن العام ولا دوائر المخابرات ينظرون للمواطن الفيلي كعراقي مشكوك بولائه وحسب، بل كخطر وجودي وجريمة تمشي على ساقين. كانت التهمة في عرف منظومة الحكم جاهزة ومحسومة: فهو كوردي يكسر شوكة التعريب القسري، وفي الوقت نفسه شيعي عصي على الولاء لـ "القائد الضرورة". وهذا دفع الفيليين فاتورة الدم مرتين؛ فبجرة قلم، صدر القرار الجائر رقم 666 لسنة 1980، لتبدأ حملة اقتلاع وحشية ألقت بمئات الآلاف من العوائل خلف السواتر وحقول الألغام باتجاه الحدود الإيرانية، حفاة إلا من ملابسهم التي تستر أجسادهم، بعد تجريدهم من جنسياتهم وشطب قيودهم من سجلات النفوس ونهب محالهم وبيوتهم. والأفزع من التشريد، كانت تلك الجريمة الصامتة بحق أكثر من عشرين ألف شاب جرى احتجازهم، لتبتلعهم مقابر جماعية مجهولة وسجون نقرة السلطان واقبية الاجرام الغارقة بالدماء والظلام والتعذيب، لتحول جثامهم الى حقول

تجارب. كان الفيلي في بغداد والكوت ومنبلي وخانقين وغيرها من المدن العراقية يعاقب على هويته المركبة، ويُعاقب بالقدر نفسه لأنه عصب السوق وحركته التجارية حيث كان لعاب المتسلطين يسيل لاغتنام اموالهم ظلما و عدوانا. لكن سقوط النظام العفلي البائد في نيسان 2003، بخر ألوهام الشوفينية وفتح بارقة امل نحو عراق جديد يحيل كل المكونات الى الوان تشترك في تشكيل لوحة عراقية تستنير بالتعددية والنشاط السياسي المتحضر تحت ظل الديمقراطية، واستبشر الناس خيرا بدستور جديد ودولة مواطنة، حيث سعت جميع قوى المعارضة الى تمثيل مكوناتها المجتمعية التي انبثقت منها للجلوس على طاولة الحكم. لكن شريحة الكورد الفيليين لم تمثل تحت غطاء سياسي صريح و واضح من حركة او حزب او تيار لديه بعد ايدلوجي يستند اليهم بشكل تام، بل اصبحوا مساحة تقاطع استراتيجية تشتبك فيها خطوط النفوذ بين طرفي المعادلة الحاكمة: البيت الشيعي المسك بالسلطة والقرار في المركز والجنوب، والبيت الكردستاني في أربيل والسليمانية.

والعجيب في الامر ان الكثير من قيادات و كوادر الاحزاب الشيعية و الكردستانية التي فرضت هذه المعادلة ذات اصول فيلية !! . لكن للانصاف فان القيادات في الإقليم، ترى بان الفيليين يشكلون امتدادا قوميا لا غبار عليه؛ اذ انهم شهداء الثورات الأوائل الذين رووا بدمائهم جبال كردستان وبيساتين خانقين ومنبلي. لكن على أرض الواقع، لم تتحول هذه الرؤية إلى شراكة سياسية ومؤسسية حقيقية تثبت حضورهم في بغداد كقوة توازن قادرة على التأثير في القرار

الاتحادي.

وعلى الضفة الأخرى، لا يحتاج الفيلي إلى شهادة تعريف ليثبت انتماءه لبغداد أو حواضر الجنوب؛ فهو ليس ضيفا ولا وافدا، بل من بناتها الأصلاء. هو تاجر الشورجة الذي شيد أعمدة الاقتصاد الشعبي، وهو ابن الصدرية وباب الشيخ، وهو الشهيد الذي ارتقى اعواد المشانق و المفكر و الناشط الذي بذل كل ما لديه لخدمة ايدلوجيا الأحزاب الوطنية والحركات الإسلامية الشيعية و تصدر صولاتها في مقارعة الديكتاتورية. ومع ذلك إلى اليوم، لا يزال آلاف الفيليين يقطعون ممرات دوائر الجنسية والنفوس ومؤسسة الشهداء بحثا عن أوراق ثبوتية مسلوقة، أو يلاحقون قرارات هيئة نزاعات الملكية لاسترداد أملاك وعقارات غيرت مافيات الفساد معالمها.

و في الحقل السياسي فإن حصر الوجود الفيلي في مقعد نيابي يقيم ضمن كوتا الأقليات، أو ترضيتهم بتمثيل رمزي في هذا المنصب أو ذاك، لا يمكن ان يسير بهم الى ما يليق بحجم وجودهم و اصلتهم و تضحياتهم و هو غير كاف في ظل وجود حيز لا يجيد ملؤه الا هم و لا يتناسب الا مع هويتهم القومية و المذهبية المتفردة. فالبلاذ التي تتأرجح يوميا بين أزمت بغداد وأربيل حول الموازنات والنفط والمناطق المتنازع عليها، بحاجة ماسة إلى حلقة وصل تمتلك ثقة الميدانين وشرعية التاريخ والجغرافيا. فلطالما تساءلت لم لم تتجه النخبة الفيلية الى محاورة الإقليم بلسان المصير القومي، ومحاورة بغداد بمنطق الشراكة المذهبية والوطنية الخالصة التي لا تساوم على وحدة العراق !!.

إن انصاف الكورد الفيليين ليس ورقة

للمجاملة أو ذكرى في بيانات الاستنكار. بل هو تجسيد حقيقي لهندسة التوازن في الدولة الاتحادية. و هنا ارى بأن واجب السياسيين الفيليين هو إطلاق يد المكون في نسج الرداء السياسي العراقي، ما يشكل نقطة تحول في ادائهم لاسترداد كامل حقوقهم الاعتبارية والمادية بعد ان يكونوا الرقم الصعب في المعادلة و الحاجة الماسة للقوى العراقية لحلحلة الملفات العالقة و استدعاء الاستقرار و التوافق من خلال بيضة القبان الفيلية ابان مراحل من الشد و الجذب.

”

“العجيب في الامر ان الكثير من قيادات و كوادر الاحزاب الشيعية و الكردستانية التي فرضت هذه المعادلة ذات اصول فيلية !! . لكن للانصاف فان القيادات في الإقليم، ترى بان الفيليين يشكلون امتداداً قومياً لا غبار عليه ..”

محمد البدري.. قيثارة الكورد الفيليين وصوت الأدب المزدوج

في مثل هذا اليوم، تستحضر الذاكرة الثقافية العراقية والكوردية قامة إبداعية استثنائية نجحت في تطوير الكلمة والفن لخدمة قضايا الهوية والحرية، ألا وهو الشاعر والمترجم والكتاب الكوردي البارز محمد البدري (1937 - 2006)، فلم يكن البدري مجرد شاعر يكتب النص، بل كان جسراً فكرياً وثقافياً بين لغتين وأمتين، وحاملاً لأوجاع شريحة أصيلة عانت التهميش والتهميش، وهم الكورد الفيليين.

تقول بطاقته

التعريفية أن اسمه الكامل هو محمد نوري جاسم البدري وولد عام 1937 في قضاء بدرية بمحافظة واسط، وتفتح وعيه على التنوع الثقافي والاجتماعي المحيط به الذي يضم الكورد والعرب من مختلف المكونات المذهبية والاجتماعية والمشارب السياسية. وانتقل إلى بغداد لإكمال مسيرته التعليمية، حيث حصل على درجة البكالوريوس في علم النفس من كلية الآداب بالجامعة المستنصرية عام 1977.

وهذا التخصص الأكاديمي منح البدري عمقاً إنسانياً وأفقا تحليلياً تجلي بوضوح في تناوله للشخصيات الأدبية وفي بنائه الرؤيوي للقصيدة.

وتعد التجربة الأدبية لمحمد البدري واحدة من أغنى التجارب المزدوجة في العراق؛ إذ أثرى المكتبة العربية والكوردية بأكثر من 17 مؤلفاً توزعت بين المجموعات الشعرية، والدراسات النقدية، والترجمات.

ولم يكتف البدري بالكتابة بلغته الأم، بل اضطلع بمهمة تاريخية تمثلت في نقل عيون الشعر والنثر الكوردي إلى القارئ العربي، مبرزاً المعاني الجمالية والقيم الإنسانية التي يحملها هذا الأدب. وفي المقابل، كان صوته نقدياً حاضراً في المحافل الوطنية والدولية، مشاركاً في مؤتمرات ومهرجانات أدبية امتدت من تونس والأردن وسوريا إلى إسبانيا والاتحاد السوفيتي.

إلى جانب إنتاجه الأدبي،

مارس البدري دوراً فاعلاً

في المؤسسات الثقافية؛

إذ كان عضواً بارزاً

في الهيئة الإدارية

لجمعية الثقافة

الكوردية، وعضواً

نشطاً في المكتب

الكوردي لاتحاد

الأدباء والكتاب

العراقيين.

كما اتخذ من العمل الإعلامي، وتحديدًا في القسم الكوردي بالإذاعة والتلفزيون ببغداد منذ منتصف السبعينيات، منبراً للتثقيف وإحياء التراث والفلكلور الكوردي. وسخر مشاركاته الإذاعية لإعادة الاعتبار للتاريخ الثقافي وتعرية محاولات الطمس والغياب. ظل البدري طوال مسيرته وفيها لمنبتها الأصيل؛ فقد حمل ملف الكورد الفيليين في قلمه وفكره، منادياً بحقوقهم ومجسداً معاناتهم التاريخية والتهميش الذي تعرضوا له؛ كانت قصائده وكتابات وثيقة إنسانية تؤكد على أصالة هذه الشريحة وعمق جذورها في أرض الرافدين، مما جعل منه رمزا ثقافيا ونضاليا تعزز به الأجيال.

ورغم انقشاع عهد النظام البعثي السابق الذي ارتكب جرائم الإبادة الجماعية والتهميش القسري بحق أبناء شريحته من الكورد الفيليين، وما يمثله ذلك السقوط من أمل في التحرر واستعادة حقوق المظلومين، إلا أن الأقدار كانت تكبت للبدري فجعية شخصية مأساوية. ففي خضم الفوضى الأمنية التي أعقبت تغيير النظام، امتدت يد الإرهاب التكفيري لتخطف وتغتال أحد أبنائه؛ هذه الصدمة القاسية والألم الجسيم أثقلا كاهل الشاعر المرهف وأسرعاً في رحيله عام 2006.

رحل البدري قبل أن يحقق أمانه العريضة في خدمة الثقافة والأدب والقضية العراقية والكوردية والفيلية في العهد الجديد، رحل وفي قلبه وعقله حسرة لتناجات وإبداعات كان يمكن أن تنثال من يراعه الثر وفكره النير وتجربته الطويلة الممتدة.

توفي محمد البدري في 14 أيلول عام 2006، بعد حياة حافلة بالموقف والإبداع، تاركاً إرثاً يذكرنا دائماً بأن الكلمة الصادقة هي العبرة للحدود والزمن، وأن الأدب المعطاء هو أقوى أدوات الدفاع عن الهوية والإنسان.

ماجد سوره ميري

في أغلب مدن العراق، كانت قراءة الطالع (الخيرة أو فتح الفال) تمثل جزءاً من العادات الشعبية، التي يلجأ لها البعض، وخاصة النسوة، لمحاولة معرفة المستقبل بأمر ما، مثل الزواج أو الانجاب أو عند الإقدام على مشروع معين، وهذا الأمر لم يكن عشوائياً، كانت هناك نساء مختصات بـ"الخيرة"، سواء عبر القهوة أو القاموس أو أدوات أخرى.

الكرد الفيلية والبطاقة الوطنية: أزمة القيود المدنية

د. أحمد فاتح محمد

يمثل التحول الرقمي نحو
نظام البطاقة
الوطنية الموحدة
بموجب القانون
رقم (3) لسنة 2016
خطوة جوهرية ومحورية
في تحديث الإدارة العامة
العراقية، من خلال
دمج الوثائق الثبوتية
الأساسية في وثيقة
رقمية بيومترية موحدة.

غير أن هذا الانتقال الذي يستند بنيويًا إلى الأرشيف الورقي لسجلات الأحوال المدنية—وتحديدًا سجلات تعداد عام 1957—أعاد فتح إحدى أعقد الإشكاليات الحقوقية والقانونية في تاريخ العراق المعاصر، والمتمثلة في أزمة القيود المدنية لشريحة الكرد الفيلية. فبدلاً من أن تصبح الرقمنة أداة لإنصاف هذا المكون وجبر ضرره التاريخي اصطدم الواقع التقني المستحدث بتركة تراكمية من القرارات الإدارية التمييزية، مما حول الإجراءات التنظيمية إلى عائق معقد يمس جوهر الحق في المواطنة والاعتراف بالشخصية القانونية. تعود الجذور القانونية للمأساة إلى القرار المنحل رقم (666) لسنة 1980، والذي قوض المركز القانوني لمئات الآلاف من الكرد الفيلية عبر إسقاط الجنسية العراقية عنهم، ومصادرة أوراقهم الثبوتية، وتهجيرهم قسرياً. وبموجب هذا القرار قامت دوائر الأحوال المدنية إدارياً بتأشير قيودهم بعبارات تقييدية مثل مسفر، أو ملغى القيد، أو وضع إشارات لـ لتجميد

والشطب في سجلات عام 1957 الأساسية. ورغم أن الدستور العراقي الدائم لعام 2005 في المادة (18/رابعاً) وقانون الجنسية العراقية النافذ رقم (26) لسنة 2006 قد نصا صراحة على إلغاء ذلك القرار وإعادة الجنسية للمتضررين، إلا أن الأثر الإداري لتلك السياسات لم يتم تطهيره بالكامل من المنظومة البيروقراطية لوزارة الداخلية. وظل استرداد الحقوق خاضعاً لمسارات معقدة واستثناءات بطيئة التنفيذ. ومع الشروع في تطبيق قانون البطاقة الوطنية رقم (3) لسنة 2016، اشتربت مديرية الأحوال المدنية والجوازات والإقامة مطابقة البيانات الإلكترونية لطالب البطاقة مع قيده المكتبي في السجل الورقي لتعداد 1957. وهنا اصطدم الكرد الفيلية بعدة عقبات إدارية وقانونية معقدة أبرزها بقاء آلاف السجلات محملة بإشارات تجميد أمنية وإدارية تعود للعهد السابق دون رفع تلقائي مركزي، مما يدفع موظفي الدوائر إلى الامتناع عن إصدار البطاقة وتحويل المعاملات إلى دوائر التدقيق والاستخبارات في مسار روتيني يمتد لشهور أو سنوات. يضاف إلى ذلك تعرض صفحات سجلات 1957 في بعض الدوائر (مثل دائرة أحوال الرصافة والمناطق الحدودية في خانقين ومنبلي وبدرة) للتلف أو الشطب المتعمد أثناء عمليات التسفير، مما يلزم المواطن بالدخول في دعاوى قضائية شاقة لإعادة تصحيح أو فتح سجلات بديلة. علاوة على ذلك، يواجه العائدون من المهجر—خاصة المولودين في إيران من الجيلين الثاني والثالث—معضلة قانونية في مطابقة حجج الولادة وعقود الزواج الصادرة خارج العراق مع القيود الأصلية لأبائهم وأجدادهم، الأمر الذي يتطلب سلسلة تصديقات واختبارات نسب وبصمة وراثية وإحالات مرهقة

إلى محاكم الأحوال الشخصية. أدى إيقاف العمل بالوثائق الورقية القديمة وحصر التعاملات بالبطاقة الوطنية إلى شلل كامل في حياة فئات واسعة من الكرد الفيلية. إن العجز عن إصدار البطاقة الموحدة يجرد المواطن من ممارسة حقوقه الأساسية كتعطيل حق التملك العقاري، والحرمان من التعيين في الوظائف العامة، والعجز عن تثبيت عقود الزواج قانونياً وما يتبعه من ولادة أطفال غير مسجلين رسمياً، فضلاً عن الحرمان من استحقاقات شبكة الحماية الاجتماعية وجوازات السفر. يضع هذا الواقع آلاف العائلات في حالة توصف قانونياً بانعدام الجنسية الفعلي، حيث يحمل الفرد حق الجنسية نظرياً في النص الدستوري، لكنه يجرد من ممارستها عملياً وإدارياً بسبب عجز المنظومة التنظيمية عن استيعاب خصوصية مظلوميته التاريخية. ولمعالجة هذه الأزمة يتعين اتخاذ تدابير حاسمة. أولها إصدار تعليمات تنفيذية استثنائية ملحة بقانون البطاقة الوطنية تلزم وزارة الداخلية بشطب كافة التأشير التمييزية القديمة مركزياً وتلقائياً دون تحميل المواطن وزر ذلك، استناداً لقرارات المحكمة الجنائية العراقية العليا التي عدت تلك الإجراءات جرائم إبادة جماعية. وثانيها تشكيل لجان إدارية وقضائية مشتركة بصلاحيات واسعة في دوائر الأحوال ذات الكثافة الفيلية لحسم دعاوى صحة القيود وتثبيت النسب ميدانياً. وثالثها تيسير إجراءات اعتماد وثائق المهجر، ونقل عبء إثبات الهوية من كاهل المواطن الضحية إلى عاتق الدولة ومؤسساتها الأرشيفية. إن التحول نحو أتمتة الوثائق المدنية يجب ألا يغفل استحقاقات العدالة الانتقالية. فالمواطنة ليست امتيازاً تمنحه البيروقراطية الإدارية، بل هي حق أصيل نص عليه الدستور. إن إنهاء أزمة القيود المدنية وتسهيل حصول الكرد الفيلية على البطاقة الوطنية يمثلان المعيار الحقيقي لنجاح مشروع الدولة في تجاوز تركات الماضي، والانتقال من مرحلة الاعتراف النظري بالحقوق إلى مرحلة التمكين الإداري والقانوني الفعلي لجميع المواطنين دون تمييز.



احتجاجات الشباب

المعادل الموضوعي
للثروات المدفونة
في المجاري والجدران

فيلي

في العراق تتواصل احتجاجات الشباب المطالبين بالتعيين، ومن بينهم خريجو الجامعات والمعاهد الذين لا يعينون من قبل الدولة برغم تخرجهم من مؤسساتهم التعليمية؛ وقد تزايدت تلك الاحتجاجات منذ القبض على مسؤولين في الدولة اتهموا بالفساد، وعثرت هيئة النزاهة على الاموال المسروقة مخبأة لديهم في الحيطان والمزارع وحتى في المجاري فضلا عن العقارات المستولى عليها وكميات كبيرة من الذهب وحيوانات المزرعة.



الديمقراطية، كما أنها تولد استقطاباً يجعل السكان أكثر تسامحاً مع السلوك غير الديمقراطي وبعضهم بات يتحدث حتى عن فضائل الأنظمة الدكتاتورية كما أن الظلم الاجتماعي يهدد الأمن الوطني نفسه عندما يقترن بالفقر، والتفاوت الحاد، وعدم المساواة أمام القانون، لأنه يقسم المجتمع إلى فئات غنية وفقيرة ويولد الأزمات والتوترات والانفجارات الاجتماعية. وحين تفشل الدولة في جعل المواطن يشعر بأنه مطلوب للعمل ومحبي، وتظهر كجهاز للابتزاز أو الإهمال، فإن العقد الاجتماعي يتفكك وتزداد قابلية المجتمع للاحتجاج الحاد والانسحاب إلى الاقتصاد غير النافع والبحث عن بدائل للسلطة السياسية.

ترتبط بتزايد التعبئة الاحتجاجية، كما أن الحركات الشبابية المعاصرة تتغذى بخاصة من الهشاشة الاقتصادية، والإقصاء من السلطة، والفساد، وتحولت مشكلات البطالة والتمييز وسوء الخدمات إلى احتجاجات شبابية عندما عجزت الحكومات عن الاستجابة للمطالب الأساسية وحركت أجهزة الأمن لمواجهةهم فتحوّلت التظاهرات السلمية إلى ممارسات عنيفة أزمّت الموقف أكثر. أصبح الشباب أنفسهم يربطون الوصول إلى العمل بالقضاء على الفساد والمحسوبية واحياء الصناعة والزراعة، وان استمرار البطالة يرفع مخاطر الجريمة والاضطراب والعنف. ان اللامساواة ليست مجرد نتيجة جانبية، بل تظهر من أقوى المتنبئات بتآكل

بين السلطة والمجتمع وتحول الفساد إلى ممارسة اعتيادية، وعندها يبدأ الناس برؤية الدولة كأداة استخراج للثروة وحيازتها لا كجهة حماية وخدمة. الفساد لا يسلب المال فقط، بل يعيد توجيه الموارد بعيداً عن التعليم والصحة والبنية التحتية وفرص العمل، فينتج ضعف مؤسسي وتعطل بيروقراطي وفشل تنموي متكرر ولذلك ترتبط السيطرة على الفساد وتحسن الاستقرار السياسي بانخفاض بطالة الشباب، فيما تفشل حتى مؤشرات الحوكمة الأخرى في البينات الشديدة الفساد والغنية بالموارد. أن البطالة الطويلة، بخاصة بين الشباب المتعلم في المدن، تخلق حرماناً وفجوة بين التوقعات وما يتحقق فعلاً، وهذه الفجوة

غضب الشباب مجرد رد فعل أخلاقي على الفساد، بل يتحول إلى أزمة شرعية حين يرون أن المال العام يهيب ويضيع في حين تغلق أمامهم فرص العمل والحماية الاجتماعية. ولطالما أوضحت الدراسات أن اجتماع البطالة، والفساد، وسوء الخدمات، والمحسوبية يجعل المظلومية الاقتصادية مظلومية سياسية موجهة ضد الدولة نفسها لا ضد حادثة منفردة. حين يشعر الناس أن التبعين والموارد لا توزع على أساس الاستحقاق بل على أساس الفساد والولاء، تهارث الثقة في القانون والمؤسسات، وتضعف شرعية الحكومة وقدرتها على الادعاء بأنها تمثل المصلحة العامة. وتبين دراسات أخرى ان فقدان الشرعية يسبقه غالباً انقطاع الحوار

المديرة لصالح دول أخرى، فتغدو مزاعم المسؤولين بالحرص على البلد محض هراء. كما ان اليأس طالما كان بيئة خصبة للتجنيد في الجماعات الارهابية أو المجاميع والعصابات المسلحة، مما يرهق الدولة بأعباء أمنية إضافية تلهم الميزانية، وتبقيها في حالة حرب دائمة تؤذي فيها الشعب بدلاً من خدمته. وعندما يكون القدوة المجتمعية هو المسؤول الذي يبني قصوراً فيما الموظف البسيط يتقاضى راتباً متدنياً، تهارث القيم. لماذا يلتزم الشاب بالقانون فيما صناعه يسرقون؟! هذا يخلق مجتمعا متأكلاً تضعف فيه سيادة القانون، وتصبح المحسوبية والرشوة هي السبيل الوحيد للتعين، مما يعمق الأزمة ويجعل الكفاءة غير مطلوبة.

الاحتجاجات المتكررة تجبر الحكومات على العيش في إدارة الأزمات اليومية بقمع التظاهرات، أو إقالة مسؤولين، أو اغداق وعود، بدلاً من التفكير لخطط سنين مقبلة، هذا التركيز على البقاء السياسي على حساب الاستثمار الحقيقي في التعليم والصحة والبنية التحتية، هو ما يجعل الدول تتراجع في مؤشرات التنمية العالمية، والعراق في طليعة تلك الدول. ان انعدام العدالة الاجتماعية ليس مجرد قضية إنسانية، بل هو كارثة استراتيجية تقتل شرعية الدولة، وتحبط طاقاتها، وتجبرها على الإنفاق الدفاعي أمنياً وسياسياً، بدلاً من الإنفاق الإنتاجي. لن تستقر أي حكومة في العراق ما لم تحدث قطيعة جذرية مع ثقافة الغنيمة، وتنتقل إلى دولة المؤسسات التي تحاسب المفسد وتوظف الكفاء وتستثمر في الإنسان؛ لأن العدالة هي وقود الدولة، وغيابها يعني توقف المحرك نهائياً.

انعدام العدالة الاجتماعية يسرع تدهور الدولة لأنه يحطم الشرعية والثقة ويدفع إلى الاحتجاج وعدم الاستقرار، ولا يكون

لقد أثارت تلك الأحداث غضب الشباب ما أدى إلى تصاعد احتجاجاتهم وهم يرون تلك الاموال الهائلة المسروقة من خزينة الدولة فيما هم يطمحون إلى وظيفة براتب متواضع أو ضمان اجتماعي في الأقل. هذا المشهد المروع يعكس أكثر من مجرد أزمة بطالة، إنه كشف لانهياب ما يسمى العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع، عندما يرى الشاب و خريج الجامعة أن أموال خزينة الدولة قد تحولت إلى سبائك ذهب مدفونة في المجاري، فيما هو يلهث وراء راتب لا يكفي أجرة النقل، عندئذ تفقد الدولة شرعيتها الأخلاقية، وهذا التصعد هو جوهر تدهور أوضاع الحكومات وضرورة التغيير، ذلك ان الحكومة التي تفقد ثقة شبابها تصبح عاجزة عن اتخاذ أي قرار جريء، مثل محاولة لإصلاح اقتصادي كتقليص الرواتب أو ترشيد الدعم، بخاصة اذا لم تشمل رواتب المسؤولين، اذ تقرأ في سياق الفساد المستشري، فتتحول الإصلاحات الضرورية إلى شعارات يتبناها المحتجون، مما يدفع الحكومات إلى المماطلة والتجميد، فيدخل البلد في حلقة مفرغة من الجمود السياسي. ان الاعتماد على النفط جعل الدولة هي المشغل الأكبر، لكن الفساد يسرق عوائد هذا الربح، وعندما تدفن الأموال في التراب والجدران بدلاً من ضخها في قطاعات الزراعة أو الصناعة، تبقى الدولة هي الجهة الوحيدة الموظفة، ومع ضعف الإيرادات بسبب السرقة، تعجز الدولة عن استيعاب الخريجين، فينهار النموذج التنموي برمته، ويتحول الاقتصاد إلى مجرد آلة لتوزيع الفقر، وعندئذ تتواجد المسوغات لانقلاب الطاقة البشرية إلى كتلة غضب.

فيما يتعلق بالخريجين فان الشباب المتعلم هو ثروة البلد الحقيقية، لكن حرمانه من الفرصة يحول كثيراً منهم إلى السعي للسفر للعيش في بلدان أخرى فينتج عن ذلك هجرة كفاءات وفقدان البلد عقوله



عودة الدراسة..

3 ملايين سيارة في بغداد

والنقل الجماعي

" أمام اختبار "

فيلي :

نحو 3 ملايين سيارة في بغداد، وأكثر من 8 ملايين في عموم العراق، تتحرك يومياً على شبكة طرق تتوسع بوتيرة أبطأ بكثير من نمو السكان والمركبات، في بلد تجاوز عدد سكانه 46 مليون نسمة، بينهم نحو 8.3 ملايين نسمة في العاصمة، وهذه الأرقام تتزامن مع استعداد أكثر من 12 مليون تلميذ وطالب للالتحاق بالعام الدراسي الجديد، وفق تقديرات وتصريحات رسمية وخبراء.

والسليمانية بنحو 721 ألفاً، وفق تلك التقديرات.

توسيع النقل العام

وفي محاولة للحد من الازدحامات، اتجهت الحكومة إلى توسيع خدمات النقل العام، إذ يقول المتحدث باسم وزارة النقل العراقية حسين أحمد إن الشركة العامة لنقل المسافرين والوفود، المسؤولة عن تشغيل النقل العام الحكومي، تمتلك نحو ألف حافلة بمختلف السعات، لكنها تواجه نقصاً في أعداد السائقين، ما يمثل أحد أبرز العوائق أمام توسيع الخدمة.

ويوضح أحمد لمجلة "فيلي"، أن الوزارة تحركت باتجاه نقل نحو ألف متعاقد من وزارة الكهرباء إلى وزارة النقل للعمل سائقين أو في مجالات فنية وصيانة، لكن الملف ما زال خاضعاً للإجراءات النظامية، فيما توجد أيضاً مخاطبات سابقة لتوفير نحو 500 درجة وظيفية بعنوان سائق عبر مجلس الخدمة الاتحادية.

ويضيف أن العدد المطلوب من السائقين يفترض أن يكون أكبر من الحد الأدنى، لضمان تغطية الإجازات والعطل واستمرارية التشغيل بكفاءة.

ويشير إلى أن الشركة استطاعت توفير خدمة نقل "لا بأس بها" في عدد من المحافظات،

استمرت الازدحامات في معظم المحاور الرئيسية في بغداد، وانتقلت إلى أوقات مختلفة خلال اليوم.

وفي 13 أيار/ مايو 2026، أعلنت وزارة الإعمار والإسكان العراقية إنجاز معظم مشاريع الحزمة الأولى لفك الاختناقات، التي تضمنت 16 مشروعاً، فيما تضمنت الحزمة الثانية أربعة مشاريع أخرى، مع تحديد نحو 60 عقدة مرورية في بغداد.

لكن خبراء يرون أن هذه المشاريع تعالج نقاطاً محددة، بينما يستمر الضغط من نمو السكان والمركبات.

ويرى مختصون أن معالجة الازدحامات تتطلب الحد من استيراد السيارات، وتطوير النقل العام وتخصيص مسارات له، إلى جانب تنفيذ مشاريع المترو، بدلاً من الاعتماد على تغيير أوقات الدوام أو إنشاء المزيد من الجسور فقط.

وبحلول 5 كانون الثاني/ يناير 2026، كانت تقديرات مؤسسة "عراق المستقبل" تشير إلى إمكانية تجاوز عدد السيارات في العراق 9 ملايين مركبة بحلول 2030، بعد إعلان مديرية المرور العامة في كانون الأول/ ديسمبر 2025 تجاوز العدد حاجز 8 ملايين.

وتصدرت بغداد المحافظات بنحو 3 ملايين سيارة، تلتها أربيل بنحو 982 ألفاً

ومن المقرر أن ينطلق العام الدراسي الجديد في 20 أيلول/ سبتمبر الجاري، ليعود ملف النقل الجماعي إلى الواجهة، وسط مخاوف من تصاعد الزخم المروري مع عودة ملايين الطلبة والموظفين إلى المدارس والجامعات وأماكن العمل، في وقت لا تزال فيه السيارات الخاصة الوسيلة الأوسع للتنقل داخل المدن العراقية.

وتكشف المعطيات أن أزمة النقل في العراق ترتبط بساعات الذروة وبالاقتصاد والتخطيط العمراني والبيئة، في وقت تعمل فيه الحكومة على توسيع خطوط النقل العام وتجربة وسائل نقل جديدة، بالتزامن مع تنفيذ مشاريع الطرق والجسور وتنظيم حركة المركبات.

إجراءات حكومية

واتخذ العراق خلال السنوات الماضية إجراءات عدة لمحاولة فك الاختناقات المرورية، ففي 27 آذار/ مارس 2024، أقر مجلس الوزراء حزمة إجراءات للحد من الزحامات، شملت رفع أسعار بعض أنواع البنزين، ودراسة زيادة رسوم تسجيل المركبات الجديدة، وتقسيم أوقات الدوام الحكومي، إلى جانب إنشاء جسور وإزالة التجاوزات عن الشوارع.

ومع تطبيق نظام الدوام الجديد في حينها،

٣ ملايين سيارة في بغداد والنقل الجماعي "أمام اختبار"

إلا أن نقص السائقين يحد من قدرتها على تشغيل جميع الحافلات المتاحة. وكانت الوزارة قد جربت تشغيل "ميني باصات" في محافظة نينوى، ضمن نموذج يعتمد على توفير الشركة للحافلات، فيما تتولى الحكومة المحلية توفير السائقين والوقود، غير أن تجارب مماثلة في محافظات أخرى توقفت أحياناً بسبب انتهاء عقود السائقين أو تعثر توفير الوقود، بحسب أحمد.

ويؤكد أن الوزارة تعمل حالياً على استحداث خطوط جديدة داخل بغداد، مع التوجه مستقبلاً إلى المحافظات، وإن افتتاح الخطوط أو استمرارها يخضع لدراسات الجدوى الاقتصادية. خطوط تخدم الطلبة وتزداد أهمية النقل الجماعي مع اقتراب العام الدراسي، إذ تركز الوزارة على الخطوط التي تخدم الجامعات والمناطق التعليمية. ويشير أحمد إلى وجود خطوط تربط البياح وباب الشرجي بجامعة بغداد في الجادرية، فضلاً عن خط يربط الكاظمية وجامع النداء بساحة ميسلون باتجاه الجامعة المستنصرية، إلى جانب خطوط داخل بعض الجامعات، منها جامعة بغداد والموصل والبيان والبصرة.

كما تستمر خطوط حيوية أخرى، بينها خط الشورجة باتجاه باب المعظم وباب الشرجي، وخط باب المعظم-البياح، إضافة إلى خطوط بين بغداد والموصل والبصرة وكركوك وميسان، وخطوط من مطار بغداد إلى المناطق السكنية وبالعكس، وفقاً للمتحدث.

وفي هذا السياق، افتتحت وزارة النقل في 2024 أول مظلة انتظار متطورة للنقل الجماعي في بغداد، مزودة بالتكييف والعزل الحراري والإنترنت وشاشات تعرض رقم الخط ومساره وموقع الحافلة، مع خطة لنصب 24 مظلة في الوجة الأولى، ضمن توجه لتحسين تجربة استخدام النقل العام. كما افتتحت الوزارة لاحقاً خطوطاً جديدة،

مشاريع الجسور والأنفاق، مع تخصيص مسارات حصرية للحافلات. وي طرح المالكى أيضاً إعادة النظر في نظام حركة المركبات وفق الأرقام الزوجية والفردية في حال اقتضت الحاجة، بالتوازي مع توعية المواطنين وتشجيعهم على ترك سياراتهم الخاصة، وصولاً إلى تنفيذ مشاريع

المترو في المدن الكبرى. وبينما تستعد المدارس والجامعات لاستقبال الطلبة في 20 أيلول/سبتمبر الجاري، تقول أم سلوى من بغداد، إن تفعيل النقل الجماعي أصبح ضرورة ملحة، خصوصاً مع عودة الطلبة والموظفين إلى حركة يومية واسعة داخل العاصمة.

وتدعو أم سلوى خلال حديثها لمجلة "فيلي"، إلى زيادة عدد الحافلات والخطوط وربط المناطق السكنية بالمراكز التعليمية والخدمية، معتبرة أن توفير بديل منظم للسيارة الخاصة يمكن أن يقلل زمن الرحلات ويخفف الضغط عن الشوارع الرئيسية.

وترى في الختام أن إجراءات النقل يجب أن تسبق بدء العام الدراسي أو تتزامن معه، لأن عودة الطلبة ستعيد الضغط على الطرق في ساعات الصباح وعند انتهاء الدوام.

"كانت الوزارة قد جربت تشغيل "ميني باصات" في نينوى، ضمن نموذج يعتمد على توفير الشركة للحافلات، فيما تتولى الحكومة المحلية توفير السائقين والوقود، غير أن تجارب مماثلة في محافظات أخرى توقفت أحياناً بسبب انتهاء عقود السائقين أو تعثر توفير الوقود"



فيلي:

مع قرب إقرار موازنة 2027، يعود ملف التعيينات الحكومية إلى الواجهة بين مطالب الخريجين وضغوط الإنفاق العام، في وقت تلتهم الرواتب والرعاية الاجتماعية جزءاً كبيراً من الإنفاق الاتحادي.

موازنة ٢٠٢٧

وظائف للخريجين أم إنقاذ فاتورة الرواتب؟

ومع كل تعيين جديد، وفقاً للمراقبين، لا تلتزم الدولة براتب لسنة واحدة فحسب، بل تضيق أعباء مالية تمتد إلى سنوات مقبلة، ما يزيد الضغوط على الموازنة ويعزز الحاجة إلى إعادة النظر في الاعتماد المتزايد على الوظيفة الحكومية، ودفع سوق العمل نحو توسيع فرص القطاع الخاص لاستيعاب الخريجين.

ويواجه سوق العمل العراقي تحدياً متزايداً مع ارتفاع أعداد الخريجين سنوياً، إذ يضيف العراق نحو ربع مليون خريج من مؤسسات التعليم العالي، وبلغ عدد خريجي العام الدراسي 2024/2023 نحو 271 ألف خريج.

وتزامن هذه الزيادة مع محدودية قدرة القطاع الحكومي على استيعاب الأعداد الجديدة، في ظل ارتفاع أعداد الموظفين والنفقات المرتبطة بالرواتب، بينما ما يزال القطاع الخاص يعاني من ضعف قدرته على توفير فرص عمل مستقرة وجاذبة بما يتناسب مع حجم الداخلين الجدد إلى سوق العمل.

وتدفع هذه المعادلة آلاف الخريجين إلى انتظار فرص التعيين الحكومي أو الاحتجاج للمطالبة بإدراج درجات وظيفية ضمن الموازنات، في وقت تسعى فيه الحكومة إلى تقليل الضغط على فاتورة الرواتب وتشجيع العمل في القطاع الخاص.

وتبرز أرقام تنفيذ الموازنة حجم التحدي، إذ بلغ إجمالي الإنفاق الاتحادي خلال النصف الأول من عام 2026 نحو 54.673 ترليون دينار، فيما بلغت تعويضات الموظفين والرواتب نحو 30.769 ترليون دينار، أي ما يعادل نحو 56.3% من إجمالي الإنفاق الفعلي خلال تلك الفترة.

التعيين التزام طويل الأمد وقال المستشار المالي لرئيس الوزراء مظهر محمد صالح، لمجلة "فيلي" إن ارتفاع الإنفاق على الموظفين والرعاية الاجتماعية لا يمثل مشكلة بحد ذاته، لكن اتساع الإنفاق الجاري يحد من قدرة الدولة على توجيه مواردها نحو الاستثمار والتنمية، مشيراً إلى أن نفقات الرعاية الاجتماعية بلغت نحو 13.858 ترليون دينار.

وتصل حصة تعويضات الموظفين والرواتب والرعاية الاجتماعية مجتمعة إلى نحو 81.6% من إجمالي الإنفاق الاتحادي خلال النصف الأول من العام، وهو ما يعكس حجم الموارد المرتبطة بالإنفاق الجاري. وأضاف صالح، أن العراق لا يستطيع اقتصادياً أن يجعل التعيين الحكومي حلاً دائماً لأزمة الخريجين، موضحاً أن كل درجة وظيفية جديدة لا تعني راتباً لسنة واحدة، وإنما التزاماً مالياً يمتد لسنوات طويلة، ويتبعه تقاعد ومخصصات وحقوق وظيفية أخرى.

وأشار إلى أن معالجة البطالة عبر التوسع المستمر في الجهاز الحكومي قد توفر حلاً مؤقتاً، لكنها لا تعالج جذور المشكلة، مؤكداً أن التحدي الحقيقي يتعلق بقدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل منتجة ومستدامة.

ضبط الرواتب والضرورة المالية ومن زاوية المالية العامة، حذر الخبير المالي محمود داغر من أن استمرار التعيينات الحكومية يضيف أعباء جديدة إلى فاتورة الرواتب والنفقات العامة، خصوصاً مع

استمرار اعتماد الموازنة على الإيرادات النفطية.

وفي حديث لمجلة "فيلي"، قال داغر، إن معالجة الوضع المالي تتطلب وقف التعيينات الجديدة والسيطرة على نمو فاتورة الرواتب، إلى جانب العمل على خفض النفقات العامة، بما يسهم في تقليل حافة الدولة إلى الاقتراض وخفض حجم الدين.

ولفت إلى أن ارتفاع الإيرادات النفطية لا يكفي وحده لضمان الاستقرار المالي، ما لم يتوافق مع ضبط الإنفاق وتقليل الاعتماد على النفط في تمويل الالتزامات الحكومية. وفي المقابل، أكد الخبير الاقتصادي محمد الحسني، لمجلة "فيلي" أن نقل جزء من ضغط سوق العمل إلى القطاع الخاص يتطلب أولاً إصلاح بيئة العمل، وتحسين الأجور، وتوفير الضمانات الاجتماعية والاستقرار الوظيفي، مبيناً أن القطاع الخاص لن يصبح بديلاً حقيقياً للوظيفة الحكومية ما لم يشعر الخريج بأن العمل فيه يوفر له مستقبلاً مهنيًا مستقرًا.

وتابع الحسني، قائلاً إن إصلاح سوق العمل يتطلب إعادة النظر في العلاقة بين الجامعة وسوق العمل، إذ ليس من المنطقي أن يستمر النظام التعليمي في إنتاج أعداد كبيرة من الخريجين في تخصصات لا يستطيع الاقتصاد استيعابها، ثم تنتقل المسؤولية إلى الدولة لتوفير وظائف لهم.

ونوه إلى ضرورة دعم أجور الخريجين الجدد في القطاع الخاص لفترة محددة، ومنح الشركات التي تستوعبهم حوافز ضريبية وتأمينية، وربط الجامعات بسوق العمل، والتوسع في التعليم التقني والمهني، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن توفير برامج تدريب حقيقية ترفع من قابلية الخريج للتوظيف.

اختبار سياسة التعيينات

وفي ما يتعلق بموازنة عام 2027، فقد أكملت وزارة المالية إعداد مشروع الموازنة، مع توجهه أعلن نحو الانتقال إلى موازنة البرامج والأداء وربط الإنفاق بالنتائج، بدل الاستمرار في التوسع التقليدي في الإنفاق الجاري.

ويفترض أن ترتبط أي تعيينات جديدة بالحاجة الفعلية إلى الموارد البشرية،

والدرجات الوظيفية المتاحة، والتخصصات المالية، وليس بمجرد أعداد الخريجين. ومن هنا، ستكون موازنة 2027 اختباراً لقدرة الحكومة على الموازنة بين الاستجابة لمطالب الخريجين والحفاظ على الاستدامة المالية، ليس فقط عبر عدد الدرجات الوظيفية التي ستضمها، وإنما عبر ما ستقدمه من سياسات لتحفيز الاستثمار والقطاع الخاص وخلق فرص عمل جديدة. وتظهر مطالب التعيين والاحتجاجات المرتبطة بها جانباً آخر من المشكلة، إذ لا يقتصر الضغط على الموازنة على الخريجين الجدد، بل يمتد إلى شرائح سبق أن دخلت إلى العمل الحكومي بصفة تعاقدية وتنتظر تثبيت أو حسم أوضاعها الوظيفية.

وتحدث أحد الخريجين المشاركين في تظاهرة للمطالبة بالتعيين في حديث لمجلة "فيلي"، عن معاناة آلاف الخريجين الذين أمضوا سنوات بانتظار فرصة عمل، مؤكداً أن غياب فرص العمل المستقرة يدفع العديد إلى انتظار التعيين الحكومي أو الاحتجاج للمطالبة به.

ووفقاً للخريج، فإن معالجة الأزمة تتطلب توفير فرص عمل حقيقية، سواء عبر التعيين ضمن الحاجة الفعلية للدولة أو من خلال دعم القطاع الخاص والمشاريع القادرة على استيعاب الخريجين.

وفي السياق ذاته، ينتظر نحو 11 ألف متقاعد ظهرت أسماؤهم منذ عام 2025 استكمال إجراءات توزيعهم ومباشرتهم في الدوائر الحكومية، ما يضيف شريحة أخرى إلى قائمة المطالب المرتبطة بالوظيفة الحكومية.

وقال أحد المتقاعدين، لمجلة "فيلي"، إن الإجراءات تسير ببطء، وإنهم ما زالوا ينتظرون حسم ملفاتهم وتوزيعهم، مطالباً بالإسراع في توضيح مصيرهم الوظيفي.

وبين أن وضع هذه المجموعة ما يزال غير واضح، في وقت شملت فيه إجراءات التثبيت عقوداً أخرى، بينما لم يستكمل المتقاعدون الجدد إجراءاتهم ولم يتم توزيعهم على دوائرهم، رغم مرور أكثر من عام على ظهور أسمائهم.



وتعكس هذه الأرقام تحولاً متزايداً في طبيعة المجال العام العراقي، بعدما أصبحت منصات مثل "فيسبوك" و"تيك توك" و"إكس" و"تليغرام" ساحات لطرح القضايا العامة، وتوثيق المشكلات، وتشكيل الرأي العام، وأحياناً الضغط على المؤسسات الحكومية والتشريعية.

وفي هذا السياق، يرى المركز الاستراتيجي لحقوق الإنسان في العراق أن خوارزميات مواقع التواصل الاجتماعي أصبحت تؤدي دوراً متزايداً في تحديد أولويات النقاش السياسي، من خلال آليات ترتيب المحتوى وإبراز الموضوعات الأكثر تفاعلاً، وهو ما يسهم في توجيه اهتمام الجمهور وتحديد القضايا التي تحظى بالانتشار.

ويقول مسؤول في المركز لمجلة "فيلي"، إن الخوارزميات لم تعد مجرد أدوات تقنية لتنظيم المحتوى، وإنما أصبحت عاملاً مؤثراً في تشكيل توجهات الرأي العام وصناعة ما يمكن وصفه بـ"الأجندة الرقمية"، خصوصاً مع اعتماد شريحة واسعة من المواطنين على المنصات مصدراً للأخبار والمعلومات السياسية.

ويحذر في الوقت نفسه من أن هذا التأثير قد يتحول إلى عامل ضغط على النقاش الديمقراطي عندما تضخم الخوارزميات المحتوى المثير أو المضلل، أو تعزز الاستقطاب، أو تحصر المستخدمين داخل ما يعرف بـ"فقاعات المعلومات".

ويشير إلى أن الخوارزمية أصبحت بذلك شريكاً غير مباشر في صناعة الأجندة السياسية، من دون أن تكون بديلاً عن المؤسسات السياسية والإعلامية، داعياً شركات التواصل إلى تعزيز الشفافية بشأن آليات عمل الخوارزميات ومكافحة التضليل وخطاب الكراهية، بالتوازي مع رفع مستوى



يبلغ عدد مستخدمي الإنترنت في العراق نحو ٣٩,٦ مليون شخص، أي ما يقارب ٨٣,٨٪ من السكان، فيما بلغ عدد هويات مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي نحو ٤٠,١ مليون هوية، بحسب أحدث البيانات الرقمية المتاحة حتى تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٢٥.

هل تحرك منصات التواصل الاجتماعي

القرار السياسي في العراق؟

فيلي

هل تحرك منصات التواصل الاجتماعي القرار السياسي ؟



الوعي والمهارات الرقمية لدى المواطنين. تأثير متبادل

من جهته، يرى رئيس المرصد العراقي للحريات الصحفية وعضو مجلس نقابة الصحفيين العراقيين، هادي جلو مرعي، أن طبيعة الأوضاع السياسية وحركة المجتمع العراقي جعلت مواقع التواصل "دار استراحة للجميع"، يلجأ إليها المواطن للكشف عن همومه ومعاناته وهواجسه وانتقاداته وآرائه ومعتقداته.

ويقول مرعي لمجلة "فيلي"، إن السياسي نفسه جزء من هذه الحالة الاجتماعية، وغالباً ما يستخدم مواقع التواصل للوصول إلى الجمهور، ولذلك أصبح متأثراً بها بقدر تأثيره من خلالها، الأمر الذي يجعلها أداة يلجأ إليها السياسي، وفي الوقت نفسه مصدراً للقلق بالنسبة إليه.

وهذا التفاعل بين السياسي والجمهور الرقمي يفسر جانباً من التحول الذي شهدته عملية صناعة الرأي العام في العراق: فالقضية التي كانت تحتاج في السابق إلى وسيلة إعلام تقليدية للوصول إلى جمهور واسع، بات بإمكانها اليوم الانتشار من خلال منشور أو مقطع فيديو يصوره مواطن بهاتفه.

قوة الجمهور الرقمي ومن هنا، يمكن أن تنتقل قضية خدمية أو حادثة محلية خلال ساعات من نطاق جغرافي محدود إلى نقاش وطني، خصوصاً إذا التقطتها الصفحات الإخبارية والحسابات المؤثرة وانتقلت بين أكثر من منصة.

وفي هذا الجانب، يقول النائب السابق، حسين عرب، إن القرارات السياسية أصبحت تتأثر بصورة متزايدة بما تفرزه وسائل التواصل الاجتماعي من مواقف شعبية وحزبية، مبيناً أن وجهة النظر الشعبية يمكن أن تؤثر في القرارات السياسية، بل وتدفع أحياناً إلى التراجع عنها. ويضيف عرب لمجلة "فيلي"، إن التعبير عن

ونطاق الوصول، واتجاه التفاعل، واستمراره، ثم النتيجة السياسية التي تترتب عليه.

ويبدأ القياس من حجم التفاعل، أي عدد المنشورات والتعليقات والمشاركات والمشاهدات، ثم سرعة صعود الوسم أو القضية إلى ذروة التداول، كما يمكن رصد مدى انتقال الموضوع بين المنصات، من فيديو ينتشر على "تيك توك" مثلاً إلى نقاش على "فيسبوك" أو "إكس"، ثم إلى وسائل الإعلام التقليدية.

ويُضاف إلى ذلك تحليل اتجاه التفاعل لمعرفة ما إذا كان الجمهور مؤيداً للقرار أم رافضاً له، مع ضرورة الحذر من مساواة النشاط الرقمي بالرأي العام، لأن بعض الحملات قد تكون منظمة أو مدفوعة أو مدعومة بحسابات آلية.

تعدد مسارات التأثير

كما تختلف وظيفة المنصات في صناعة الضغط السياسي العراقي، ف"تيك توك" يتميز بسرعة الانتشار الفيروسي، ولا سيما في مقاطع المناشدات والتوثيق والمشكلات الخدمية، فيما يمثل "فيسبوك" مساحة أوسع للنقاش المجتمعي والمجموعات والصفحات المحلية.

أما "إكس"، وعلى الرغم من صغر قاعدة مستخدميها مقارنة ببعض المنصات الأخرى في العراق، فهو يحظى بأهمية سياسية بسبب وجود السياسيين والنواب والوزراء والصحفيين والمؤسسات الرسمية عليه، ما يجعل انتقال قضية إليه أكثر ارتباطاً بالنخبة السياسية.

في المقابل، يؤدي "تليغرام" دوراً مهماً في تداول الأخبار العاجلة والفنونات والمجموعات،

بينما يتيح "يوتيوب" مساحة أكبر للمحتوى التحليلي والتحقيقات والبرامج السياسية، ويعتمد "إنستغرام" بدرجة أكبر على المحتوى البصري وصنع المحتوى والمؤثرين.

وبذلك، لا تعمل المنصات بالضرورة بصورة منفردة، بل قد تنتقل القضية من منصة إلى أخرى قبل أن تصل إلى وسائل الإعلام والمؤسسات السياسية.

بين الضغط والشائعات وبناءً على ذلك، يرى المحلل السياسي، أحمد يوسف، أن مواقع التواصل لم تعد منصات للترفيه والتواصل فحسب، وإنما تحولت إلى محور مؤثر في الحياة السياسية وصنع القرار، بعدما أصبح ملايين الأشخاص قادرين على التعبير والضغط بطريقة لم تكن متاحة سابقاً.

ويقول يوسف لمجلة "فيلي"، إن بعض

القرارات الحكومية يمكن أن تتعرض للسحب أو التعديل تحت ضغط حملات جماهيرية واسعة على الإنترنت، لكنه يحذر في الوقت نفسه من الأخبار الكاذبة والتضليل وطفغان العاطفة.

ويشدد على ضرورة ألا يعتمد صانع القرار بصورة كلية على ما يتداول في مواقع التواصل، بل أن يقارن المعلومات المتداولة مع مصادر رسمية ومستقلة أخرى لتفادي الوقوع في فخ الشائعات.

ويرى في الختام أن المرحلة المقبلة تتطلب نشر ثقافة رقمية نقدية، ووضع أطر تنظيمية عادلة تحافظ على حرية التعبير وتكافح التضليل في الوقت نفسه، إلى جانب تطوير مؤسسات قادرة على الاستجابة السريعة للمطالب العامة من دون التخلي عن التحقق والعقلانية.

إزالة "التجاوزات" في بغداد:

دماء على حطام البيوت
وغياب الحلول الجذرية

■ فيلي

وقعت في بغداد مؤخرًا حادثة راح

فيها ضحايا من منتسبي القوى

الأمنية بعد أن حدثت مشادات

بين القوة التي أمرت بإزالة بيوت

في أراض في منطقة الدورة وبين

إحدى العائلات.



واضحة تمنع الاحتكاك وازهاق أرواح الأبرياء، وقد رأينا في شريط حادثة الدورة المصور مطالبة صاحب الأرض من القوى الأمنية بإبراز الامر القضائي بالإزالة غير انها لم تلتفت لطلبه، كما قامت بالتهديم في اثناء تواجد العائلة في المنزل، وهذا خطأ فادح.

ويتوجب على منظمات المجتمع المدني والنخب الفكرية الضغط الإعلامي والشعبي لتسريع تشريعات تحويل الأراضي الزراعية المستحقة إلى ملك صرف من دون إلحاق غرامات مجحفة بالساكنين، إذ ان تسليط الضوء على هذه الجوانب يضع النقاط على الحروف، فالتكامل بين الضغط الإعلامي والمجتمعي من جهة، والحلول الجذرية المتمثلة بمنع التجاوز من مصادره وتوفير البدائل السكنية الحقيقية من جهة أخرى، هو السبيل الوحيد لكسر هذه الدائرة المفرغة وتجنيد البلاد مزيد من التوترات والمآسي.

أما بخصوص مشروع المليون قطعة أرض سكنية الذي أعلن عنه رئيس مجلس الوزراء الذي يفترض التقديم له ابتداء من الأول من أيلول 2026، فإن نجاحه واختبار جديته سيظلان مرهونين بمدى شفافية إجراءاته، وتوفير البنى التحتية مسبقا قبل توزيعها على المستحقين، لئلا تتحول تلك القطع الجديدة إلى "حواسم" أخرى أو صحارى قاحلة عاجزة عن استيعاب العائلات، فضلا عن أهمية ضمان وصولها حصرا لذوي الدخل المحدود بعيدا عن بيروقراطية المعاملات وشبهات المحاباة.

فهل أن الآليات المعلنة للتقديم على هذا المشروع تختلف جوهريا عن المبادرات الفاشلة السابقة، من حيث الشفافية وسرعة الإنجاز؟ ان الميدان هو المحك الحقيقي الذي سيثبت جدية هذه الوعود أو يكشف عن تكرارها للصيغ البيروقراطية السابقة ذاتها، ويبقى رصد التطبيق العملي للتقديم في الأول من أيلول وما يتبعه من إجراءات كفيلا ببيان مدى الفرق الفعلي على الأرض.

السكان، والتركيز بدلا من ذلك على تنظيمها وتوفير البنى التحتية لها.

ويتوجب تطبيق وعود الحكومة بإنجاز معاملات تحويل الأراضي الزراعية المأهولة إلى "الطابو السكاني" وفق آليات مرنة ورسوم رمزية تراعي الوضع المعيشي لشاغليها محدودي الدخل، وتوجيه الجهد الرقابي والامني نحو محاسبة شبكات تجار الأراضي والموظفين المتواطئين الذين سمحوا بعمليات التقسيم والبيع العشوائي منذ البداية، بدلا من إلقاء فاتورة الحساب كاملة على المواطن البسيط.

ومن الضروري النأي بالقوات الأمنية عن الدخول في مواجهات مباشرة مع العائلات في قضايا إدارية وبنى تحتية، وحصر فض النزاعات بإجراءات قانونية وقضائية

بالتعسف ذاته برغم اختلاف تكييفها القانوني والتاريخي، ولقد أدى العجز الحكومي المستمر عن توفير مجمعات سكنية مدعومة لذوي الدخل المحدود إلى دفع ملايين السكان نحو خيار "واقع الحال" كبديل قسري لا مفر منه.

ان التعامل الأمني المحض مع أزمات التخطيط الحضري، بدلا من المعالجة الإدارية والقانونية الشاملة التي تدمج هذه المناطق في النسيج البلدي، تسبب في انبثاق المشكلات والتوتر.

ان المطلوب لمعالجة الأزمة وتجنب التوترات يتمثل في الاعتراف الواقعي بالكتل السكنية القائمة بالتراجع عن خيار الإزالة القسرية عن المناطق المأهولة التي تحولت إلى أحياء كاملة يقطنها مئات ألوف بل ملايين

وتوفير الخدمات، أو غض الطرف عنها الا نادرا وبعضها كان يساوم أصحاب البناء لقاء مبالغ معينة وتلك قضية معروفة، اما إزالتها فعدت مستحيلة. أما التجاوز "الحواسم" فلا علاقة له بالطابو الزراعي..

ان الفوضى الحاصلة تتركز بين أراضي التجاوز الصريح (مثل ما يعرف بالحواسم) وتلك التي تقع ضمن صنف "الطابو الزراعي" وبخاصة السند 25 أو حق التصرف وبعض القرارات الأخرى منها سند وعقد 117 للأراضي الزراعية في العراق وهو عقد إيجار صادر من الدولة لمدة 25 سنة، ولا يحق للمستأجر فيه تملك أو تقسيم الأرض بشكل قانوني دائم إلا ضمن شروط وإجراءات محددة، وبعض الأجهزة الامنية تعامل الأراضي جميعها أحيانا

المعنية لا تتدخل في عرقلة عمليات البناء الا نادرا وبعضها كان يساوم أصحاب البناء لقاء مبالغ معينة وتلك قضية معروفة، اما إزالتها فعدت مستحيلة. أما التجاوز "الحواسم" فلا علاقة له بالطابو الزراعي.. يحدث ذلك في وقت تتحدث الدولة عن تحويل قسم من الأراضي الزراعية التي جرى السكن فيها إلى الطابو السكاني. ان تلك المفارقة المأساوية التي شهدتها منطقة الدورة تعكس بوضوح حجم التشوه المزمن في ملف السكن والعقارات في العراق، إذ تتقاطع الحلول الترفيعية مع غياب التخطيط الحضري المسبق.

أسباب المفارقات القائمة بين الإزالة وتقنين الأوضاع هي ازدواجية الموقف الحكومي، إذ تتراوح السياسات بين التغاضي الطويل

لقد تباينت الاخبار فيما إذا كانت تلك الأرض هي تجاوز "ما يسمى بالحواسم" فقط، أم أنها طابو زراعي "سند ٢٥" ام غير ذلك، وفي الحقيقة فإنه طوال أكثر من عشرين سنة جرت عمليات بيع أراض زراعية قسمت كمساحات سكنية وقد بنى فيها الناس منازلًا، وكثير منهم من محدودي الدخل بسبب أزمة السكن؛ وفي كل مرة كان يجري تجاوز اصل المشكلة الناجمة عن تقسيم وبيع الأراضي الزراعية، إذ يسمح للناس بالبناء فيها وأصبحت كثير من المناطق الآن واقع حال وتشمل ألوف البيوت بملايين الناس وبعضها مدت إليها خدمات المياه والمجاري والكهرباء سواء بجهد الدولة الخدمي ام باشتراك سكانها بجمع مبالغ الخدمات والتبليط، وقد كانت الجهات

من "الحباري" إلى "الريم".. كيف تسبب الجفاف والصيد الجائر بإبادة التنوع البري في البادية؟

فيلي

تعدّ البادية بين محافظتي النجف والمثنى - التي تمتد على مساحات واسعة - من أبرز البيئات الطبيعية في العراق لاحتضانها أنواعاً متعددة من الحيوانات والطيور البرية، فضلاً عن كونها محطة مهمة للطيور المهاجرة، إلا أن هذه المنظومة تواجه تحديات متزايدة بفعل الجفاف وشح المياه والصيد الجائر ودخول المركبات والأسلحة إلى مناطقها الطبيعية.

وتكشف تصريحات مديري بيئي النجف والمثنى، إلى جانب آراء مهتمين بحماية التنوع الأحيائي، عن وجود أنواع برية مختلفة في البادية، بعضها مقيم وبعضها مهاجر، في وقت تتواصل فيه الإجراءات الحكومية لمراقبة الصيد والاتجار بالأنواع المشمولة بالحماية وفق اتفاقية التجارة الدولية بالأنواع المهددة بالانقراض "سايتس".
بادية النجف.. رصد للحيوانات والطيور البرية
ويقول مدير بيئة محافظة النجف جمال

عبد زيد شلاكة، لمجلة "فيلي"، إن شعبة النظم البيئية الطبيعية في مديرية البيئة نفذت عمليات مسح ورصد للثدييات والحيوانات البرية في البيئات الصحراوية والزراعية والريفية، بهدف متابعة التنوع الأحيائي والأنواع الموجودة في المحافظة. وأوضح أن من أبرز الحيوانات البرية التي يمكن رصدها في هذه البيئات الأرنب البري، والقنفاذ، والثعلب الأحمر، وابن أوى الذهبي، والقوارض البرية، والخفافيش، مشيراً إلى أن هذه الأنواع تعتمد في انتشارها

وكثافتها على توفر المياه والغذاء والغطاء النباتي، الأمر الذي يجعلها عرضة للتأثر بالتغيرات التي تشهدها البيئة الطبيعية. الزواحف في بادية النجف
وأضاف أن المناطق الصحراوية والزراعية والمجاري المائية توفر موائل لعدد من الزواحف والرمائميات، من بينها الضفادع، والسلاحف المائية، والسحالي، وأبو بريص، والثعابين، مؤكداً أن الحفاظ على موائل هذه الأنواع يعد جزءاً أساسياً من حماية التنوع الأحيائي، خصوصاً المناطق الرطبة

والغطاء النباتي الذي يوفر الغذاء والمأوى للعديد من الحيوانات البرية. اتفاقية "سايتس" ومراقبة الاتجار
وبين شلاكة أن مديرية بيئة النجف تواصل إجراءاتها لمتابعة تطبيق اتفاقية التجارة الدولية بالأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية "سايتس"، بهدف الحد من الاتجار غير المشروع بالأحياء الفطرية والحفاظ على الأنواع المهددة. وأوضح أن المديرية تتابع الأسواق المحلية ومحال بيع الحيوانات والطيور الأليفة

ولرصد الأنواع المشمولة بالاتفاقية، إلى جانب تنفيذ زيارات ميدانية للمناطق الطبيعية والتنسيق مع الجهات الأمنية والرقابية بشأن أي مخالفات تتعلق بالاتجار أو الحيازة أو النقل غير القانوني للأنواع المحمية، مؤكداً أنه لم تسجل خلال الفترة المشمولة بالتقرير حالات اتجار دولي موثقة بالأنواع المدرجة ضمن ملاحق اتفاقية "سايتس" داخل المحافظة، مع استمرار أعمال الرصد والمتابعة.
وفي محافظة المثنى، قال مدير مديرية البيئة، أمير كاظم العارضي، للمجلة، إن المديرية تعمل بالتنسيق مع قيادة شرطة المثنى والشرطة البيئية على حماية الحيوانات والطيور البرية في بادية السماوة من الصيد الجائر.
وبين أن البيانات المتوفرة لدى المديرية تشير إلى وجود عدد من الطيور البرية المقيمة و المتكاثرة، إلى جانب طيور زائرة خلال فصل الشتاء، من بينها الغراب بني العنق، و القبرة المتوجة، والغراب الزيتوني الهندي،

وعصفور الدوري، والحمام البري، والصدرد الرمادي الكبير، والحوام طويل الساق، وأبلق البادية، منوهاً إلى أن تحديد هذه الأنواع اعتمد على المشاهدة والتصوير والاستعانة بالدليل الحقلّي لطيور العراق.

الطيور المهاجرة تحت الحماية وأكد العارضي أن الحماية تشمل الطيور المهاجرة التي تتخذ من البادية العراقية محطة للراحة أو التكاثر، مبيناً أن مديرية البيئة تتعاون مع قيادة شرطة المثنى لتوفير دوريات مستمرة خلال مواسم الهجرة. ولفت إلى أن بادية السماوة تشهد مرور أنواع من الطيور المهاجرة، إلا أن الجفاف وتراجع مصادر المياه والغطاء النباتي أثرا بصورة كبيرة في البيئة الطبيعية، وأدّى إلى تراجع توافد الطيور المهاجرة بسبب قلة المياه والغذاء.

صقر الشاهين وأنواع محمية

وفي ما يتعلق بالأنواع التي يمنع صيدها، أوضح العارضي أن صقر الشاهين وبعض أنواع الضب والثعالب والذئاب مشمولة بالحماية، مؤكداً وجود قائمة رسمية لدى وزارة البيئة تضم أنواعاً من الحيوانات التي يمنع صيدها وفق ملاحق اتفاقية "سايتس". وأضاف أن حماية الأنواع البرية لا تتوقف على منع الاتجار الدولي بها، وإنما تشمل مراقبة عمليات الصيد والحياسة والنقل، والتنسيق مع الجهات الأمنية لاتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين.

الصيد يحتاج إلى إجازة

وأكد مدير بيئة المثنى أن ممارسة الصيد تحتاج إلى إجازة رسمية، مبيناً أن الإجراءات تتضمن تقديم طلب لمنح سمة الدخول وجرّد أنواع العجلات والأسلحة والأدوات المستخدمة.

وأشار إلى أن الأنواع المسموح بصيدها، وفق الإجراءات التي أشار إليها، تشمل القطا والسمان، فيما تمتد مواسم الصيد المسموح بها من الأول من كانون الأول إلى الأول من شباط، مبيناً أن شرطة المحافظة هي الجهة المسؤولة عن مراقبة الصيد،

مع وجود تنسيق مع مديرية البيئة لتنفيذ الحملات واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين.

الجفاف يغيّر حركة الحيوانات والطيور

ويعد الجفاف أحد أبرز العوامل المؤثرة في الحياة البرية في البادية، بحسب مدير بيئة المثنى، الذي أكد أن تراجع مصادر المياه والغطاء النباتي أثر بصورة كبيرة في حركة الحيوانات والطيور.

وقال إن قلة المياه والغذاء أدت إلى تراجع توافد الطيور المهاجرة إلى مناطق من بادية السماوة، فيما تضطر الحيوانات والطيور إلى البحث عن مناطق أخرى تتوفر فيها المياه والغذاء.

أنواع اختفت من البادية

وفي شهادة مستقلة، قال أحمد حمدان جبر، من تجمع حماية البيئة والتنوع الاحيائي، لمجلة "فيلي"، إن عدداً من الطيور والحيوانات البرية تعرض للانقراض أو أصبح مهدداً بالانقراض في بادية المثنى والبوادي العراقية، نتيجة الصيد الجائر والاستنزاف البيئي.

وأوضح أن طائر الحبارى الكبير يعد، بحسب المعلومات التي قدمها، من أوائل الطيور التي انقرضت من البيئة العراقية، مشيراً إلى أن ذلك حدث في بدايات القرن العشرين، وتحديدًا بين عامي 1910 و1915 تقريباً.

وأضاف جبر أن الغزال البري المعروف بالريم العراقي أو الريم العربي انقرض من بادية السماوة عام 1974، فيما انقرض النعام من عموم البادية الجنوبية العراقية عام 1945، منوهاً إلى

أن أنواعاً أخرى أصبحت مهددة بالانقراض، من بينها النسر العراقي، والهدهد، والسمام، والقطا، والحمام، والأرانب البرية، والدعلج، فضلاً عن بعض أنواع الزواحف.

المركبات والأسلحة تضغط على الحياة البرية وبين جبر أن دخول الآليات والعجلات إلى مناطق البادية وانتشار الأسلحة بين بعض الرعاة والسياح، إلى جانب الصيد الجائر، أسهمت في الضغط على الحيوانات والطيور

البرية، مؤكداً أن استمرار هذه الممارسات، مع ضعف الضوابط والرقابة في بعض المناطق، يؤدي إلى استنزاف الأنواع البرية ويهدد التوازن الطبيعي للبادية.

نقص المسوحات يترك فجوة في البيانات

وكشف مدير بيئة المثنى أن المديرية لا تمتلك حالياً مسحاً حديثاً يوضح أعداد وأنواع الحيوانات والطيور البرية في بادية السماوة، عازياً ذلك إلى عدم توفر السيارات والتخصيصات المالية اللازمة لتنفيذ عمليات المسح الميداني.

وتشكل هذه الفجوة تحدياً أمام تحديد

حجم التغير الذي طرأ على أعداد الأنواع البرية، خصوصاً في ظل التغيرات المناخية والجفاف وتراجع مصادر المياه.

البادية أمام اختبار بيئي

وتشير المعطيات التي قدمتها مديرتنا بيئة النجف والمثنى إلى أن بادية المحافظاتتين ما زالت تضم تنوعاً مهماً من الحيوانات والطيور البرية، إلا أن استمرار الجفاف وشح المياه وتراجع الغطاء النباتي والصيد الجائر قد يؤدي إلى مزيد من الضغط على هذه الأنواع.

ويحتاج الحفاظ على الحياة البرية في

البادية إلى مسوحات ميدانية دورية، وتوفير الإمكانيات للفرق البيئية، وتشديد الرقابة على الصيد، وحماية الطيور المهاجرة، وتطبيق القوانين الخاصة بالأنواع المحمية، وتعزيز تنفيذ اتفاقية "سايتس".

فالحفاظ على الحيوانات والطيور البرية لا يرتبط بحماية الأنواع من الانقراض فحسب، بل بالحفاظ على منظومة بيئية متكاملة، يمثل اختفاء أي عنصر منها خسارة للتنوع الاحيائي في البادية العراقية.

"سايتس".. حماية دولية للأنواع المهددة

وتبرز اتفاقية "سايتس" كإطار دولي لحماية

"أنواعاً أخرى أصبحت مهددة بالانقراض، من بينها النسر العراقي، والهدهد، والسمام، والقطا، والحمام، والأرانب البرية، والدعلج، فضلاً عن بعض أنواع الزواحف..".

الأنواع المهددة من تأثير التجارة الدولية، من خلال تنظيم التجارة بالأنواع المشمولة بملاحقها، ووضع ضوابط على نقلها والاتجار بها.

وتؤكد الجهات البيئية في النجف والمثنى أهمية تطبيق متطلبات الاتفاقية ومراقبة الأسواق وحركة الحيوانات والطيور، إلى جانب التعاون مع الأجهزة الأمنية والشرطة البيئية للحد من الصيد والاتجار غير المشروع.

لا لخطاب الكراهية لا للتحريض الطائفي العراق للجميع

لا للتحريض



أخير، والعلاج الجذري يكمن في القضاء على التربة التي ينمو فيها الخطاب الطائفي، وهذا يتطلب بذل جهود طويلة الأمد على مستوى التعليم والإعلام والمجتمع، ويجب تعزيز التفاهم المتبادل بواسطة منظمات المجتمع المدني، وعلى وسائل الإعلام نشر محتوى يعزز الوحدة الوطنية بدلا من بث الانقسامات.

ويجب دفع الناخبين والمرشحين للتركيز على القضايا الملحمة مثل

الاقتصاد وسبل العيش والخدمات، بدلا من العزف على وتر الهوية المذهبية، لأن أحد الأسباب الجذرية لانتشار الخطاب الطائفي هو أن بعض القوى السياسية تعتمد عليه كأداة للتعبئة الانتخابية ونيل مغنم المحاصصة السياسية لاحقا.

وتبقى التوعية المجتمعية هي المناعة الأساسية، والإصلاح السياسي هو القوة الدافعة، والممارسات الأخيرة في العراق أظهرت توجهها إيجابيا، إذ بدأت المؤسسات القضائية في التحرك، والوعي المجتمعي في التزايد، والقيادات السياسية تظهر أيضا مواقف إيجابية بهذا الشأن؛ لكن التحدي الأكبر يبقى في التطبيق المستدام والعادل، فكيف يمكن ضمان معايير موحدة، وتجنب استغلال "مناهضة الطائفية" كأداة لتصفية الخصوم السياسيين وإثارتها من جديد، وهذه هي النقطة الحاسمة لتحقيق مصالح اجتماعية حقيقية.

كسلاح لردع الممارسات الطائفية. يجب إدراج التحريض على الكراهية وإثارة النعرات الطائفية بوضوح كمخالفة جسيمة في قوانين الانتخابات والإعلام وتطبيق العقوبات الرادعة بحقها، على سبيل المثال، نص النظام الانتخابي العراقي لعام 2025 على منع كل مرشح أو حزب أو تحالف سياسي مشارك في الانتخابات ان يضمن حملاته الانتخابية "افكارا تدعو الى إثارة العنف والكراهية او النعرات القومية او الدينية او الطائفية او التكفيرية او القبلية او الإقليمية، سواء كان ذلك عن طرق الشعارات او الصور او الخطابات او وسائل الاعلام المرئية او المسموعة او اية وسيلة أخرى من وسائل العالم والاتصالات المختلفة"، فيما تحذر وزارة الداخلية العراقية من أن وسائل التواصل الاجتماعي هي منطقة كارثية للخطاب الطائفي.

ان القوانين هي مجرد خط دفاع

قوى الشد العكسي ضعف دور النخب وتراجع الخطاب البديل بغياب الخطاب المدني المنظم القادر على تقديم بدائل عملية، مما يترك الفراغ لمصلحة الخطابات الشعبوية التي تعيد تدوير الشعارات القديمة لضمان بقاء منظومة المصالح القائمة، أي انه تجري محاولات تعزيز الخطاب الطائفي بسبب الجهل وانعدام الوعي الثقافي لدى كثير من السكان بالدرجة الأولى، مع تواجد المصالح التي تؤمنها الجهات الدينية ذات الخطاب الطائفي لمريديها، ومن ذلك الاعانات المالية والمعيشية، بخاصة في الأوساط الفقيرة.

إن القضاء على الخطاب الطائفي وتحقيق مصالح اجتماعية حقيقية يتطلب مزيجا من الردع القانوني الصارم والتوعية المجتمعية والإصلاح السياسي، وإن مجرد الاعتماد على الوعي الذاتي لا يكفي لوحده، بل يجب تسليح القانون

الذي يقتات على العواطف والانقسامات الحادة.

ومع الأسف فان اعدادا لا بأس بها من الجمهور تتفاعل مع هذا الخطاب برغم إدراكها لضرره ومنهجه التدميري وذلك لهشاشة البنى الاجتماعية والاقتصادية والعوز، إذ تتحول المساعدات العينية والخدمات الضيقة التي تقدمها الشبكات الحزبية والدينية الطائفية إلى طوق نجاة في ظل غياب سياسات الرعاية الاجتماعية الفعالة والدعم الحكومي المستدام، مما يجعل الانتماء الطائفي أو الولاء للجهة الممولة ركنا معيشيا لا غنى عنه للطبقات الهشة. وتنتج عقود التدهور التعليمي وتراجع المناهج الحديثة بيئة هشة تعجز عن تفكيك الخطابات "الشعبوية"، إذ تصبح الرموز العاطفية وخطاب الهوية الضيقة المعبأ بالخوف البديل الجاهز عن تحليل الوقائع بموضوعية، فتستغل

نفوذهم السياسي وحشد المؤيدين عن طريق إثارة النعرات وغريزة البقاء الجماعي.

وتعتمد قنوات ومنصات عدة على دعم مالي مشبوه من جهات إقليمية أو محلية تهدف إلى زعزعة استقرار العراق وإبقاء حالة الضعف المؤسسي مستمرة، مما يسهل التدخل في الشأن الداخلي وتمرير مشاريع سياسية معينة على حساب السلم الأهلي. وإن الفوائد المرجوة من التحريض الطائفي تتركز في السيطرة الانتخابية لضمان قواعد تسوق لها مظلومية وهمية أو خطر داهم لا يدفعه سوى جهة سياسية أو حزبية محددة؛ فيجري إلهاء الرأي العام بتحويل الأنظار عن ملفات الفساد الإداري والمالي أو الإخفاقات الخدمية الكبرى عبر توجيه الغضب الشعبي نحو مكونات أو طوائف أخرى، والهيمنة على سوق الإعلانات والتوجيه الموجه

إعلام يفرّق ومجتمع يدفع الثمن:

تحذيرات من

إدامة الخطاب الطائفي

فيلي

مع تشديد الحكومة العراقية على ضرورة الابتعاد عن الخطاب الطائفي، وتأكيد مجلس القضاء الأعلى على انه "وجه محاكم التحقيق المختصة وأعضاء الادعاء العام برصد حالات استخدام المصطلحات والعبارات الطائفية في وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي بهدف إثارة الفتنة والانقسام المجتمعي"، بحسب بيان للمجلس الذي حذر من انه سيتم "اتخاذ الإجراءات القانونية بحق من يثبت استخدامه هذا الخطاب، وفقا للقانون"، مع ذلك فان وسائل إعلام متعددة في العراق لم تزل تحاول استعمال المنهج الطائفي في تناول الأحداث أو التعبير عن المواقف وتقف معها كثير من وسائل التواصل؛ فما الذي يدفعها لذلك وما الفائدة التي ترجوها من التحريض الطائفي؟

إن ما يثير القلق حقا هو ان هذا الخطاب لا ينبع في كثير من الأحيان من قناعة فكرية أو إيمان مبدئي، بل من حسابات ضيقة، مثل مقعد انتخابي ينتزع، أو نفوذ سياسي يبنى على أنقاض الوحدة الوطنية، أو مصالح شخصية تسوق على حساب دماء الأبرياء وسلامة المجتمع، فتستدعى الطائفية لا لأنها حل لمشكلة، بل لأنها أداة لتضليل الجماهير وحشدها وتقسيمها، وكأن العراق لم يجرب بعد مرارة الفتنة، وكأن ذاكرته لم تحتفظ بألوف الضحايا الذين سقطوا

وتابع التقرير أن كيفية انقاذ عمر محمد لصديقه هذا وغيره من مئات الأشخاص من الموصل من خلال تغريداته، يتم سردها في الكتاب الذي يستعيد تجربة احتلال داعش للمدينة وتحريرها، من خلال التعامل كمؤرخ يروي قصة مدينة تحت الحصار لجمهور واسع، والتدوين حول المعلومات التي جمعها من المحادثات اليومية والحياة في المدينة.

وأضاف التقرير أن عمر محمد كان مع حلول العام 2016، قد فر من الموصل إلى باريس، وتابع تطورات الحرب عبر الانترنت عن طريق صور الأقمار الصناعية، وكان يتواصل مع المدنيين المحاصرين في المدينة وينشر الإحداثيات على حسابه على منصة "تويتر".

وذكر التقرير أن عمر محمد بعدما كان يرفض طوال سنوات مشاركة معلوماته مع أجهزة الاستخبارات، إلا أنه صار بعدها يرسل معلومات إلى القيادة المركزية الأميركية وقوات الأمن العراقية لإنقاذ حياة الناس، قائلا إنه: صار بإمكانه توجيه رجال الإنقاذ العراقيين عبر الشوارع الجانبية التي يعرفها جيدا.

وبحسب التقرير، فإن الكتاب الجديد يتضمن رسالة كتبها بابا الفاتيكان الراحل البابا فرانسيس، إلى عمر محمد، ويتضمن كذلك مقدمة القائد السابق للقوات الأميركية الجنرال ديفيد بترايوس، الذي قاد القوات الأميركية في الموصل بعد غزو العراق العام 2003.

وأشار التقرير إلى أن عمر محمد يخشى الآن ألا يكون إعمار الموصل وحده كافيا لكي تتعافى من جروحها، واصفا المدينة بأنها كانت في يوم من الأيام إحدى أقدم مدن العالم، ومركزا رئيسيا للمشرق على طريق التجارة إلى الهند، حيث تعايش فيها مجتمعات بمختلف الأديان واللغات طوال قرون.

وأكمل قائلا إن عقودا من الطائفية والصراع، التي تفاقمت بسبب احتلال

فيلي :

يوثق كتاب "عين الموصل: حرب العلماء السرية ضد داعش"، التجربة المذهلة التي خاضها العراقي عمر محمد، للمساهمة في تحرير المدينة من قبضة داعش، ومساعدته في هروب مئات المدنيين منها، ورصد تفاصيلها اليومية تحت حكم الإرهاب، لكنه يتساءل عما إذا لا يزال بالإمكان إحياء روح المدينة بعد الدمار الذي لحق بها، وتهجير العديد من أهلها.

من المبني الذي حوصر فيه هو وعائلته خلال المعركة التي قادتها الولايات المتحدة لتحرير المدينة من داعش، دون أن يعرفوا أن الشخص الذي رتب إجلائهم كان صديقا مقربا، هو عمر محمد الذي كان يحضر اجتماعات نديم السرية الأسبوعية حول أثار المدينة وتراثها، والتي حاول داعش محوها.

وجاء ذلك في تقرير لصحيفة "ذي ناشيونال" الصادرة بالانجليزية، ترجمته مجلة "فيلي"، مشيرة إلى أن عمر محمد كان ينشر تدوينات على وسائل التواصل الاجتماعي حول احتلال داعش للموصل، تحت اسم مستعار على حساب "عين الموصل". ولفت التقرير إلى ما جرى مع عالم أثار عراقي أطلق عليه اسم "نديم" الذي هرب

"عين الموصل" ..

كتاب يوثق الحرب السرية ضد داعش
ومأساة اندثار نسيج المدينة المتنوع

"عين الموصل" ..

داعش، تسببت في تآكل هذا النسيج الاجتماعي، فيما أدت الحملة العسكرية التي قادتها واشنطن إلى مسح المدينة بين عامي 2016 و 2017.

ولفت التقرير إلى أن عمر محمد يقارن احتلال داعش والحرب التي قادتها الولايات المتحدة بعد ذلك، بخراب مدينة نينوى الآشورية القديمة في العام 612 قبل الميلاد، مذكراً بأن الموصل أقيمت على أنقاض نينوى.

ونقل التقرير عنه قوله إن "الموصل شهدت الشيء نفسه في الفترة من 2014 إلى 2017. حيث ظهرت مدينة جديدة، لأن السكان ليسوا متشابهين تماماً، وهناك مجتمعات جديدة، ونظام جديد للمعيشة والمعنى، وفهم جديد لحدود المدينة".

وبحسب التقرير فإن الكتاب يبدأ بالطلقات الأخيرة التي أطلقت في استيلاء داعش على المدينة في حزيران/يونيو 2014، بعيد استيلاء داعش على مدينة الرقة السورية، ثم انسحاب قوات الأمن من الموصل، مشيراً إلى أنه بعد أسابيع من الهدوء المقلق، بقيت الأقليات في المدينة في منازلهم، وشعر السكان لفترة بالارتياح للتخلص من نظام قمعي والتخلص من نقاط التفتيش الحكومية، إلا أن مساحة التنفس هذه كانت قصيرة، حيث ظهر زعيم داعش أبو بكر البغدادي لأول مرة علناً في مسجد النوري، وسرعان ما تلت ذلك مجازر الايزيديين في جبال سنجار والشبك في سهول نينوى، فيما طرد مسيحيو الموصل منها.

ولفت التقرير إلى أن الكتاب يتضمن توثيقاً جيداً للمجازر الطائفية التي جرت، من بينها مقتل الآلاف من الايزيديين، والتي وصفها الأمم المتحدة بأنها "إبادة جماعية".

كما أشار إلى أن الكتاب سلط الضوء على محاولات داعش الفاشلة لدمج المجتمع المسيحي في الموصل في المدينة لإضفاء الشرعية على حكمه، حيث سعى التنظيم إلى فرض الجزية عليهم، فرفضوا بخلاف موقف مسيحيي الرقة السورية، وأجبروا على الخروج من المدينة.

وحول مجزرة أخرى، يتناول الكتاب وصف

من قوات الشرطة المحلية والمؤسسات الأخرى، وتحركوا لفرض سيطرتهم بمجرد سقوط عباءة القوات الحكومية.

وأوضح أن العديد من أعضاء التنظيم كانوا من الضباط السابقين في قوات صدام حسين وأجهزة استخباراتها التي تم تطويرها بدعم من الاتحاد السوفيتي، وقد جلبوا معهم هيكل القيادة الهرمي، وتقسيم الاستخبارات و"غريزة توثيق كل شيء".

ونقل التقرير عن عمر محمد قوله إن "لغة الخلافة كانت هي الحكم الإسلامي في القرن السابع، ولكن هندستها كانت بيروقراطية عسكرية عراقية من القرن الـ20".

كما تناول في الكتاب، كيفية استغلال شكاوى الناس وآلامهم، بإنشاء مكتب المظالم كأول مكتب إداري له، فيما كان الناس يصطفون مع ورائتهم أو عقودهم لتسجيل النزاعات التي وقعت في ظل النظام

القديم، مشيراً إلى أن هؤلاء "جاءوا لطلب العدالة من السلطة الجديدة لأن السلطة القديمة لم تقدم لهم أي شيء".

وبحسب التقرير فإن مدني الموصل عوقبوا بسبب استيلاء داعش على المدينة، حيث أنه بالنسبة للعراقيين، كان أهل المدينة من المنبوذين للاشتباه في إنهم تعاونوا مع داعش، أما بالنسبة لقوات التحالف الدولي، فإن أهل المدينة المقدر عددهم

بأكثر من مليون نسمة، كانوا بمثابة أضرار جانبية في حرب تهدف إلى تدمير داعش. وبعدما لفت التقرير إلى تجدد مظاهر الحياة في المدينة، بما في ذلك أسواقها، قال إن شبابها يقودون إحياء ثقافياً مع الحنين إلى تاريخ الموصل الذي تم محوه بالكامل، إلا أن الحفاظ على الذاكرة الثقافية للمدينة يتضمن أيضاً طرح أسئلة "صعبة" حول تاريخ الموصل المعاصر.

ولفت إلى أن من مشاريع عمر محمد الأخيرة العمل مع الأعضاء الباقين على قيد الحياة من الجالية اليهودية في الموصل، الذين طردوا من المدينة في العام 1951 ويعيشون حالياً في أوروبا.

وبحسب عمر محمد فإن التنوع الذي ميز المدينة في الماضي، يمكن أن يضيع بشكل نهائي، حيث أنه يخشى من أن احتلال داعش يمثل "نهاية" الوجود الايزيدي في المدينة، كما أنه من غير المرجح أيضاً أن يعود الآلاف من المسيحيين الذين فروا وهاجروا.

وفي الختام، نقل التقرير عن عمر محمد قوله "أملي الوحيد هو أن تتمكن المدينة من التغلب على خوفها من طرح الأسئلة حيث أن الموصل لم تتمكن أبداً من طرح أسئلة حول ماضيها ومستقبلها، وهناك العديد من الأسئلة التي لم تتم الإجابة عليها، والتي تسمح لأي شخص بالمجيء والمطالبة بتلك المدينة".



"مساحة التنفس هذه كانت قصيرة، حيث ظهر زعيم داعش أبو بكر البغدادي لأول مرة علناً في مسجد النوري، وسرعان ما تلت ذلك مجازر الايزيديين في جبال سنجار والشبك في سهول نينوى، فيما طرد مسيحيو الموصل منها."

أن الفوضى في المحتوى قد تتيح تسويق أفكار سلبية على الواقع العراقي وتفضي إلى نتائج غير مرغوبة.

ويقول البيدر لمجلة "فيلي"، إن وضع معايير تحدد من يظهر إعلامياً وما يقدمه من محتوى أمر ضروري، لكنه يحذر في الوقت نفسه من تجاوز حدود التنظيم، مؤكداً ضرورة ألا تتحول الإجراءات إلى "خلق ديكتاتوريات جديدة" على حساب هذه المفاهيم.

وفي ما يتعلق بالتوجيه الأخير الخاص بالمسؤولين والمستشارين، يرى البيدر أن الحكومة قد تكون منعت بعض العناوين القريبة منها إعلامياً بسبب فقدان الثقة بها أو لاعتبارات تتعلق بالكفاءة، حتى لا تحسب تصريحاتها على الموقف الرسمي للحكومة.

ومن زاوية أخرى، تعتبر رئيسة مركز "النخيل" للحريات الصحفية، زينب ربيع، أن منع المستشارين من الظهور أو التصريح قبل الحصول على الموافقات يمثل إجراءً طبيعياً يرتبط بآليات العمل الحكومي، ولا يتعلق بتقييد الحريات أو عمل البرامج السياسية.

وتقول ربيع لمجلة "فيلي"، إن توحيد الخطاب الحكومي يحول دون تعدد الآراء وتضارب الروايات بشأن الموقف الرسمي، وهو ما قد يضع الصحفي أمام معلومات متناقضة ويؤثر في مصداقيته، مؤكدة دعمها لهذا التوجه باعتباره وسيلة للخروج بموقف رسمي واضح.

وتتفق مقدمة البرامج السياسية، إيناس حليم، مع أهمية توحيد الخطاب الحكومي، معتبرةً خلال حديثها لمجلة "فيلي"، أن صدور تصريحات متناقضة من مسؤولين داخل الجهة الحكومية قد ينعكس على صورة الحكومة ومواقفها. وترى حليم أن العودة إلى المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء قبل الظهور الإعلامي يمكن أن تساعد في ضبط الرسالة الرسمية، خصوصاً أن بعض المستشارين يشغلون مواقع استشارية ولا يمثلون بالضرورة متحدثين رسميين باسم الحكومة.



الاجتماعية والثقافية وتعدد المذاهب والقوميات في العراق. وغالباً ما يظهر مستشار حكومي بتصريحات عبر لقاءات متلفزة أو لوكالات الأخبار، تكون جدلية وتجبر بعض المؤسسات على إصدار توضيح بعدها.

وإجراء منع المتحدثين من التصريح إلا بموافقة مسبقة، سبق وأن اتخذها رئيس الحكومة السابق محمد شياح السوداني، بعد تصريحات مثيرة لأحد مستشاريه في حوار متلفز.

بدوره، يرى الكاتب والمحلل السياسي، علي البيدر، أن تنظيم الخطاب الإعلامي "مسألة مهمة وضرورة لأي بلد"، معتبراً

شخصية داخل الوزارات للحصول على المعلومات، من دون الكشف عن أسمائها.

من جهته، يؤكد المتحدث باسم نقابة الصحفيين العراقيين، هادي جلو مرعي، أن تنظيم العمل الإعلامي يجب أن يستند إلى القانون ويراعي حرية التعبير وحق الوصول إلى المعلومات، محذراً من القيود المشددة والمستمرة التي قد تحد من قدرة الإعلام على أداء دوره.

ويشير مرعي خلال حديثه لمجلة "فيلي"، إلى ضرورة تمكين المحللين والإعلاميين من التعبير عن آرائهم، مع الالتزام بعدم التحريض على الكراهية أو العنف أو التهديد والابتزاز، وبما يراعي الظروف

الرسمي سيبقى الجهة المعنية بإعلان المواقف الحكومية، مؤكداً أن تنظيم ظهور الموظفين الحكوميين إعلامياً لا يعني بالضرورة تقييد حرية التعبير، لكنه يشدد في الوقت نفسه على ضرورة وجود ضوابط تحافظ على حرية الإعلام والوصول إلى المعلومات، بما ينسجم مع القانون والالتزامات الدولية للعراق.

يشار إلى أن الصحفيين يواجهون صعوبة بشكل عام في الحصول على المعلومة من المصادر الرسمية، وحق المتحدثين الرسميين للوزارات والحكومة، ما يضطرهم في بعض الأحيان إلى استخدام تصريحات قديمة كخلفيات لتقاريرهم من دون تحديث، أو الاعتماد على مصادر

السياسيين والإعلاميين والمحللين لفترات متفاوتة، وصلت في بعض الحالات إلى 90 يوماً.

كما شملت الإجراءات توجيه إنذارات رسمية إلى عدد من القنوات الفضائية المحلية والأجنبية بسبب مخالفات تتعلق بقواعد البث واللوائح القانونية المعتمدة.

وفي قراءة نيابية للتوجيه، يقول النائب في البرلمان العراقي عماد يوخنا، إن القرار يخص المستشارين والمتحدثين المرتبطين بمكتب رئيس الوزراء، بهدف منع تضارب المعلومات أو صدور مواقف غير مكتملة قد تحسب على الحكومة. ويضيف يوخنا لمجلة "فيلي"، أن الناطق

وكان رئيس الوزراء العراقي علي الزبيدي قد وجه، يوم السبت، بمنع جميع المستشارين والمسؤولين الحكوميين من الإدلاء بتصريحات صحفية أو الظهور في وسائل الإعلام من دون الحصول على موافقة مسبقة من مكتبه، وذلك للالتزام بالضوابط التنظيمية والحرص على توحيد الخطاب الحكومي وانسجام الرسالة الرسمية، مع التشديد على تجنب صدور تصريحات لا تعبر بدقة عن الموقف الرسمي للدولة.

ويأتي ذلك بالتزامن مع إجراءات تنظيمية متواصلة من هيئة الإعلام والاتصالات، شملت خلال أيلول/ سبتمبر الجاري، منع الظهور الإعلامي بحق عدد من

حظر تصريحات المستشارين..

تقييد للحصول على المعلومة أم "انضباط"؟

فيلي :

يؤكد متخصصون بالسياسة والإعلام في العراق، أن تنظيم الخطاب الإعلامي الحكومي يمكن أن يحد من تضارب التصريحات والمواقف الرسمية، لكنهم أشاروا إلى أن طبيعة إجراءات هذا التوحيد وحدوده، يمكن أن تنعكس على مساحة الحوار ومصادر المعلومة.

عقد جلسة خاصة لاستضافة وزراء الصحة والموارد المائية والنفط والإعمار والإسكان والبيئة، متوقعاً عقدها مطلع الأسبوع المقبل لمناقشة الملف والخروج بتوصيات ملزمة.

تراكم الأدلة

وتتطابق هذه المخاوف مع نتائج رقابية وميدانية ظهرت خلال الأشهر الماضية، ففي 29 نيسان/ أبريل 2026، أعلنت اللجنة النيابية المشكلة بموجب الأمر النيابي رقم 63 لرصد تلوث دجلة العثور على 24 منفذاً ومصباً ملوثاً داخل بغداد، تشمل مخلفات مديرية المجاري والمستشفيات والمصافي ومحطات الكهرباء، فضلاً عن استخدامات المواطنين.

وقال رئيس اللجنة النائب يوسف الكلابي، خلال مؤتمر صحفي تابعته مجلة "فيلبي"، في حينها، إن نهر دجلة يمثل بؤرة رئيسية للتلوث، وإن تعطل مشروع العطارية بعد عام 2003، وسرقة مضخاته، أدى إلى استمرار طرح الملوثات السائلة والصلبة في النهر، قبل انتقالها إلى دجلة عند ارتفاع مناسيب المياه.

وفي 3 حزيران/ يونيو 2026، وثقت مجلة "فيلبي"، ميدانياً، أنابيب تصريف مياه الصرف الصحي وهي تصب مباشرة في دجلة عند منطقة جسر الأحرار وسط بغداد، وأشارت المتابعة إلى وجود أكثر من عشرة منافذ مشابهة على ضفاف النهر داخل العاصمة، ولا سيما بين باب المعظم والكرادة.

وفي 23 آب/ أغسطس 2026، كشف مرصد "العراق الأخضر" البيئي عن وجود نحو 500 مصدر تلوث دائم على امتداد دجلة، بينها 23 بؤرة حادة داخل بغداد، تتضمن مصبات للصرف الصحي والمخلفات الطبية. وقال المرصد في بيان إن نهر دجلة يمثل أحد أكبر مسارات انتقال الملوثات إلى دجلة، محذراً من وجود مركبات كيميائية مثل ثنائي الفينيل متعدد الكلور والفتالات (DEHP)، وهي ملوثات يصعب التخلص منها

بلغت 100% في ميسان، و99% في المثنى، و97% في البصرة، معتبراً أن هذه النتائج تستوجب تدخلاً حكومياً عاجلاً. ويوضح النائب أن نحو 6 ملايين متر مكعب من المياه الآسنة تُطرح يومياً في دجلة والفرات، لتختلط بمياه الأنهار، مشيراً إلى أن محطات معالجة مياه الشرب ليست مهيأة للتعامل مع هذا المزيج من مياه الصرف الصحي والمخلفات الطبية والصناعية ومخلفات محطات توليد الكهرباء ومصافي النفط، بما تحمله من مواد كيميائية وملوثات جرثومية.

ويؤكد أن لجنة الصحة قدمت الأسبوع الماضي ملفاً متكاملًا إلى مجلس النواب يتضمن مواقع التلوث وأسبابه وطرق المعالجة والتوصيات، وإن المجلس وافق على

وتأتي هذه التحذيرات وسط سلسلة من التقارير والوقائع التي وثقت خلال عام 2026 تصاعد أزمة تلوث المياه في العراق، من بينها تصريف مياه الصرف الصحي والمخلفات الطبية والصناعية إلى الأنهار، وتعطل محطات الرصد والتصفية وتقدم البنى التحتية، في وقت تتراجع فيه مناسيب المياه بفعل الجفاف والتغير المناخي.

6 ملايين متر مكعب ويقول شبيب لمجلة "فيلبي"، إن اللجنة تمتلك بيانات رسمية من الدوائر الحكومية المعنية، وإن نتائج العينات المأخوذة من مياه الإسالة التي يفترض أن تكون صالحة للشرب تظهر مستويات مرتفعة جداً من التلوث.

ويضيف أن نسب الفشل في الفحوص، وفق أحدث البيانات التي اطلعت عليها اللجنة،

تلوث المياه يتلع "الرافدين"

■ فيلبي

نحو 6 ملايين متر مكعب من المياه الآسنة تُطرح يومياً بصورة مباشرة في نهر دجلة والفرات، وفق عضو لجنة الصحة النيابية غيث شبيب، في وقت تكشف فيه فحوص ميدانية ورقابية عن ارتفاع مستويات التلوث في مصادر المياه ومحطات الإسالة، ما يجعل أجزاء من المياه غير صالحة للاستخدام البشري، بحسب خبراء في التلوث والبيئة.



نسبته 100%..

يرتبط بالأنشطة الصناعية والزراعية والعسكرية، فضلاً عن ضعف الرقابة البيئية، معتبرة أن الوضع الحالي في دجلة والفرات وصل إلى مرحلة تهدد صلاحية المياه للاستخدام البشري.

أزمة مياه متكاملة وفي البصرة أقصى جنوب البلاد، كشفت تقارير رقابية خلال أواخر آب/ أغسطس الماضي عن مشكلة أخرى تتعلق بمياه الشرب نفسها، فقد نقل مرصد "العراق الأخضر" عن تقرير لديوان الرقابة المالية أن مياه المحافظة خلال الفترة 2021-2024 لم تكن مطابقة للمواصفة العراقية لمياه الشرب رقم 417 بسبب ارتفاع الأملاح الذائبة الكلية (TDS)، فيما أظهرت عينات مأخوذة من منازل المواطنين وجود تلوث جرثومي في بعضها.

وأشار التقرير الذي نشرته مجلة "فيلي"، في حينها، إلى افتقار أغلب مشاريع ومحطات تصفية المياه في البصرة إلى مختبرات متكاملة للفحوص الفيزيائية والكيميائية والبكتريولوجية، ما يضعف قدرة الجهات المختصة على المراقبة المستمرة. كما كشف المرصد في بيان، الأربعاء الماضي، عن انتهاء العمر التصميمي لأغلب مشاريع تصفية المياه في العراق، مع تجاوز العمر التشغيلي للعديد منها 25 عاماً، ولا سيما في بابل وواسط والأنبار وصالح الدين.

وسجلت الفحوص أعلى نسب للفشل في المثنى بنسبة 49% وميسان بنسبة 41%، بحسب البيانات التي أوردتها المرصد نقلاً عن ديوان الرقابة المالية.

وفي 25 تموز/ يوليو 2026، أظهرت بيانات الأمم المتحدة للمياه ومنصة Our World in Data أن نحو 60% من سكان العراق يحصلون على خدمات مياه شرب مدارة بشكل آمن، وهي خدمات تتطلب أن يكون المصدر محسناً، والمياه متاحة عند الحاجة، وخالية من التلوث وفق تعريفات الهدف السادس للتنمية المستدامة.

لكن فجوة البنية التحتية لا تقف عند محطات الإسالة، ففي 2 حزيران/ يونيو

بالمعالجة التقليدية.

تلوث متعدد المصادر

وفي هذا السياق، تقول خبيرة التلوث البيئي إقبال لطيف جابر إن نتائج العينات التي جمعتها من عدة أنهار ومناطق تشير إلى وجود تلوث كيميائي وجرثومي وإشعاعي في عدد من المواقع. وتوضح جابر لمجلة "فيلي"، أن عينات أخذتها من نهر الوند والترية في قرية حسن قولاي بقضاء خانقين في محافظة ديالى أظهرت ارتفاع مستويات الزئبق والحديد والرصاص والزنك والنحاس والنيكل والكادميوم والكروم عن الحدود المسموح بها دولياً، مشيرة بصورة خاصة إلى خطورة وجود الزئبق.

وتضيف أنها رصدت، باستخدام جهاز لقياس الإشعاع، مؤشرات على تلوث إشعاعي في نهر بلدروز، فيما أظهرت عينات من نهر خريسان، مقابل مستشفى البتول ومستشفى عزل كورونا، ارتفاعاً في عدد من العناصر الثقيلة عن الحدود الدولية والمواصفات العراقية القياسية لمياه الأنهار. وبحسب جابر، فإن ارتفاع النترات وانخفاض الفوسفات في مياه خريسان يشيران إلى وجود نشاط بيولوجي بشري ومواد عضوية مرتبطة بمياه الصرف الصحي القادمة من مرافق صحية، مشيرة إلى رصد النحاس والكادميوم والرصاص والزئبق أيضاً.

وتحذر من أن المعادن الثقيلة السامة يمكن أن تنتقل إلى مياه الري، ثم تمتصها النباتات عبر الجذور وتدخل السلسلة الغذائية، بما يجعل آثار التلوث ممتدة من المياه إلى الغذاء والصحة العامة.

وتؤكد أن مصادر الملوثات لا تقتصر على بغداد، إذ إن مياه دجلة وديالى التي تصل إلى العاصمة تحمل معها ملوثات من مناطق أخرى، مشيرة إلى تلوث مواقع أخرى مثل سعدية الشط في محافظة صلاح الدين، وإلى وجود منفذ سومر في ديالى تدخل عبره مياه ملوثة.

وترى جابر أن تراكم التلوث منذ عام 2003

" مصادر الملوثات لا تقتصر على بغداد، إذ إن مياه دجلة وديالى التي تصل إلى العاصمة تحمل معها ملوثات من مناطق أخرى، مشيرة إلى تلوث مواقع أخرى مثل سعدية الشط في محافظة صلاح الدين، وإلى وجود منفذ سومر في ديالى تدخل عبره مياه ملوثة "



وتوسيع مشاريع معالجة مياه الصرف الصحي، وتأهيل شبكات مياه الشرب، وإجراء فحوص مستمرة لنوعية المياه من المصدر حتى وصولها إلى المستهلك. كما يدعو في الختام إلى تطبيق مبدأ "الملوث يدفع" وفرض غرامات وعقوبات رادعة على الأفراد والمؤسسات والأنشطة الصناعية والزراعية التي تتسبب بتلوث مصادر المياه، بالتوازي مع تعزيز الوعي البيئي والتنسيق بين وزارات الموارد المائية والبيئة والصحة والإدارات المحلية.

تتراكم في البيئة والسلسلة الغذائية وتترك آثاراً طويلة الأمد. ويضيف أن التلوث الميكروبي والكيميائي وارتفاع الملوحة يرفع المخاطر الصحية، خصوصاً في المناطق التي تعاني من ضعف خدمات المياه والصرف الصحي. ويرى حمزة أن العراق يمتلك حلولاً فنية لمعالجة المشكلة، لكن التحدي الأساسي يتمثل في التنفيذ والرقابة والاستدامة، داعياً إلى الانتقال من معالجة التلوث بعد وقوعه إلى منع مصادره، عبر حماية الأنهار،

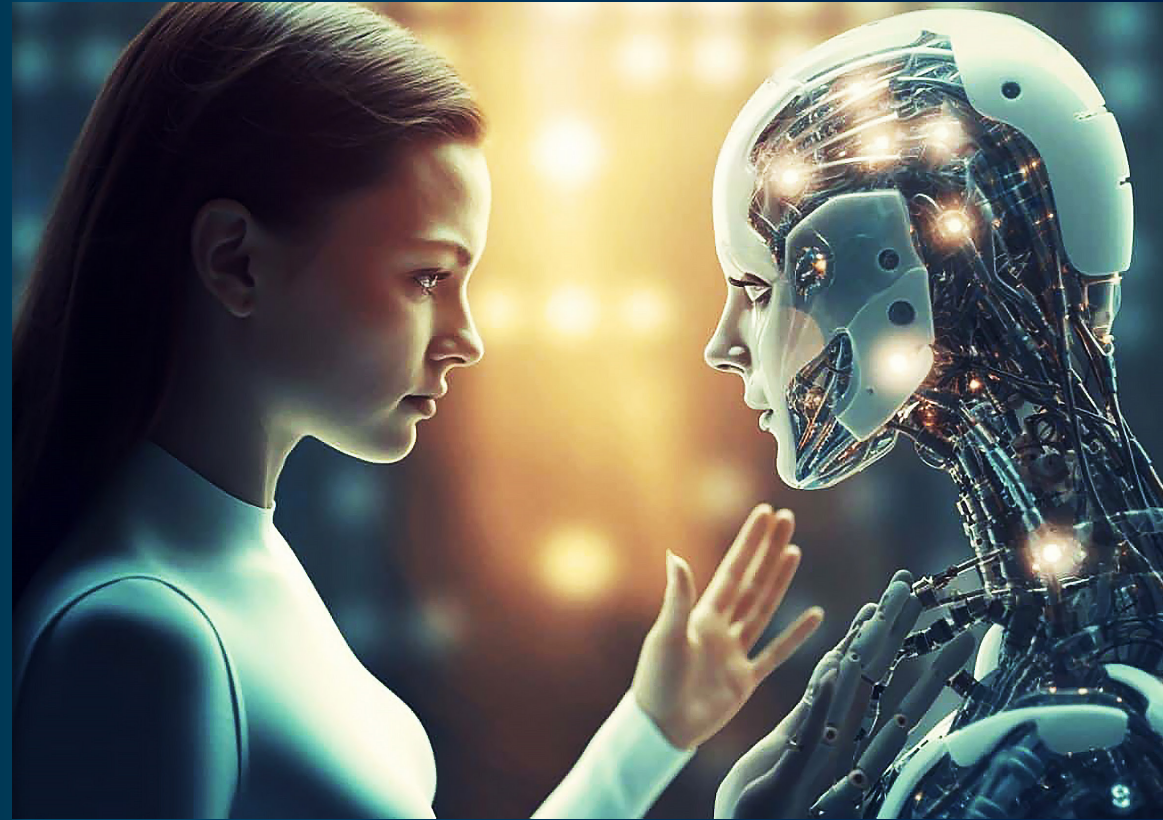
مباشرة بالصحة العامة والأمن المائي. ويعزو حمزة خلال حديثه لمجلة "فيلي"، الأزمة إلى انخفاض مناسيب وتصريفات الأنهار، وتصريف مياه الصرف الصحي والصناعي غير المعالجة، والمخلفات الزراعية، فضلاً عن تدهور شبكات مياه الشرب واحتمال حدوث تلوث ثانوي داخلها. ويحذر من أن المخلفات الطبية قد تحمل مسببات مرضية وبقايا أدوية ومضادات حيوية، فيما تحتوي المخلفات الصناعية على معادن ثقيلة ومواد كيميائية يمكن أن

2026، قال مرصد "العراق الأخضر" في بيان إن نحو 5 ملايين متر مكعب من مياه الصرف الصحي تطرح يومياً في مصادر المياه العراقية من دون معالجة كافية، محذراً من المعادن الثقيلة والمواد عالية السمية وتأثيراتها على صحة السكان.

الحلول والرقابة وفي هذا الجانب، يقول خبير الاستراتيجيات والسياسات المائية وتغير المناخ رمضان حمزة إن تلوث مياه الشرب لم يعد مشكلة بيئية منفصلة، بل أصبح قضية ترتبط

الذكاء الاصطناعي يدخل سوق العمل

من يخسر ومن يربح؟



فيلي

يتوقع متخصصون أن يبدأ الذكاء الاصطناعي بإعادة رسم خريطة الوظائف في العراق تدريجياً، مع تصدر الأعمال الروتينية قائمة الأكثر عرضة للتحويل، ومنها إدخال البيانات، والأعمال الإدارية والمحاسبية المتكررة، والأرشفة والمراسلات، إلى جانب إنتاج المحتوى الإعلامي الأساسي وبعض مهام خدمة الزبائن.

كريم أن الذكاء الاصطناعي بدأ بالفعل يؤثر في طبيعة فرص العمل المكتبي في العراق، لكن تأثيره ما زال تدريجياً، ولا توجد مؤشرات على إلغاء واسع للوظائف حتى الآن. ويقول كريم لمجلة "فيلي"، إن الأعمال الأكثر عرضة للتغيير هي المهام الروتينية والمتكررة، مثل إدخال البيانات والأعمال الإدارية وبعض المهام المحاسبية، إضافة إلى عدد من الأعمال الإعلامية.

ويضيف أن المؤسسات العراقية قد تتجه مستقبلاً إلى تقليل الوقت والكلفة عبر الأتمتة، ما قد يخفف الحاجة إلى بعض المهام الروتينية، بالتزامن مع ظهور وظائف مرتبطة بالبيانات وإدارة الأنظمة والتقنيات والذكاء الاصطناعي.

ويؤكد أن العامل الحاسم سيكون قدرة الموظف على استخدام التقنية، قائلاً إن الموظف الذي يجمع بين مهاراته المهنية والقدرة على توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي سيكون أكثر قدرة على الحفاظ على فرصته في سوق العمل.

ويشير كريم إلى أن العراق ما زال في بداية هذا التحويل، وأن حجمه سيعتمد على سرعة تبني المؤسسات الحكومية والخاصة للتكنولوجيا، واستعداد الجامعات وسوق العمل لتدريب الخريجين والموظفين.

الخطر الأكبر من جانبه، يرى الباحث الاقتصادي أحمد عيد أن الوظائف الأكثر عرضة للتأثر هي تلك التي تعتمد على مهام قابلة للتكرار و الأتمتة، مثل إدخال البيانات والأرشفة والمراسلات وإعداد التقارير الأولية، فضلاً عن أجزاء من المحاسبة والإعلام وخدمة الزبائن.

ويقول عيد لمجلة "فيلي"، إن الذكاء الاصطناعي قد يغير احتياجات المؤسسات من العمالة، إذ يمكن إنجاز جزء كبير من هذه الأعمال في وقت أقصر وبعدد أقل من الموظفين.

لكن الخطر، بحسبه، قد يظهر في التوظيف الجديد أكثر من تسريح العاملين الحاليين، لأن المؤسسة التي كانت تحتاج إلى عدة موظفين لإنجاز مجموعة من المهام المكتبية

قد تكتفي بعدد أقل بعد إدخال أدوات الذكاء الاصطناعي.

ويمثل ذلك ضغطاً إضافياً على سوق العمل العراقي، الذي يواجه أصلاً صعوبة في استيعاب أعداد الخريجين.

في المقابل، يتوقع عيد نشوء فرص جديدة لمن يجمعون بين تخصصاتهم الأصلية والمهارات الرقمية، مؤكداً أن إعادة التدريب وتطوير القدرات التقنية ستكونان عاملين أساسيين في تحديد فرص العمل خلال السنوات المقبلة.

ويضع أستاذ الاقتصاد الدولي نوار السعدي التحويل في إطار أوسع، معتبراً أن تأثير الذكاء الاصطناعي على سوق العمل العراقي بدأ فعلياً، وإن كان لا يزال في مراحله الأولى مقارنة بالاقتصادات المتقدمة.

ويقول السعدي لمجلة "فيلي"، إن التأثير الأكبر سيطال الوظائف المكتبية ذات الطابع الروتيني، ومنها إدخال البيانات والأعمال الإدارية والمحاسبية المتكررة وإنتاج المحتوى الإعلامي الأساسي.

لكنه يحذر من وصف الأمر بأنه نهاية لهذه المهن، قائلاً إن الذكاء الاصطناعي "يعيد تعريفها"، وأن الموظف الذي يستخدم أدواته بكفاءة قد يصبح أكثر إنتاجية من موظف يؤدي المهام بالطريقة التقليدية، وهو ما سيغير معايير التوظيف نفسها.

ويشير السعدي إلى أن مخاوف الطلبة من تخصصات مثل الإدارة والمحاسبة والإعلام ليست بلا أساس، لأن بعض الوظائف التي كانت تمثل مدخلاً تقليدياً إلى سوق العمل قد تقلص.

لكن الحل، بحسبه، ليس الابتعاد عن هذه التخصصات، وإنما دراستها بطريقة مختلفة.

ويطرح مفهوم "المتخصص الهجين"، مثل المحاسب الذي يجمع بين المعرفة المالية والذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، والإداري الذي يجيد الأتمتة واتخاذ القرار، والإعلامي القادر على استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي مع الاحتفاظ بمهارات التحقيق والتحليل والتفكير النقدي.

ويرى السعدي أن الجامعات العراقية أمام فرصة لإعادة تصميم التخصصات بما يجمع المعرفة الأكاديمية والمهارات الرقمية والذكاء الاصطناعي، بما يسمح بتحويل الخوف من فقدان الوظائف إلى قدرة على خلق وظائف جديدة.

التحول العالمي يصل العراق وتأتي هذه المخاوف العراقية في وقت تكشف فيه تقارير دولية عن تغير أوسع في سوق العمل، ففي 27 كانون الثاني/يناير 2026 أعلنت وزارة الموارد البشرية والضمان الاجتماعي الصينية عزمها إصدار سياسات لمعالجة تأثير الذكاء الاصطناعي على الوظائف وتعزيز فرص التوظيف، إلى جانب دعم قطاعات رئيسية وتوسيع المساعدة لخريجي الجامعات والشباب الباحثين عن العمل.

وفي 12 آب/أغسطس 2026 قالت منظمة العمل الدولية إن معدل بطالة الشباب عالمياً بلغ 12.4% في 2025، بما يعادل نحو 67 مليون شاب، بينما بلغت نسبة الشباب الذين لا يعملون ولا يدرسون ولا يتلقون تدريباً نحو 20%.

وأشارت المنظمة إلى تراجع بعض الوظائف التي كانت تشكل بوابة تقليدية لدخول الشباب إلى سوق العمل، ومنها الوظائف المكتبية والإدارية والخدمات والمبيعات وبعض المهن التقنية.

وكانت دراسة لجامعة ستانفورد، تناولت الفترة من أواخر 2022 حتى منتصف 2025، قد أشارت إلى تراجع توظيف الفئة العمرية بين 22 و25 عاماً في بعض المهن الأكثر تعرضاً للذكاء الاصطناعي، ولا سيما تطوير البرمجيات وخدمات العملاء.

لكن صورة سوق العمل ليست قاتمة بالكامل، فتحليل نشره مختبر بيل للميزانية في 20 حزيران/يونيو 2026 خلص إلى أن الذكاء الاصطناعي، منذ إطلاق ChatGPT في 2022، غير الوظائف أكثر مما ألغى منها، ولم يظهر حتى ذلك الوقت ارتباط واضح بين استخداماته والتغيرات الإجمالية في التوظيف أو البطالة الأميركية.

جواز ثان وعدالة غائبة كيف يحمي الملاذ الأوروبي سارقي أموال العراق؟

فيلى :

السراقات التي تكتشف بصورة
شبه يومية في العراق، لم تك
وليدة الساعة، اذ جرى على الدوام
الاستحواذ على أموال الدولة من
قبل مسؤولين ائتمنوا عليها، على
مدى أكثر من 23 سنة، وكانت عملية
النهب تجري بالتحديد منذ عام
2003..

وكان يكتفى بالحديث عن وزراء يسرقون
الأموال ثم يرحلون للمعيشة في البلدان
الأخرى التي يحملون جنسيتها الثانية التي
أمّنوا عائلاتهم فيها قبل الرجوع إليها، فيما
لم تعلن السرقات او تكشف الأسماء الا من
قبل وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي،
ولكن الشعب كان يعرف انهم فاسدون.
الامر الذي استجد ان الحكومة الحالية
كشفت بعض ملفات الفساد وقبض على
مسؤولين حاليين وسابقين، لكن ظل
السارق المتواجدون في الخارج بمنأى عن
القضاء استغلالا لجنسيتهم الثانية برغم
تفريطهم بمليارات الدولارات من خزينة
الدولة كان يفترض ان توظف لإعمار البلد
وتطوير خدماته وخفض البطالة... فأى أي
مدى تنجح عملية متابعة هؤلاء ومقاضاتهم
قانونيا والقبض عليهم واستقدامهم للعراق
إذا تطلب، وهل ثمت وسائل فعالة لتنفيذ
ذلك.. وهل بالإمكان استرداد الأموال التي
استولوا عليها من غير استحقاق؟
لقد بحث رئيس هيئة النزاهة محمد علي
اللامى في العاصمة الفرنسية باريس، مع
مسؤولي الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد
ووكالة استرداد الموجودات ووزارة العدل،
أفاق التعاون المباشر في تسليم المطلوبين
وتجميد الأصول العراقية المهربة للخارج،
وذلك على هامش زيارة الوفد الحكومي
برئاسة رئيس مجلس الوزراء علي الزبيدي
إلى فرنسا، وقال اللامى أن ملاحقة الفساد
لم تعد شأنًا داخليًا بل تتطلب تنسيقًا دوليًا
وثيقًا، وأنه بحث مع الجهات الفرنسية
المعنية بمنع الفساد ومكافحته وملاحقة
مرتكبيه واسترداد عائداته، سبل تعزيز
التعاون الثنائي وتفعيل قنوات التنسيق
المباشر في مجال تعقب المطلوبين والأموال
المتحصلة عن جرائم الفساد واستردادها.
وبناء على المعطيات القانونية والعملية
المتاحة، يمكن متابعة المسؤولين المتهمين

” عملية الاسترداد ممكنة

قانونيا عبر مزيج من
الإنتربول، واتفاقيات
التسليم، والمساعدة
القانونية، لكنها بطيئة
ومعقدة، والمفتاح هو تجاوز
عقبة الجنسية المزدوجة ”

السياسيين المعرضين للخطر بتفسير مصدر ثرواتهم إذا تجاوزت 50,000 جنيه إسترليني وتعارضت مع دخلهم المعروف، والعقوبات تشمل المعاقبات المالية وحظر السفر، إذ فرضت بريطانيا عقوبات على مسؤولين عراقيين بتهمة فساد، شملت تجميد الأصول وحظر السفر، مثل محافظ نينوى السابق نوفل حمادي السلطان الذي أقيـل وسافر الى المملكة المتحدة وفرضت الحكومة البريطانية عقوبات عليه وأعلنت هيئة النزاهة العراقية تنفيذ أمر قبض بحقه بتهمة فساد.

ولكن إذا كان المتهـم يحمل الجنسية البريطانية، فإن القانون البريطاني يمنع تسليمه إلى العراق، بغض النظر عن التهم، واتفاقية نقل المحكومين لسنة 2015 التي وقعت بين وزير العدل العراقي ونظيره البريطاني طوعية وإطارها محدود جدا، إذ لم ينقل سوى أقل من 3 عراقيين بموجبه؛ وإن الحصول على لجوء سياسي يعقد أي إجراء قانوني ضد الشخص في بريطانيا، ويمكن للقضاء البريطاني تجريم المتهمين وتجميد أموالهم ومصادرتها في داخل المملكة لكن تسليمهم إلى العراق شبه مستحيل إذا كانوا يحملون الجنسية البريطانية، لذا برأينا، إن الجهد العراقي يتركز حاليا على استرداد الأموال المودعة في المصارف البريطانية والعقارات المسجلة هناك.



والمفتاح هو تجاوز عقبة الجنسية المزدوجة عبر ضغط دبلوماسي وقانوني على دول الجنسية الثانية، واسترداد الأموال يتطلب تنسيقا مؤسسيا بين القضاء والنزاهة والعدل والخارجية. وفي بريطانيا التي يذهب إليها معظم الفاسدين العراقيين تعتمد عملية ملاحقتهم على حزمة قانونية بريطانية قوية، لكنها تواجه أيضا تحديات كبيرة تتعلق بالجنسية واللجوء. وقانون عائدات الجريمة يتيح للمحاكم إصدار أوامر مصادرة ضد أي ممتلكات ناتجة عن سلوك غير مشروع، حتى لو حصلت عليها أطراف ثالثة مثل الشركات أو الأقارب من دون علمهم، وقد استعمل هذا القانون سابقا في قضايا فساد مرتبطة بالعراق. كما يطالب القضاء البريطاني الأشخاص

بالتعاون الدبلوماسي عبر وزارة الخارجية والسفارات، وإبرام مذكرات تفاهم. ويوفر الفصل الخامس من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد UNCAC إطارا شاملا لاسترداد الأصول عبر التعاون الدولي. ولقد حدثت بعض النتائج على صعيد استرداد الأموال استنادا إلى ما أعلن، إذ استرد نحو 379 مليون دولار، وحجز أكثر من ملياري دولار في ثلاث دول، كما استعيد 280 مليون دولار في قضية سرقة القرن، و100 مليون دولار من مصارف فرنسية، وتلك الأموال تمثل جزءا يسيرا من السرقات التي تقدر حتى بعشرات وربما مئات مليارات الدولارات. وعملية الاسترداد ممكنة قانونيا عبر مزيج من الإنتربول، واتفاقيات التسليم، والمساعدة القانونية، لكنها بطيئة ومعقدة،

مخرجا للهاربين؛ وفي الحقيقة إن المادة (18 رابعا) من الدستور العراقي اشترطت على من يتولى منصبا سياديا أو أمنيا رفيعا التخلي عن أي جنسية أخرى مكتسبة، ولكنها لم تنفذ، والتحدي القانوني في دول المتهمين الثانية ظل قائما. وبعض الهاربين يحصلون على صفة لاجئ، مما يعقد التسليم لأسباب إنسانية وقانونية. وثمت عقبات أخرى، تشمل غياب اتفاقيات تسليم مع بعض الدول، واختلاف الأنظمة القانونية، والسرية المصرفية التي تصعب تتبع الأموال. ويعمل العراق عبر صندوق استرداد الأموال (قانون رقم 9 لسنة 2012) عبر مسارين، المباشر بالتعاقد مع شركات دولية متخصصة ومكاتب محاماة لتتبع واسترداد الأصول، والمسار غير المباشر

على تواجد اتفاقيات ثنائية، مثلا، التسليم من فرنسا يخضع لاتفاقية ثنائية، ولا يجوز إذا كان الطلب ذا طابع سياسي، والعراق وقع مذكرات تفاهم مع عدة دول مثل مصر، تركيا لتعزيز التعاون. وفيما يتعلق بالمساعدة القانونية المتبادلة انضم العراق لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) عام 2007، التي تلزم الدول بالتعاون في استرداد الأموال وتسليم المطلوبين. كما وقعت مذكرات تفاهم مع إسبانيا والمملكة المتحدة. من أهم وأخطر التحديات التي تعوق تسليم المجرمين الفاسدين وغيرهم قضية الجنسية المزدوجة وحقوق اللجوء، وتقف الجنسية الثانية للسارق كعائق رئيس، فقوانين بعض الدول تمنع تسليم مواطنيها، مما يجعل الجنسية الثانية

بالفساد الهاربين في الخارج ومقاضاتهم بوساطة منظومة من الآليات الدولية والثنائية، لكنها تواجه تحديات كبيرة، أبرزها الجنسية المزدوجة وصفة اللجوء. وتشمل الوسائل القانونية لمتابعة المتهمين في الخارج مذكرات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) أو ما يسمى (النشرة الحمراء)، وهي أداة رئيسية، لكنها ليست أمر اعتقال دولي، بل طلب لتوقيف المشتبه به مؤقتا تمهيدا للتسليم أو اتخاذ إجراءات قانونية أخرى. العراق على سبيل المثال أصدر مذكرات ضد مسؤولين في سرقة القرن يحملون الجنسية الأمريكية والبريطانية، ولكن لم تجر أي عمليات قبض فعلية في داخل الولايات المتحدة أو بريطانيا بحقهم. وهناك اتفاقيات لتسليم المجرمين، تعتمد

غابة المطاعم العراقية

شهادات صحية غائبة.. وقضاء متفرج

المسؤولية على عدة جهات حكومية تتركز بالرقابة الميدانية والتفتيش المستمر واجراء حملات تفتيش مفاجئة و تكثيف الجولات الميدانية لفرق الرقابة الصحية التابعة لوزارة الصحة، ومديرية الجريدة المنظمة والأمن السياحي لمراقبة المطاعم والمخازن في أوقات متعددة.

ويتوجب إلزام المطاعم بإخضاع المواد الأولية واللحوم لفحوصات مختبرية دورية والتأكد من أختام المجازر الرسمية ومصادر التوريد، وتطبيق وتحديث أحكام قوانين العقوبات والقوانين الصحية بحق المخالفين، وتضمينها عقوبات سجن طويلة وغرامات مالية باهظة لكل من يتلاعب بصحة المواطنين (على غرار الحكم بالسجن عشر سنوات على بائع لحم الخنزير)، واللجوء الى قرارات إغلاق وسحب التراخيص بفرض عقوبة الغلق الفوري والنهائي وسحب رخصة العمل للمطاعم التي تثبت إدانتها بتقديم أغذية فاسدة أو غير صالحة.

ويجب ربط تجديد أو منح رخص فتح المطاعم باجتياز فحص دقيق لشروط السلامة العامة، والتخزين البارد، وأنظمة الصرف الصحي والتهوية والإزامية الشهادات الصحية بفرض دورات تدريبية إلزامية وإصدار شهادات صحية معتمدة لجميع العاملين في قطاع الطبي وتقديم الطعام تتعلق بالنظافة وسلامة الغذاء، والتفعيل الرقمي والإبلاغ المجتمعي، وإنشاء خطوط ساخنة ومنصات للإبلاغ وتوفير تطبيقات حكومية وأرقام هواتف مجانية ومباشرة للسكان للإبلاغ عن حالات التسمم أو المخالفات الصحية في أي مطعم، مع حماية سرية المبلغ. ويتوجب نشر أسماء المطاعم المغلقة بسبب المخالفات الصحية الجسيمة في وسائل الإعلام والمنصات الرسمية، ليكون ذلك رادعا حقيقيا وتحذيرا للجماهير؛ وتنتج هذه الإجراءات غالبا عند اقتراحها بإصلاحات إدارية صارمة لقطع الطريق أمام أي حالات ابتزاز أو تهاون في تطبيق القانون.



صادق الأزرق:

فيما تهاوى المقاهي التراثية والمرافق الثقافية لحساب انتشار المطاعم في العراق، يظهر المشهد كأنه تنازل بطيء عن روح المدينة وهوية مجتمعتها لصالح وجبات، كثير منها غير آمن، وحين يغيب القانون وتهاون الرقابة، يتحول كل طبق إلى مخاطرة، وتفقد المدن بساطتها وأمانها، بين شهادة صحية مغيبة، وقضاء متفرج، ومواد مجهولة تسد بها الجيوب، فتصبح المائدة العراقية رهينة للفوضى.

تنتشر المطاعم في العراق بصورة لافتة، لتحل محل المقاهي والنوادي، ولكن كثيرا من المطاعم تفتقر إلى الشروط الصحية المطلوبة ما يؤدي في بعض الأحيان إلى التسمم الغذائي بصورة جماعية. حدث ذلك في أكثر من واقعة؛ كما جرى القبض مؤخرا على صاحب مطعم يستعمل لحوما غير صالحة للاستهلاك البشري وقيل انه يبيع لحم الخنزير على أنه لحم مواش، وحكم عليه بعشر سنوات سجن، وقبل ذلك كان قد قبض على اشخاص يذبحون الحمير ويبيعون لحمها.

برواج المطاعم غير المرخصة أو التي تعمل في أماكن تفتقر لأبسط شروط التهوية، والتبريد، والتخلص الآمن من النفايات. يستغل بعض أصحاب المطاعم شبكات العلاقات أو تقديم الرشى لغرض تجاوز الشروط الصحية المطلوبة عند التفتيش أو لعرقلة إغلاق المحال المخالفة، فتقع على عاتق الدولة مسؤولية محورية وتكاملية لحماية الأمن الغذائي للسكان والحد من هذه الانتهاكات الخطيرة، و تتوزع هذه

ويغيب الوازع الأخلاقي والمهني فتراجع الرقابة الذاتية لدى بعض المستثمرين في قطاع الأغذية وتقديم الرشح المادي على حساب صحة المواطن وسلامته، ويسهم القصور في البنى التحتية وانعدام التثقيف في تعظيم الكارثة، وذلك بضعف الوعي الصحي وعدم إخضاع كثير من العاملين في المطاعم لدورات إلزامية في السلامة الغذائية والنظافة الشخصية وطرق التخزين السليم، كما تنتشر بيئة المطاعم العشوائية

بعض الأحيان، فضلا عن إمكانية الإفلات من العقوبات الصارمة عبر التسويات أو استغلال الثغرات الإدارية قبل تشديد القوانين مؤخرًا.

ولدواعج الجشع وتقليل التكاليف وارتفاع أسعار المواد الغذائية لجأ بعض أصحاب المطاعم إلى شراء لحوم ومواد أولية منتهية الصلاحية أو مجهولة المصدر ورخيصة الثمن لتعويض ارتفاع تكاليف التشغيل والحفاظ على هامش ربح مرتفع.

تتواصل هذه الخروقات والانتهاكات الصحية في قطاع المطاعم في العراق نتيجة لتداخل عدة عوامل اقتصادية، وتنظيمية، ورقابية. فلقد عجزت لجان الرقابة الصحية والرقابة التجارية عن تغطية العدد الهائل والمتزايد باستمرار من المطاعم ومقاهي الطعام الشعبية والسريعة.

كما يجري استغلال بيروقراطية الجهات المعنية والثغرات القانونية لإبطاء وحتى تعطيل الإجراءات القانونية والقضائية في

محافضة، مما أنتج حالة من الانفصام المجتمعي، بتضخيم المظاهر الاستهلاكية الباهظة في المناسبات والأعراس والمقتنيات بالتزامن مع تراجع البنى التحتية الثقافية الحقيقية وغياب الدعم المؤسسي للمسارح والمكتبات العامة والحدائق المستدامة. أدى هذا المسار إلى تراجع دور الثقافة كدافع للوعي الجمعي، ليحل محلها وعي استهلاكي هش يرى في الاستهلاك غاية بحد ذاته لا وسيلة للعيش.

اتذكر أننا في سبعينات القرن الماضي أيام الدراسة الجامعية كنا نقطع من أوقاتنا بعد الفراغ من المحاضرات لنذهب بصورة جماعية إلى أحد المسارح التي كانت تعرض نتاجها المسرحي في بغداد، أو إلى فلم جيد يعرض في إحدى دور السينما المحترمة أو إلى معرض للفنون التشكيلية، وكل ذلك اختفى الآن، فالشباب بالكاد يهتمون بذلك، فيبحثون عن التسوق أو ارتياد المطاعم والتباري في نشر الصور من على وسائل التواصل.. ونتيجة ذلك تراجع دور النخب الثقافية ولا يكاد يذكر الآن مع الأسف بعد أن كان نشطا في عهود سابقة.

الذاكرة الحية لسبعينات بغداد قبل ان تقمع، تعكس بوضوح ذلك العصر الذي كان فيه الحراك الثقافي والفني جزءا عضويا من يوميات الطالب والشاب، اذ لم تكن السينما والمسرح والمعارض مجرد وسائل ترفيه عابرة، بل كانت فضاءات رحبة لصياغة الوعي الجمعي وبناء الهوية النقدية والجمالية.

شكل ذلك الجيل نسيجاً مجتمعياً يرى في الكتاب واللوحة والعرض المسرحي قضايا تشغل الوجود اليومي، فيما أفرز التحول الرقمي ومعمار الاستهلاك المعاصر بدائل افتراضية ومادية هشة؛ فالمطاعم الكبرى والمراكز التجارية (المولات) والمنصات الرقمية باتت هي البديل المكاني للسينما والمكتبة، وصارت قيمة الفرد تقاس بحجم تفاعله الرقمي وقدرته على مواكبة صخب

وسائل ترفيه استهلاكية سريعة ومجتزأة صممت خصيصاً لإرضاء رغبات أنية عابرة. استبدل الانتماء الثقافي والفكري بانتماءات زائفة للعلامات التجارية، مما خلق شعوراً مزمناً بالفراغ الوجودي والقلق النفسي؛ فالإنسان الاستهلاكي يدخل في سباق أبدي للحصول على السلعة الأحدث، ليتفاجأ بأن الرضا المؤقت يتبدد سريعاً ليحل محله شغف استهلاكي جديد.

في مجتمعاتنا الشرقية ومنها العراق، تداخل الزحف الاستهلاكي المادي مع بنى تقليدية

تحولت الروابط الاجتماعية والعائلية من مجتمعات التكافل والتشارك العضوي إلى شبكات مصلحة قائمة على المظهرية والتبادل السلعي، اذ باتت المناسبات والرحلات العائلية والمهرجانات تستبدل بأنشطة فردية استهلاكية مفرطة تعزل الفرد في داخل قوقعته الرقمية والمادية. أدى "تسليع" الوقت والترفيه إلى تراجع المساحات المخصصة للقراءة الجادة، وارتداد دور السينما التقليدية والمسارح، والأنشطة المعرفية التي تتطلب تفرداً وتأملًا، لصالح

فيلي :

تغلغت فلسفة الاستهلاك الحديثة بعمق في بنية المجتمعات المعاصرة، محولة إياها من مجتمعات منتجة أو حافظة للتقاليد الثقافية والاجتماعية إلى أسواق مفتوحة تقاس فيها قيمة الأفراد بقدرتهم الشرائية ومعدلات إنفاقهم. ولم تقتصر هذه التحولات على الجانب الاقتصادي فحسب، بل أعادت تبويب النظم الاجتماعية والنفسية والأخلاقية للإنسان المعاصر.

بين بريق السلع وعتمة الوعي:

رحلة المجتمع من عبق الثقافة إلى صحراء الاستهلاك



رحلة المجتمع من عبق الثقافة إلى صحراء الاستهلاك

الموضة والمظاهر السطحية. تراجع الدعم الحكومي والمؤسسي للمؤسسات الثقافية التاريخية، وغياب التخطيط الحضري الذي يخصص مساحات عامة مجانية للحدائق والثقافة والمسارح، دفع الشباب رغماً عنهم نحو الفضائيات التجارية المغلقة كالمولات والمقاهي. وهيمنة "الخوارزميات" وشبكات التواصل الاجتماعي على أوقات الفراغ أدى إلى تفكيك القدرة على التركيز الطويل، مما جعل قراءة كتاب جاد

أو متابعة عرض مسرحي كامل أمراً شاقاً بالنسبة لجيل نشأ على المحتوى السريع والمجزأ. تسبب هذا التحول في عزلة النخب التي باتت تكتب لنفسها أو في داخل أبراج عاجية رقمية، عاجزة عن مد جسور حقيقية مع جيل جديد غرقت اهتماماته في معركة تأمين العيش اليومي واللهاث خلف مظاهر افتراضية تفرضها ثقافة السوق. لم يتبق لدينا لاستعادة تلك الحيوية الثقافية

المفقودة، وترميم ما هدمته آلة الاستهلاك واسترجاع الروح الاجتماعية والثقافية، بعد أن غاب دور الأحزاب السياسية الوطنية التي كانت تستقطب الشباب في الماضي، لم يبق لنا سوى الوصول إلى فعل تكافلي يربط جهود الفرد والمجتمع ومؤسسات الدولة لمواجهة زحف الثقافة الاستهلاكية، وتبرز أهمية هذه الإجراءات بالتزامن مع التحضيرات للموسم الدراسي الجديد وما يحمله من فرص لإعادة صياغة واجهة

" لم يتبق لدينا لاستعادة تلك الحيوية الثقافية المفقودة، وترميم ما هدمته آلة الاستهلاك واسترجاع الروح الاجتماعية والثقافية، بعد أن غاب دور الأحزاب السياسية الوطنية التي كانت تستقطب الشباب في الماضي "

الوعي لدى الأجيال الناشئة. ومع انطلاق العام الدراسي، يتعين على إدارات المدارس والمعلمين وضع خطط لتنظيم سفريات دورية إلى البساتين، والمناطق الأثرية، والمتاحف، والمعارض الفنية، لتوسيع مدارك الأطفال وربطهم بطبيعتهم وتراثهم بعيداً عن أجواء الصفوف المغلقة والشاشات الرقمية. وتقع على عاتق المؤسسات الإعلامية مسؤولية إنتاج برامج تسلط الضوء على النماذج الإيجابية والمبادرات الثقافية والبيئية، في حين يمكن للمثقفين تفعيل دورهم عبر منظمات المجتمع المدني لإطلاق ورش عمل، وندوات، وحلقات نقاشية تحاكي هموم الشباب وتبتعد عن النخبوية المغلقة، وهنا يمكن القول، أن بعض النشاطات الثقافية والفنية في شارع المتنبي ببغداد تؤدي دوراً إيجابياً لاسيما في تعريف الأطفال على الفن والثقافة، ولكنها مقصورة على يوم واحد هو الجمعة، ومن الواجب إغماها على شتى المناطق وفي معظم الأوقات. ويمكن الدمج بين التكنولوجيا والكتاب بالاستفادة من الفضاء الرقمي عبر تنظيم مسابقات تفاعلية للكتب الإلكترونية، ومعارض افتراضية تتكامل مع معارض الكتاب الورقي التقليدية، لجذب الجيل الجديد عن طريق رغبته وأدواته المفضلة مع الحفاظ على عمق القراءة الجادة. ولا يمكن فصل الانحسار الثقافي عن الوضع الاقتصادي؛ إذ تشكل سياسات خفض معدلات الفقر، وخلق فرص عمل حقيقية للشباب، وتوفير البنى التحتية للمؤسسات الثقافية والترفيهية كالحدايق والمتنزهات، والمسارح والمكتبات العامة المجانية، الركيزة الأساسية لتمكين الفرد من التفكير بما هو أبعد من تأمين لقمة العيش. إن تضافر هذه الخطوات كفيل بتدريجياً بإيقاف الآلة الاستهلاكية وإعادة الاعتبار للمساحات الإنسانية المشتركة التي تصنع الوعي والجمال، التي تعد من أساسيات السعادة البشرية.



بعد الطيف..

هل يؤدي فقدان الثقة بالمصارف لـ"أزمة سيولة"؟

■ فيلي

يطمئن متخصصون بالاقتصاد، بأن أموال المودعين في المصارف العراقية لا تواجه أي خطر، في ظل المعطيات المتاحة حتى الآن، أو أي مؤشرات تستدعي فرض قيود شاملة على السحوبات، لكنهم أشاروا في نفس الوقت، إلى أن أزمة مصرف "الطيف الإسلامي" أعادت فقدان الثقة بالقطاع المصرفي إلى الواجهة، وأن انتشار المخاوف والشائعات قد يتحول بحد ذاته إلى مصدر ضغط على السيولة.

وفي أحدث موقف، أكد البنك المركزي العراقي، أن حقوق مودعي مصرف "الطيف الإسلامي" محفوظة، وأن فرض الوصاية عليه لمدة 18 شهراً إجراء رقابي ووقائي "لا يعني إفلاسه". وأشار إلى أنه يعمل مع الوصي عماد محمد حمد على تعزيز السيولة وتنظيم عمليات السحب والوفاء بالالتزامات بصورة تدريجية، مع إعطاء الأولوية لرواتب الموظفين الموطنة لدى المصرف. وجاء ذلك بعد احتجاجات شهدتها

العاصمة بغداد والبصرة (أقصى جنوب البلاد) منذ الأحد الماضي، على خلفية توقف أو تقييد عمليات السحب وبعض الخدمات المصرفية. وعن مدى وجود مخاطر عامة على ودائع العراقيين واحتمال فرض قيود على السحوبات، يقول المستشار المالي والاقتصادي لرئيس الوزراء العراقي، مظهر محمد صالح، إن سلامة الودائع واستقرار الجهاز المصرفي يمثلان أولوية للجهات الرقابية.

ويرى صالح خلال حديثه لمجلة "فيلي"، أن المؤشرات المتاحة لا تظهر في الوقت الراهن ما يستدعي القلق بشأن قدرة الجهاز المصرفي عموماً على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين.

ويوضح أن الجهات الرقابية تتابع بصورة مستمرة مستويات السيولة والملاءة وكفاية رأس المال وجودة الأصول، إلى جانب مخاطر الائتمان والسيولة والسوق وإدارة الأصول والمطلوبات.

ويؤكد أن المصارف مطالبة بالاحتفاظ بمستويات مناسبة من الأصول السائلة تمكّنها من تلبية الالتزامات قصيرة الأجل وطلبات السحب والتحويل.

ويؤكد المستشار الحكومي مجدداً عدم وجود، وفق المعطيات الحالية، مؤشرات عامة تستدعي اللجوء إلى إجراءات استثنائية بشأن السحوبات، داعياً المواطنين إلى الاعتماد على البيانات الرسمية وعدم الانجرار وراء الشائعات.

كما يشدد على أن حماية أموال المودعين وتعزيز الثقة بالجهاز المصرفي يمثلان ركناً أساسياً للاستقرار النقدي والمالي.

وحاولت مجلة "فيلي"، التواصل مع البنك المركزي العراقي، والحصول على أجوبة لأسئلة عديدة، لكن أغلب المسؤولين فيه رفضوا الإدلاء بأي تصريح.

مخاطر متفاوتة لكن الباحث في الشأن الاقتصادي، أحمد عيد، يرى أن غياب قرارات رسمية بفرض قيود عامة لا يعني بالضرورة أن جميع المصارف العراقية تتمتع بالمستوى نفسه من الاستقرار.

ويقول عيد لمجلة "فيلي"، إن المخاطر تختلف من مصرف إلى آخر بحسب مركزه المالي وحجم السيولة وقدرته على الوفاء بالتزاماته.

ويلفت إلى أن بعض المصارف التي تواجه مشكلات مالية أو إجراءات رقابية قد تواجه صعوبات مؤقتة في تلبية طلبات السحب، من دون أن يعني ذلك تعميم الحالة على القطاع بأكمله.

ويضيف أن العراق يعاني أساساً من ضعف السيولة المصرفية المرتبط جزئياً باكتناز المواطنين جزءاً كبيراً من أموالهم خارج الدائرة المصرفية نتيجة ضعف الثقة.

ويحذر من أن انتشار المخاوف والشائعات قد يؤدي إلى سحبيات واسعة تضغط على السيولة حتى في المصارف التي لا تعاني مشكلة جوهرية.

إصلاح يحيي المودعين ويتفق الخبير الاقتصادي، أحمد عبد ربه، مع أهمية التمييز بين الإجراءات الرقابية والإفلاس، قائلاً إنه لا توجد مؤشرات تستدعي القلق من تعرض مدخرات المودعين لخسائر مفاجئة، وإن الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي تستهدف حماية الأموال واستقرار الجهاز المصرفي.

ويرى عبد ربه خلال حديثه إلى مجلة "فيلي"، أن ما يحدث يأتي ضمن خطة إصلاح مصرفي أوسع تقوم على تقييم المصارف وفق معايير الحوكمة والامتثال وإدارة المخاطر والشفافية، مع فتح مسارات أمام المؤسسات المصرفية بين الاستثمار بشكل مستقل أو الاندماج أو الخروج من السوق. وكان البنك المركزي العراقي قد أعلن في شباط/فبراير 2026 أن المصارف الخاضعة لبرنامج الإصلاح ستسلك أحد هذه المسارات، في خطوة تعكس اتجاهها لإعادة تشكيل القطاع وتقليص عدد المؤسسات غير القادرة على استيفاء المتطلبات الجديدة.

ويقول عبد ربه إن الحديث عن قيود عامة على السحوبات لا ينبغي ربطه تلقائياً ببرنامج الإصلاح، مشيراً إلى تأكيد البنك المركزي أن ضمان وصول المودعين إلى أموالهم يمثل أولوية، وأن المصارف المجازة تشارك في منظومة ضمان الودائع.

وتأتي هذه الإجراءات الإصلاحية في وقت يواجه فيه القطاع المصرفي العراقي تحدياً أوسع يتعلق بالسيولة والثقة، في ظل ضغوط على بعض المصارف للوصول إلى الدولار والنظام المالي الدولي، واستمرار احتفاظ المواطنين بجزء كبير من أموالهم خارج الجهاز المصرفي.

كما تجري هذه الإجراءات بالتزامن مع برنامج ينفذه البنك المركزي العراقي لإعادة هيكلة القطاع بالتعاون مع شركة "أوليفر وايمان" العالمية للاستشارات الإدارية، بهدف تعزيز الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال للمعايير المالية الدولية.

المستدامة، شريطة وضع ضوابط تحافظ على الموارد الطبيعية والنباتات والحياة البرية في المناطق الصحراوية. وتابع ياسين، قائلاً إن تحويل هذه الإمكانيات إلى قطاع سياحي فعلي يتطلب إطاراً مؤسسياً واضحاً، بمشاركة هيئة السياحة ووزارات البيئة والداخلية والنقل ومجالس المحافظات المعنية، فضلاً عن القطاع الخاص والمجتمع المحلي والمنظمات البيئية والثقافية.

ومن بين المقترحات المطروحة تأسيس وحدة متخصصة بتطوير السياحة الصحراوية في هيئة السياحة، إلى جانب وضع نظام ترخيص للمخيمات الصحراوية وشركات رحلات المغامرة وأدلاء الصحراء. كما يتطلب النشاط تنظيم عمليات التخييم وركوب الجمال والرحلات الصحراوية ورحلات مراقبة النجوم، بما يضمن متطلبات السلامة والتأمين والتدريب.

وتبرز أمام القطاع الخاص فرص للاستثمار في شركات السياحة البيئية والمغامرات، والمخيمات الصحراوية والفنادق البيئية، فضلاً عن خدمات النقل واللوجستيات داخل المناطق الصحراوية.

ويقترح كذلك إنشاء لجنة تنسيق تضم الجهات الحكومية والمحافظات والقطاع الخاص والمجتمع المحلي والمنظمات البيئية والثقافية، مع اعتماد مؤشرات أداء لقياس أثر السياحة الصحراوية، ونظام لتصنيف وترخيص المخيمات والرحلات، فضلاً عن إجراء مراقبة بيئية وأمنية دورية.

وتأتي هذه المقترحات ضمن توجه أوسع لهيئة السياحة لتنوع المنتج السياحي العراقي، إذ تتضمن الرؤية السياحية المعلنة أهدافاً لاستقطاب السياح وتطوير المواقع الأثرية والتراثية والثقافية والدينية والطبيعية، مع التركيز على التكامل والاستدامة والجودة.

وبينما تمتلك الصحراء العراقية مقومات طبيعية واسعة، فإن تحويلها إلى وجهة سياحية يتطلب الانتقال من الرحلات المحدودة والمبادرات الفردية إلى منتجات سياحية منظمة، مدعومة بالبنية التحتية والتشريعات والاستثمار، بما يجعل الصحراء أحد المسارات الجديدة لتنوع السياحة في العراق.

الموجهة للسياح في تلك المناطق. وأشار إلى أن النشاطات الموجودة حالياً تقتصر في الغالب على رحلات فردية أو تنظمها منظمات محلية وعالمية، إلى جانب أنشطة تصوير الطبيعة والصحراء من قبل هواة.

ورأى ياسين أن الصحراء العراقية توفر مقومات متعددة يمكن تحويلها إلى منتجات سياحية قابلة للتسويق، مستفيدة من تنوعها الطبيعي الذي يشمل الوديان والتلال والصخور والكثبان الرملية والسماء الصافية، فضلاً عن إمكانية مشاهدة النجوم بعيداً عن التلوث الضوئي.

وتشمل أبرز المنتجات المقترحة التخييم الصحراوي، سواء التقليدي أو الفاخر، وإنشاء خيام مجهزة بخدمات سياحية وبرامج ليلية تتضمن الطعام المحلي والموسيقى، كما يمكن تطوير السياحة الفلكية من خلال تنظيم برامج لمشاهدة النجوم والكواكب، والاستعانة بأدلاء متخصصين في علم الفلك، واختيار مواقع بعيدة عن مصادر التلوث الضوئي. وتتضمن المنتجات المقترحة أيضاً رحلات المشي والتسلق عبر الوديان والكثبان الرملية، مع توفير مرشدين محليين ومحطات استراحة، إلى جانب سياحة المغامرة التي تشمل ركوب الدراجات الصحراوية والتزلج على الرمال وسباقات الكثبان بمركبات الدفع الرباعي.

ولا تقتصر السياحة الصحراوية على الطبيعة والمغامرة، إذ يمكن أن تشمل السياحة الثقافية والقبلية من خلال زيارة المجتمعات البدوية والتعرف على أنماط الضيافة التقليدية والعروض الفلكلورية والطبخ المحلي والحرف اليدوية، فضلاً عن تنظيم ورش للتصوير الصحراوي عند الشروق والغروب، وتصوير الحياة البرية، وإقامة دورات متخصصة وإنتاج أفلام وثائقية وبرامج جغرافية.

كما أكد المتحدث باسم هيئة السياحة أن تطوير السياحة الصحراوية يمكن أن يساهم في خلق فرص عمل للمجتمعات المحلية في المناطق النائية، إلى جانب دعم الاقتصاد المحلي وتنويع مصادر الدخل.

ويرتبط هذا النوع من السياحة، بحسب الرؤية المقترحة، بمفهوم السياحة البيئية

وقال المتحدث باسم هيئة السياحة في وزارة الثقافة والسياحة والآثار، علي ياسين، لمجلة "فيلي"، إن السياحة الصحراوية ما تزال في مرحلة أولية، لكنها بدأت تحظى باهتمام متزايد ضمن خطط التنويع السياحي.

وأوضح ياسين، أن المناطق الصحراوية العراقية تمتلك موارد طبيعية وثقافية فريدة، إلا أن هذا النوع من السياحة يفتقر حتى الآن إلى إطار استثماري وسياحي منظم، فضلاً عن محدودية المنتجات والخدمات

السياحة الصحراوية في العراق..

ثروة طبيعية تنتظر الاستثمار

فيلي

تتجه السياحة العراقية إلى البحث عن أنماط جديدة لتنويع المنتج السياحي، من بينها السياحة الصحراوية التي ما تزال في مراحلها الأولى، رغم امتلاك العراق مساحات واسعة ومواقع طبيعية وثقافية يمكن أن تشكل مقصداً للسياح، ولا سيما في محافظات الأنبار والمثنى والنجف وكربلاء وذي قار.



منذ اندلاع الحرب العراقية الإيرانية عام 1980، مروراً بحرب الخليج الثانية عقب اجتياح العراق للكويت عام 1990، وصولاً إلى حرب عام 2003 والتدخل العسكري للتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، ومن ثم التنظيمات الإرهابية ومخلفاتها، تراكمت الألغام والمخلفات الحربية في مساحات واسعة، ولا سيما في المناطق الحدودية والصحراوية.

وفي البادية العراقية، لا تبدو الأرض دائماً كما هي؛ فقد تكون المساحة التي يبحث فيها الراعي عن الماء والمرعى، أو التي يسلكها المزارع للوصول إلى أرضه، ميداناً لمخلفات حرب لم تنته آثارها بعد. والأسوأ أن بعض هذه الألغام والمخلفات قد تتحرك بفعل السيول والفيضانات، فتظهر في أماكن لم تكن معروفة سابقاً بأنها ملوثة.

وبينما تكشف الأرقام الرسمية عن آلاف الضحايا ومساحات واسعة ما تزال ملوثة، يواصل العراق مواجهة إرث حروب مضى على بعضها أكثر من أربعة عقود، في معركة مختلفة هذه المرة؛ معركة إزالة ما تركته الحروب خلفها، وإنقاذ أرواح ما زالت مهددة بخطر مدفون تحت الأرض.

35 ألف ضحية

وتكشف بيانات وزارة البيئة حجم المشكلة التي ما تزال تواجه العراق، إذ بقيت مساحات واسعة من الأراضي ملوثة بالألغام والمخلفات الحربية، فيما لا تزال عمليات المسح والتطهير مستمرة في عدد من المناطق. ويقول مدير إعلام مديرية شؤون الألغام في وزارة البيئة، مصطفى حميد، لمجلة "فيلي"، إن "المساحة المتبقية من الأراضي الملوثة بالألغام والمخلفات الحربية تبلغ بحدود 2400 كيلومتر مربع، فيما يجري العمل حالياً على نحو 300 كيلومتر مربع منها".

ويوضح أن "البصرة تصدر المحافظات العراقية من حيث المناطق الأكثر تلوثاً بالألغام والمخلفات الحربية"، مبيناً أن "الأشرطة الحدودية التي كانت في وقت سابق ساحات للحروب تعد من أخطر المناطق المتأثرة بهذا النوع من التلوث".



٣٥ ألف ضحية..

مخلفات الحروب تواصل حصد أرواح العراقيين

فيلي :



تنتهي الحرب، وتتوقف المدافع، ويعود الجنود إلى ثكناتهم، لكن في العراق لم تنتهِ الحرب بالنسبة لآلاف المدنيين؛ فالألغام ومخلفات المعارك بقيت كامنة تحت الأرض، تنتظر خطوة عابرة أو عجلة مركبة أو راعياً يبحث عن مرعى لقطيعه.



ف

" السيول القادمة من المرتفعات خلال موسم الشتاء تؤدي إلى جرف الألغام ونقلها إلى مناطق أخرى، وقد تصل أحياناً إلى عشرات الكيلومترات"، مؤكداً أن "الألغام ما تزال تشكل خطراً حقيقياً على السكان".

عشرات الكيلومترات"، مؤكداً أن "الألغام ما تزال تشكل خطراً حقيقياً على السكان". ويشير شامل إلى أنه "منذ انتهاء الحرب العراقية الإيرانية عام 1988 وحتى الآن، ما تزال الناحية تسجل حوادث وفاة وإصابات جراء انفجار الألغام"، مبيناً أن "آخر حادث وقع خلال شهر نيسان/ أبريل من العام الحالي، وأدى إلى وفاة أحد الأشخاص". ويضيف أن "بعد عام 2003، باشرت بعض المنظمات الإنسانية الدولية بالكشف عن الألغام وتطهير الأراضي، إلا أن إمكانياتها كانت محدودة، لذلك فإن مساحة الأراضي التي جرى تطهيرها ما تزال قليلة جداً مقارنة بالمساحات الملوثة بالألغام". ويؤكد شامل أن "مساحات واسعة من أراضي الناحية ما تزال غير مطهرة، وهي مناطق يحظر الدخول إليها"، موضحاً أن ذلك "يحرم المزارعين والرعاة من الوصول إليها، رغم أن بعضها يعد من أخصب الأراضي وتوجد فيه عقود زراعية، إلا أن الخوف من الألغام يمنع استغلالها". ويحسب شامل، فإن وجود الألغام يعيق أيضاً إقامة المشاريع في المناطق الملوثة، رغم أن بعضها يمثل مناطق ذات مقومات جذب سياحي.

ويشدد شامل على أن "مشكلة الألغام في ناحية الطيب تحتاج إلى جهود أكبر وعمليات مسح وتطهير شاملة، نظراً لاتساع المساحات الملوثة واستمرار خطر الألغام على السكان والتنمية الزراعية والسياحة في المنطقة". وتظهر هذه الشهادات، إلى جانب بيانات وزارة البيئة، أن مشكلة الألغام والمخلفات الحربية في العراق لم تعد مجرد إرث من حروب سابقة، بل ما تزال ملفاً إنسانياً وتنموياً مفتوحاً، في ظل بقاء مساحات واسعة ملوثة واستمرار تسجيل الضحايا، فضلاً عن تأثير التلوث في الزراعة والرعي والاستثمار والمشاريع والسياحة، خصوصاً في المناطق الحدودية والصحراوية والعاملين فيها، سواء على الحدود أو في معامل الحصى أو موظفي شركة نفط ميسان، هي مشكلة الألغام التي ما تزال موجودة منذ الحرب العراقية الإيرانية.

ولا يقتصر خطر المخلفات الحربية على بادية المثنى، إذ ما تزال ناحية الطيب شرقي محافظة ميسان، المحاذية للحدود الإيرانية، تواجه مخاطر كبيرة بسبب حقول الألغام والمقنونات التي خلفتها الحرب العراقية الإيرانية. ويقول قائممقام قضاء العمارة، مركز محافظة ميسان، رائد شامل، لمجلة "فيلي"، إن "من أبرز المشاكل التي تواجه أبناء ناحية الطيب والعاملين فيها، سواء على الحدود أو في معامل الحصى أو موظفي شركة نفط ميسان، هي مشكلة الألغام التي ما تزال موجودة منذ الحرب العراقية-الإيرانية". ويضيف أن "حقول الألغام ومخلفات الحرب تمتد على طول الشريط الحدودي وبأعماق ومسافات متفاوتة، تصل في بعض المناطق إلى كيلومترات عدة"، مشيراً إلى "عدم توفر خرائط دقيقة تحدد مواقع جميع الألغام". وبلغت إلى أن "السيول القادمة من المرتفعات خلال موسم الشتاء تؤدي إلى جرف الألغام ونقلها إلى مناطق أخرى، وقد تصل أحياناً إلى

بصية وفي تصريح لمجلة "فيلي"، يقول مدير ناحية بصية في محافظة المثنى، هايف صالح مزهر، إن الناحية شهدت تقدماً ملحوظاً في ملف إزالة الألغام والمخلفات الحربية، بعد عقود من التلوث الذي خلفته الحروب، مبيناً أن عمليات التطهير شملت نحو 180 كيلومتراً مربعاً من الأراضي الملوثة. ويوضح مزهر لمجلة "فيلي"، أن "نسبة الوفيات والإصابات قبل الشروع بعمليات التطهير كانت تصل إلى 37 حالة بين متوف ومصاب، إلا أنها انخفضت بصورة ملحوظة نتيجة حملات التوعية التي نفذتها المنظمات غير الحكومية، إلى جانب تنظيف مساحات واسعة من الألغام وتحديد المناطق غير المطهرة بعلامات تحذيرية تشير إلى خطورتها". ويضيف أن "بعض المناطق الملوثة بالألغام دخلت ضمن أعمال الاستكشاف النفطي، حيث تقوم شركات النفط برفع الألغام ضمن مسارات الطرق الخاصة بعملياتها". ألغام تتحرك مع السيول

ويضيف أن "آلاف الأشخاص سقطوا بين قتيل ومصاب ومعاق جراء هذه المخلفات، وقد تعود بعض الإحصاءات إلى عام 2021، فيما يعتقد أن العدد الإجمالي للضحايا تجاوز حالياً 4500 شخص". ويشير الجشعي إلى أن "أجزاء واسعة من بادية المثنى لا تزال غير جاهزة أو غير منظفة، ولم تخضع للمسح الكامل من مخلفات الحرب"، لافتاً إلى أن مديرية بيئة المثنى ومديرية الدفاع المدني، بالتعاون مع منظمة (MBA)، عملت على مدى نحو عقدين على إزالة المخلفات ومسح مساحات واسعة من البادية. وبلغت إلى أن "هناك مساحات ملوثة لا تزال خارج نطاق أعمال المسح والإزالة، ولم تصل إليها الجهات الحكومية والمنظمات المعنية حتى الآن"، معرباً عن أمله في أن "يشهد عام 2028 الانتهاء من إزالة هذا الشبح المرعب الذي ما يزال يلقي بظلاله على بادية محافظة المثنى، وتخليصها من مخلفات الحرب بشكل كامل".

يهدف تحديد المناطق الملوثة وحجم التلوث فيها، نافياً وجود مناطق متروكة من دون متابعة، مع استمرار عمليات المسح والكشف. أكثر من 4500 ضحية وفي محافظة المثنى، يقول أحمد الجشعي، من تجمع حماية البيئة والتنوع الإحيائي، إن بادية المحافظة تعد من أكثر المناطق تضرراً بمخلفات الحروب، مبيناً أن حرب الخليج الثانية عام 1991 خلفت آلاف الضحايا بين قتيل ومصاب ومعاق. ويوضح الجشعي لمجلة "فيلي" أن الطائرات الأميركية ألقت خلال الحرب آلاف الأطنان من المخلفات الحربية في مناطق واسعة من بادية المثنى. ويبين أن هذه المخلفات تضمنت ألغاماً وصواريخ غير منفجرة، إضافة إلى أنواع متعددة من القنابل، بينها الشريطية والعنقودية والكروية، فضلاً عن مخلفات الجيش العراقي السابق الذي انسحب من الكويت بعد معارك عام 1991.

ويضيف أن "العراق ما يزال يضم حقول ألغام ومخلفات حربية في المناطق الحدودية مع عدد من دول الجوار، بينها السعودية وإيران والكويت"، لافتاً إلى أن "الألغام والمخلفات الحربية قد تتحرك أو تظهر على سطح الأرض نتيجة السيول والفيضانات". وبشأن أعداد الضحايا، يبين حميد أن "عدد ضحايا الألغام والمخلفات الحربية في العراق يقدر بحدود 35 ألف شخص، بين مصاب ومتوف". ويشير إلى أن "التقنيات الحديثة والطائرات المسيّرة لها دور مهم في عمليات الكشف عن الألغام، إلا أن استخدامها لم يعتمد معيارياً حتى الآن". ويتابع أن "جهات عدة تعمل مع العراق في ملف إزالة الألغام والمخلفات الحربية، من بينها وزارات الدفاع والداخلية والحشد الشعبي، فضلاً عن الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية المحلية والدولية". ويؤكد حميد أن "الفرق المختصة تواصل إجراء المسوحات الميدانية بصورة مستمرة،

مجمعات بغداد "العريقة".. إهمال متراكم أثر على بيع وشراء الشقق فيها

فيلبي:

بعد عقود على تشييد عدد من المجمعات السكنية في بغداد، والتي مثل بعضها منذ سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي واجهات عمرانية بارزة في العاصمة، تواجه تلك المجمعات اليوم مشاكل متراكمة في الصيانة والخدمات، انعكست على حياة سكانها وعلى الإقبال على البيع والإيجار فيها.



الخدمات.

وتوضح "نسهر أحياناً حتى الفجر من أجل الحصول على الماء وملء الخزانات، كما نعاني من طفق المجاري في فصل الشتاء، أما الكهرباء الوطنية فوصولها محدود". وتضيف أن الأهالي تقدموا بشكاوى متكررة إلى إدارة المجمع والجهات المعنية، لكن المشكلات ما تزال قائمة.

وتشير إلى أن بعض بنايات المجمع لا تضم مصاعد، ما يضطر سكان الطوابق العليا إلى استخدام السلالم، فيما يعتمد السكان أحياناً على إنارة فردية للممرات عند انقطاع الكهرباء.

وتقول إن مشكلة وصول المياه تكون أكثر حدة في الطوابق العليا.

بدوره يقول المواطن عمر لطيف من سكنة حي السلام أيضاً، إن مجمع حي السلام السكني، الذي بني في ثمانينيات القرن الماضي أصابه الإهمال، بدءاً من عدم شمول تلك المجمعات بالخدمات التي تقدمها أمانة بغداد في رفع النفايات، واقتصارها على خدمات التي لا يمكن أن تغطيه بالكامل، إضافة إلى شمولها بالقطع المبرمج حتى في فصل الصيف بعد أن كانت تشمل بالاستثناء من الساعة الثانية عشر ليلاً إلى السادسة صباحاً بسبب الخرسانة التي بنيت بها هذه المجمعات والتي تحتفظ بالحرارة ليلاً ونهاراً.

ويضيف لمجلة "فيلبي"، أن تلك المجمعات شملت بقطوعات المياه رغم أنها تمتلك مشاريع ماء لوحدها بعيداً عن مناطق العاصمة، ناهيك عن القدم الذي أصاب أغلب العمارات والذي تسبب بتهالك البنى التحتية والمجاري وخدمات الماء والكهرباء دون أن تكون هنالك أية خدمات تقدم من الدوائر المعنية.

ويلفت لطيف إلى وجود اشتراكات شهرية تعطى للجمعية بهذا المجمع تتعلق بالتنظيف ورفع النفايات بمقدار 10 آلاف دينار شهرياً، وأي نشاط تقوم به أي شقة يتم أخذ الموافقة من الجمعية مقابل 25 ألف دينار، وتشمل الأنشطة على سبيل المثال بناء حديقة أو إضافة كرفان أو غير

ذلك.

من جانبه، يقول المهندس المتخصص في مجال العمارة عبد الحسين الراضي، لمجلة "فيلبي"، إن الصيانة في عدد من العمارات السكنية القديمة باتت محدودة، ما انعكس على مستوى الخدمات وعلى الإقبال على بعض الوحدات السكنية. ويؤكد أن "مرور 20 عاماً أو أكثر على إنشاء العمارة لا يعني أنها أصبحت غير صالحة للسكن، لأن العمر الإنشائي للبناء قد يمتد لعقود طويلة إذا استمرت أعمال الصيانة والفحص الدوري بصورة صحيحة".

وتبين أن "المشكلة تبدأ عندما تترك الأجزاء المشتركة في البناية من دون صيانة، مثل شبكات المياه والصرف الصحي والواجهات والأسطح والمصاعد والمنظومات الكهربائية، إذ يؤدي إهمالها إلى تراكم الأعطال وارتفاع كلفة معالجتها".

ويلفت الراضي إلى أن بعض المشكلات لا ترتبط بسلامة الهيكل الإنشائي نفسه، موضحاً أن تسربات المياه، على سبيل المثال، إذا استمرت لفترات طويلة من دون معالجة، قد تؤدي إلى أضرار في بعض العناصر الإنشائية.

ويشدد على أهمية إخضاع العمارات والمجمعات القديمة إلى فحوص وصيانة دورية منها الكشف البصري الشامل وفحص الجدران والسقف وفحص مقاومة الخرسانة وفق برامج محددة، بدلاً من الاقتصار على معالجة الأعطال بعد وقوعها.

إلى ذلك، يرى النائب السابق حسين عرب، أنه "في سبيل خدمة ساكني المجمعات وتقديم الخدمات بطريقة سلسة وصحيحة، تتم إدارة مجمعاتهم من خلال انتخابات أمناء السكان، على شكل هيئة انتخابية أو مجموعة، حسب النظام الداخلي وحسب القانون، وتقوم هذه المجموعة بإدارة شؤون المجمعات السكنية".

ويضيف عرب، لمجلة "فيلبي"، أنه بعد عام 2003، تحولت الإدارة من إدارة فاعلة

إلى إدارة سيئة، باستثناء بعض أعضاء الإدارات الذين يعملون في هذه الجمعيات، والذين قدموا خدمات جيدة، إلا أن غالبية الخدمات المقدمة لا ترتقي إلى أن تكون بمستوى خدمة حقيقية.

ويشير إلى أن الدوائر البلدية لا يمكنها أن تتدخل وتقدم خدمات، باعتبار أن هذه الجمعيات تقوم بجني أموال من السكان على شكل خدمات، ومن خلال استئجار المحلات وساحات الوقوف (الباركات) والفضاءات الفارغة.

وبين أن بعض رؤساء الجمعيات السابقين، استولوا على الوحدات السكنية التابعة للدولة، وقاموا بتزوير بعض مستمسكات الجمعيات والشقق السكنية والاستيلاء عليها وتأجيرها ووضعها تحت عنوان الإيجار بالباطن، وثمة الكثير من التفاصيل الخطيرة التي حدثت بعد عام 2003، باعتبار أن الوضع الأمني كان غير مستقر، والإدارة القانونية غير موجودة، وإدارة الجمعيات لم تكن صحيحة.

وينوه إلى أنه "كنا في لجنة العمل النيابي حاولنا إجراء انتخابات للجمعيات، لكن جائحة كورونا منعت إجراءها، وبعدها باشرنا بأن تكون هناك انتخابات، لكن الوضع السياسي لم يسمح بذلك".

ويؤكد، هناك تداخل بين عمل البلدية، إذ لا يستطيعون تقديم الخدمات داخل هذه المجمعات السكنية، باعتبار أنها ليست ضمن قاطع مسؤوليتهم، وإنما ضمن قاطع مسؤولية الجمعية التي تقدم خدمات ضعيفة، وبعض الأماكن والتفاصيل التي تتبع للجمعية تم تأجيرها أو الاستيلاء عليها من خلال الأقارب والأصدقاء والمعارف لرئيس الجمعية، أو معارف مجلس الإدارة. ويوضح أن مجمعات حيفا تعرضت إلى عمليات إرهابية، خصوصاً المجمع الهولندي والمجمع الألماني، وتعرضت الجمعيات إلى جملة من الاعتداءات الإرهابية، وقد تم إعمار شوارع حيفا، بينما لم تعمر البنايات السكنية التي تعرضت إلى هجمات إرهابية، مما أدى إلى تشويه منظر الشارع.

وفي الجانب العقاري، يقول مختصون

سنة 1983، ومجمع حي السلام تم إنشاؤه 1985 فيما شيدت مجمعات أخرى خلال الفترة نفسها، في حين نفذت مشاريع سكنية أحدث بعد عام 2003، من بينها مجمعات في مناطق شمالي بغداد. وفي مجمع حي السلام، تقول دينا ياسر، وهي من سكنة المجمع، لمجلة "فيلبي"، إن السكان يعانون من تراجع كبير في

ويربط مختصون هذا التراجع، إلى تداخل المسؤوليات بين الجهات الحكومية والخدمية وإدارات المجمعات والسكان، ولا سيما فيما يتعلق بصيانة الأجزاء المشتركة وشبكات المياه والمجاري والمصاعد والمنظومات الكهربائية.

ويعود إنشاء مشروع مجمع الصالحية إلى أواخر سبعينيات القرن الماضي وانجز في

وتعد مجمعات الصالحية وحي السلام (حي صدام سابقاً) وزيونة وشارع حيفا، من أبرز المجمعات السكنية التي ارتبطت بمرحلة التوسع العمراني التي شهدتها بغداد خلال العقود الماضية، إلا أن أجزاء منها تعاني اليوم، بحسب سكان ومختصين، من تراجع مستوى الصيانة وتقادم البنى الخدمية المشتركة.



« غياب الكهرباء

الوطنية أو ضعف

الصيانة وارتفاع

أجور الخدمات يجعل

المستأجر أكثر تردداً

في اختيار الشقة، حتى

لو كان بدل الإيجار

أقل .. »

ولا سيما خلال فصل الصيف وخاصة في الطوابق العليا، إلى جانب مشكلات في الكهرباء وبعض الخدمات الأخرى، وهي عوامل يقول سكان إنها أثرت في ظروف السكن داخل المجمعات.

من جهتها، تنفي أمانة بغداد مسؤوليتها القانونية عن صيانة الأبنية داخل المجمعات السكنية.

ويقول المتحدث باسم الأمانة عدي الجنديل، لمجلة "فيلي"، إن "مجمعات حي السلام وزينة والصالحية وشارع حيفا وغيرها تعد من المجمعات العريقة التي كانت خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي رموزاً معمارية وحضارية وعلامات فارقة في العاصمة".

ويضيف أن "ترك أعمال الترميم والصيانة في هذه المجمعات أدى إلى تراجع أوضاعها بمرور السنوات".

ويؤكد أن صيانة الأبنية لا تقع وفق الأطر القانونية المعمول بها، ضمن مسؤولية أمانة بغداد، مشيراً إلى أن المجمعات كانت تضم مجالس خدمية ينتخبها السكان وتتولى أعمال الصيانة والترميم وتنظيم بعض الخدمات المشتركة.

هذه الشقق بمليون دينار شهرياً.

ويضيف: تعاني من تأخر في عمليات بيع وتأجير هذه الشقق، لأن الشخص الذي يبحث عن سكن لا ينظر إلى مساحة الشقة أو موقعها فقط، وإنما يبحث عن مقومات السكن الأساسية، وفي مقدمتها الماء والكهرباء والخدمات البلدية والصيانة والأمن وغيرها، وعندما تراجع هذه الخدمات، فإن الشقة تصبح عملياً بمستوى البيت السكني العادي في المنطقة، وبالتالي يقارن المشتري أو المستأجر بينها وبين البدائل المتاحة، وهو ما يؤثر في حجم الطلب عليها وقيمتها السوقية.

ويلفت إلى أن "شقق حي السلام (حي صدام سابقاً)، فإن أسعار البيع لا تختلف عن أي عقار آخر، حيث يصل سعر الشقة بهذا الحي إلى 200 مليون دينار إن كانت محدثة، أما إن

لم تكن محدثة فيكون سعرها أقل بمقدار 30 مليون دينار.

ويشير إلى أن عمليات البيع بطيئة إذ يمكن أن تتأخر الشقة المعروضة للبيع عدة سنوات بسبب عدم وجود طلب عليها، لسوء الخدمات بهذا الحي.

وفي مجمعات شارع حيفا الذي بني خلال الفترة من عام 1981 إلى عام 1985، تحدث بعض السكان سابقاً عن شح مياه الشرب،

500-600 ألف دينار، بينما كان إيجارها يصل إلى 900 ألف دينار عام 2020، أما الشقق التي تصل مساحتها إلى 132م²، فيبلغ إيجارها الشهري حالياً 750 ألف دينار، بينما كانت قبل خمسة أعوام تتجاوز عتبة المليون دينار.

وينوه إلى أن الشقة المفروشة تصل إلى نحو 1.250 مليون، بينما تعرض حالياً بعض

موقع المجمع ومستوى الخدمات العامة فيه وحالة الشقة. ويضيف لمجلة "فيلي"، أن الأسعار تختلف عما كانت عليه قبل خمسة أعوام، وهذا ينسحب على الشقق المفروشة والمؤثثة وغيرها.

ويتابع إذا كانت مساحة الشقة بحي السلام تبلغ 113م² يبلغ إيجارها الشهري حالياً بين

مليون دينار بحسب البناية التي تقع بها الشقة، فالمجمع يحتوي على بنايات بألوان مختلفة، مثل البنايات الحمراء والصفراء والزرقاء وكل منها لها سعرها وموقعها.

من جانبه، يؤكد محسن سلمان، وهو صاحب مكتب عقارات في منطقة حي الجهاد، أن بيع أو إيجار أي وحدة سكنية بأحد المجمعات يخضع لعدة أمور، منها

إن تراجع مستوى الخدمات في بعض المجمعات القديمة انعكس على جاذبيتها في سوق البيع والإيجار، خصوصاً مع انتقال جانب من الطلب إلى مجمعات أحدث توفر خدمات أكثر انتظاماً.

ويسجل بعض أصحاب مكاتب العقار تراجعاً واضحاً في أسعار بيع وإيجار الوحدات السكنية لبعض المجمعات قياساً لما كانت عليه الأسعار قبل سنوات.

ويقول أحمد حيدر نجم، صاحب عقار في منطقة العلاوي، إن تراجع مستوى الخدمات في بعض المجمعات السكنية القديمة انعكس على أسعار البيع والإيجار معاً.

ويوضح نجم لمجلة "فيلي"، أن الشقق التي كانت قبل نحو خمس سنوات تحقق عوائد إيجارية أعلى أصبحت اليوم تواجه منافسة من المجمعات الأحدث التي توفر خدمات أفضل.

ويؤكد، أن إيجار الشقق في بعض المجمعات، مثل الصالحية، كان قبل نحو خمس سنوات يتراوح بين 800 ألف إلى مليون دينار شهرياً، فيما تتراوح الإيجارات حالياً في بعض الوحدات بين 600 ألف و750 ألف دينار، وقد تصل إلى نحو مليون دينار أو أكثر للشقق الأكبر أو المفروشة. ويشير إلى أن هناك نوع من الشقق في مجمع الصالحية تسمى شقق العزاب، هذا المجمع مرغوب من قبل البائع والمشتري لأن الإيجار هناك يتم بصورة سريعة لمجموعة من الطلبة بأي سعر كان.

ويضيف أن التراجع في الإيجار لا يشمل جميع الوحدات، وإنما يرتبط بحالة كل بناية ومستوى الخدمات فيها، لافتاً إلى أن غياب الكهرباء الوطنية أو ضعف الصيانة وارتفاع أجور الخدمات يجعل المستأجر أكثر تردداً في اختيار الشقة، حتى لو كان بدل الإيجار أقل.

وينوه إلى أن بيع الشقق في الصالحية يختلف عن الإيجار، إذ أن كلف البيع مازال مرتفعة ولم تهبط إطلاقاً، مؤكداً أن بعض الشقق تصل إلى نحو 400



بالطاقة الكهربائية"، منوها انه "سيتم فتح تطبيق الكتروني لطلبات المواطنين الراغبين باستخدام التكسي الأخضر أسوة بالتطبيقات الموجودة لدى الشركات الأخرى".

ويشير إلى: يتم اعداد دراسة تتضمن الجدوى الاقتصادية والبيئية لهذا المشروع، كما تعمل وزارة النقل على اعداد خطط لتفادي الاخفاقات في المشاريع السابقة على وفق الاهمية.

ونفى مدير اعلام النقل علمه باستيراد مركبات جديدة تعمل بالطاقة الكهربائية لتشغيلها ضمن التكسي الأخضر، مكتفيا بالقول: وزارة البيئة تكلف على دراسة مشروع التكسي الأخضر بشكل دقيق.

وكان مدير عام دائرة التخطيط والمتابعة في وزارة النقل عباس عمران موسى، بحث مع مدير عام الشركة العامة لاقتصاديات الكاربون في وزارة البيئة بحضور ممثلي الشركة العامة لإدارة النقل الخاص، مشروع التكسي الأخضر وآليات الاستفادة من مراتب النقل الخاص في دعم التحول نحو النقل المستدام، وفق بيان رسمي.

يذكر أنه في العام 2024، أطلقت الحكومة السابقة برئاسة محمد شيعان السوداني، مشروع التكسي النهري، الذي وقع على عاتق وزارة النقل، في خطوة لفك الاختناقات المرورية، وتم إنشاء محطات له تربط جانبي العاصمة بغداد الكرخ والرافعة.

لكن المشروع سرعان ما فشل، بعد تحوله إلى جولات نهريّة ليلية بمقابل 25 ألف دينار لكل جولة، وأصبحت المحطات عبارة عن زوارق هدفها جولات للترفيه، رغم أنها تحمل ياقطة المشروع ووزارة النقل.

المشروع الجديد، الذي يضم في خفاياه إدخال آلاف السيارات الكهربائية، ما يزال حتى الآن دون دراسة جدوى واضحة المعالم، بل حسب الموقف الرسمي، فإن قياس تقليل معدلات التلوث وغيرها من الأمور، ستبدأ بعد إنطلاق المشروع.

مصدر مطلع كشف لمجلة "فيلي"، وجود توجه لإبرام عقد حكومي مع شركة سيارات صينية لضخ آلاف السيارات الكهربائية للسوق، بالتزامن مع إنطلاق المشروع.

وأكد أن "استيراد السيارات سيكون عبر عقد ضمني، فالسيارات ستباع بشكل اعتيادي للمواطنين عبر الشركة المستوردة لها، لكن استيرادها هو بدفع حكومي وعبر عقود (داخلية) مع الشركة".

وجاء الإعلان عن المشروع قبل أيام، أي قبل بدء الأزمة الحادة بتوفير البنزين في بغداد، حيث أغلقت أغلب المحطات أبوابها لعدم توفره، وخاصة المحسن منه.

وبحسب رصد سريع لمجلة "فيلي"، فإن بعض السيارات الكهربائية أو الهجينة "الهايبرد"، ارتفع سعرها بمقدار مليون دينار عن ما كانت عليه قبل أزمة البنزين. وتعليقا على هذا المشروع، يقول مدير العلاقات والاعلام في وزارة النقل حسين احمد، أن "العراق بحاجة إلى مشاريع هادفة في مجال النقل لتقليل انبعاثات كاربون، خاصة مع وجود اعداد كبيرة من السيارات في العاصمة بغداد".

ويرى في حديثه لمجلة "فيلي"، أن "مشروع التكسي الأخضر من المشاريع الحيوية الصديقة للبيئة، وتم بالتعاون مع وزارتي النقل والبيئة للاستفادة من المراتب ونصب ألواح شمسية لتزويد المركبات



خفايا وعقود..

ما سر تزامن مشروع

"التكسي الأخضر"

مع أزمة البنزين؟

مشروع جديد ظهر للواجهة، يخص السيارات الكهربائية، عبر إنشاء "مرآب أخضر" يوفر شحن لسيارات الأجرة في العاصمة بغداد، وهذا المشروع الذي تبنته وزارة النقل بالتعاون مع وزارة البيئة، تزامن مع أزمة بنزين حادة تضرب العاصمة وأغلب المحافظات الأخرى.



فيلي :

ما سر تزامن مشروع "التكسي الأخضر" مع أزمة البنزين؟

”

"الهدف أن لا يكون (التكسي الأخضر) مجرد مشروع لاستبدال السيارات، وإنما مشروعاً يمكن قياس أثره باحتساب كمية الوقود التي تم الاستغناء عنها، وكمية الانبعاثات التي تم تجنبها".

توضع خطط رصينة لمعالجة اخفاقها". ويستطرد أنه "كان بالإمكان تحقيق عوائد مالية وتخفيف الاختناقات المرورية لو تم استخدام باصات النقل الجماعي بشكل صحيح، عبر تشغيل العديد من الباصات لمختلف الخطوط والمناطق"، مشيراً إلى أن "الباصات التي تعمل حالياً محدودة وتقتصر على النقل من منطقة البيع إلى باب المعظم وبالعكس، فيما يجب توفير أعداد أكثر من الباصات لتشمل جميع المناطق".

ويفت إلى أن "التكسي النهري لا يكلف أموالاً لصيانة الطرق، ويمكن أن يحقق عوائد مالية فيما لو تم توظيفه للنقل بشكل حقيقي في العاصمة بغداد، وليس لرحلات الزهرة فقط".

ويعرب الدراجي عن أمله في أن "لا يكون مشروع التكسي الأخضر، مشروعاً يصرّف مع المشاريع السابقة المملوكة، إذ لابد من وضع دراسة دقيقة حول جدواه الاقتصادية وفوائده الاجتماعية قبل أي خطة أخرى".

المحسن المستورد.

إلى ذلك، يشير الأكاديمي صادق الدراجي، لمجلة "فيلي"، إلى أن "العاصمة بغداد تعاني من اختناقات مرورية حادة، ومن استهلاك كميات كبيرة من مادتَي الكاز والبنزين وكلها عوامل سلبية ولها تأثير مباشر على البيئة".

ويكمل: لم تتم دراسة الجدوى الاقتصادية من هذه المشاريع قبل تنفيذها، كما لم

المتعلقة بالبنزين بانت تتكرر خلال فترات قصيرة، متسائلين عن أسباب تجددتها، ومطالبين الجهات المعنية بتوضيح أسباب نقص الوقود وإغلاق المحطات.

يشار إلى أن وزارة النفط، وعبر بيان لها، أكدت وجود فارق بين الانتاج من البنزين والاستهلاك، ما خلق الأزمة الحالية، وأيضاً ما فاقمها هو عدم وصول بواخر البنزين

ديسمبر 2025 تجاوز العدد حاجز 8 ملايين. وتصدرت بغداد المحافظات بنحو 3 ملايين سيارة، تلتها أربيل بنحو 982 ألفاً والسليمانية بنحو 721 ألفاً، وفق تلك التقديرات.

وبحسب خبر نشرته مجلة "فيلي"، حول أزمة البنزين في الساعات الماضية، فإن عدد من سائقي السيارات قالوا إن الأزمات

التي تم الاستغناء عنها، وكمية الانبعاثات التي تم تجنبها، وأثر ذلك على نوعية الهواء في المناطق التي يعمل بها المشروع".

يشار إلى أنه في 5 كانون الثاني/يناير 2026، كانت تقديرات مؤسسة "عراق المستقبل" تشير إلى إمكانية تجاوز عدد السيارات في العراق 9 ملايين مركبة بحلول 2030، بعد إعلان مديرية المرور العامة في كانون الأول/

وبالتوجه إلى وزارة البيئة، يقول مدير عام شركة اقتصاديات الكربون في وزارة البيئة، حيدر قاسم الدراجي، (الذي حضر الاجتماع وفق البيان الرسمي) إنه "من الناحية البيئية، يمكن أن يبدأ الأثر الملموس عند إدخال عدة آلاف من سيارات الأجرة الكهربائية إلى الخدمة، والهدف الحقيقي من المشروع، هو الوصول تدريجياً إلى عشرات الآلاف من المركبات الكهربائية، لأن تأثير المشروع على جودة الهواء يصبح أكبر كلما ارتفعت نسبة المركبات الكهربائية".

ويضيف الدراجي في حديثه لمجلة "فيلي": ليس المهم عدد السيارات فقط، وإنما معدل تشغيلها داخل المناطق الأكثر ازدحاماً، وعدد الكيلومترات التي تقطعها يومياً، ونوع المركبات التي يتم استبدالها، لذلك سيجري تقييم الأثر على أساس الانبعاثات التي تم تجنبها فعلياً، وليس على أساس عدد السيارات وحده".

ويؤكد أن "المشروع يمكن أن يبدأ بمرحلة أولى قابلة للقياس، ثم يتوسع تدريجياً وفق نتائج قياس الانبعاثات وجودة الهواء".

وينوه الدراجي إلى أن "المشروع يُبنى على أساس بيئي واضح، ولكن لا نريد أن نستبق الإجراءات الفنية أو ننسب إلى وزارة البيئة دراسة لم تُعلن رسمياً بعد"، مؤكداً أن "وزارة البيئة تمتلك منظومة لرصد نوعية الهواء والانبعاثات في بغداد، وتشمل الملوثات الناتجة عن مصادر متعددة، ومنها عوادم المركبات، ولذلك سيكون من الممكن بناء خطط على أساس بيئي وقياس أثر المشروع بصورة علمية قبل وبعد التنفيذ".

ويشير إلى أن "الهدف من ذلك هو أن لا يكون (التكسي الأخضر) مجرد مشروع لاستبدال السيارات، وإنما مشروعاً يمكن قياس أثره بالأرقام، باحتساب كمية الوقود



فيلي:

أكثر من 26 ألف إبلاغ بقضايا فساد وصلت إلى هيئة النزاهة العراقية، في مؤشر على اتساع انخراط المواطنين في كشف شبكات الفساد والإبلاغ عنها، ولا سيما مع تصاعد وتيرة البلاغات خلال حملة "صولة الفجر" التي انطلقت في 28 حزيران/ يونيو 2026.

لكن كثرة البلاغات هذه تفرض تحديات على المؤسسات الرقابية والقضائية، تبدأ بالتحقق من المعلومات وفرزها، إلى مواجهة البلاغات الكيدية وحماية المخبرين، وصولاً إلى احتمال تحول كثرة الملفات إلى ضغط يعقد مسار التحقيق ويحد من قدرة المؤسسات على التركيز في القضايا الأكثر أهمية. صولة الفجر تتوسع

وتأتي هذه التطورات في سياق حملة "صولة الفجر" التي لم تقتصر على الاعتقالات، إذ اتجهت الحكومة وهيئة النزاهة إلى تعزيز الجانب الوقائي وتدقيق العقود الحكومية ومتابعة المشاريع والمنافذ الحدودية. وفي 29 آب/ أغسطس الجاري، وجّه رئيس الوزراء العراقي علي الزبيدي بتفعيل قانون "مكافأة المخبرين" خلال زيارته هيئة النزاهة، مؤكداً أن "المعركة مع الفساد كبيرة"، وأن الهيئة تمثل "خط الصد الأول" في مواجهته. كما كشف المتحدث باسم الحكومة حيدر العبودي أن قيمة الأموال والأصول والعقارات المستردة تجاوزت تريليوناً و359 مليار دينار، وأن عدد البلاغات التي وصلت إلى هيئة النزاهة تجاوز 26 ألفاً، ولا سيما خلال مرحلة "صولة الفجر".

وقال إن الحكومة ماضية في الإصلاح المؤسسي وإغلاق ثغرات الفساد، مشيراً إلى أن الأتمتة والتحول الرقمي يمثلان جانباً وقائياً مهماً لتقليل التدخل البشري والحد من فرص الفساد والابتزاز. المكافأة والحماية

وفي هذا السياق، يقول الباحث القانوني علي التميمي، إن العراق يمتلك إطاراً قانونياً يجمع بين تحفيز المخبر وحمايته، مشيراً إلى قانون مكافأة المخبرين رقم 33 لسنة 2008 وقانون حماية الشهود والخبراء والمخبرين والمجني عليهم رقم 58 لسنة 2017.

ويوضح التميمي لمجلة "فيلي"، أن قانون عام 2008 وضع حافزاً مالياً للمواطن الذي يقدم معلومات تؤدي إلى استعادة الأموال والأصول المملوكة للدولة أو كشف جرائم السرقة والاختلاس والتزوير والفساد الإداري. وبحسب عرضه لأحكام القانون، تبلغ المكافأة 5% من قيمة المال المستعاد إذا لم يتجاوز 100 مليون دينار، و3% من المبلغ الذي يزيد على ذلك، فيما يمكن أن تصل مكافأة الإبلاغ عن جريمة تزوير تؤدي إلى القبض على مرتكبها إلى 500 ألف دينار.

ويشير إلى أن صرف المكافأة يرتبط باستعادة المال وصدور حكم قضائي



خطر رغم إيجابيتها..

ماذا تكشف كثرة بلاغات الفساد؟

تستخدم شبكات مرتبطة بالفساد بلاغات كاذبة ومتعددة ضد شخص واحد عندما تقترب التحقيقات منه، بهدف تشتيت جهود القضاء وإطالة مدة التحقيق.

وفي مثل هذه الحالات، قد يجد القضاء نفسه أمام عشرات أو مئات البلاغات ضد الشخص نفسه، بعضها قد يتضمن معلومات حقيقية وأخرى لا تستند إلى وقائع، ما يفرض تحقيقات متوازنة مالية وإدارية وقضائية قد تستغرق وقتاً طويلاً. ويرى الربيعي أن هذا الأمر قد يؤدي إلى إغراق المؤسسات الرقابية وإضعاف قدرتها على الوصول إلى الملفات الأكثر أهمية، فضلاً عن إمكانية استخدام نسب الإنجاز السنوية في البلاغات بصورة لا تعكس بالضرورة حجم العمل أو جودة النتائج. شراكة مجتمعية

أما المحلل السياسي زياد العرار فيرى أن تفعيل مكافأة المخبرين يمثل خطوة مهمة لتعزيز التعاون بين المواطن والأجهزة الرقابية والقضائية، خصوصاً أن القانون يشمل الموظف وغير الموظف.

ويعتبر العرار خلال حديثه لمجلة "فيلي"، أن الزيادة الكبيرة في الإبلاغ يمكن أن تكون مؤشراً على نجاح الخطوة في فتح قناة جديدة بين المجتمع ومؤسسات الدولة، لكنه يشدد

في الوقت ذاته على ضرورة التعامل مع جميع البلاغات بجدية ودقة، وإخضاعها لفحص أولي يحدد مدى صحتها وجدواها.

ويقترح تشكيل لجان متابعة تتمتع بخبرة قانونية وإدارية كافية للتمييز بين البلاغات التي تستند إلى معلومات فعلية وتلك التي قد تكون مدفوعة بأهداف سياسية أو شخصية أو بقصد التشهير.

ويؤكد في الختام أن إشراك المواطن في مكافحة الفساد لا ينبغي أن يتحول إلى بديل عن مؤسسات الرقابة، بل إلى جزء من منظومة متكاملة تتولى فيها الجهات المختصة التحقق والتحقيق والإحالة إلى القضاء.



" تلقى ٢٦ ألف إبلاغ

يتطلب منظومة

إلكترونية وحوكومية

قادرة ليس على

استقبال المعلومات

فقط، وإنما على

تحليلها وتصنيفها

وربطها بخلفيات

مقدميها وطبيعة

الادعاءات الواردة

فيها، إلى جانب بنية

مؤسسية قادرة

على التعامل مع هذا

الحجم من الملفات "

إلى أن قانون مكافأة المخبرين موجود منذ عام 2008، لكن عدم تفعيله طوال سنوات طويلة، قبل إعادة طرحه في الحملة الحالية، يثير أسئلة بشأن كفاءة تطبيق التشريعات الرقابية.

ويحذر من أن تلقى 26 ألف إبلاغ يتطلب منظومة إلكترونية وحوكومية قادرة ليس على استقبال المعلومات فقط، وإنما على تحليلها وتصنيفها وربطها بخلفيات مقدميها وطبيعة الادعاءات الواردة فيها، إلى جانب بنية مؤسسية قادرة على التعامل مع هذا الحجم من الملفات.

ويطرح الربيعي خطراً آخر يسميه "سياسة الإغراق"، إذ يمكن - بحسب تقديره - أن

خصوصيات شخصية، فيقول العبادي إن القانون يوفر للهيئة إمكانية حفظها، بينما تشكل سرية هوية المخبر إحدى أهم وسائل حمايته من الانتقام، إذ لا يُفترض كشف اسم المخبر ضمن الإجراءات الاعتيادية للإبلاغ.

مخاطر إغراق القضاء

لكن رئيس مؤسسة الهرين لدعم الشفافية والزاهة محمد الربيعي ينظر إلى الرقم من زاوية مختلفة، فهو يرى أن وصول البلاغات إلى هذا المستوى يعكس وجود مشاركة شعبية ودعم مجتمعي للحملة، لكنه في الوقت ذاته يكشف تحدياً مؤسسياً كبيراً. ويشير الربيعي خلال حديثه لمجلة "فيلي"،

وتدقيقه.

وبحسب العبادي، فإن الهيئة تتلقى الإبلاغ وتقوم بتقييمه والتحري بشأنه، فإذا ظهرت مؤشرات جدية تعرض القضية على قاضي التحقيق، الذي يتولى فتح التحقيق وتدوين أقوال الشهود واستكمال الأدلة والتحقيق مع المتهم، قبل إحالة الملف إلى المحكمة المختصة إذا ثبتت أركان الجريمة.

ويرى أن نظام المكافآت يمثل حافزاً إضافياً للإبلاغ، لأن المخبر لا يحصل على المكافأة لمجرد تقديم معلومة، وإنما عندما تكون المعلومة منتجة وتؤدي إلى نتائج قانونية واسترداد الأموال وفق الشروط المحددة. أما البلاغات الكيدية أو التي تقف خلفها

الوصول إلى المعلومات التي يصعب الحصول عليها بالوسائل التقليدية.

تدقيق البلاغات وعن آلية التحقق من البلاغات، يقول المحامي أحمد العبادي إن الإبلاغ عن جرائم الفساد يمثل وسيلة مهمة للوصول إلى المتورطين وكشف عمليات الفساد داخل مؤسسات الدولة.

ويوضح العبادي لمجلة "فيلي"، أن المادة 13 من قانون هيئة النزاهة تمنح الهيئة صلاحية التعامل مع البلاغات وفرزها، بما في ذلك حفظ الإبلاغ الذي لا يتضمن جريمة أو الذي تثبت التحريات عدم صحته، فيما يملك قاضي التحقيق صلاحية طلب الإبلاغ

بات، مع الحفاظ على سرية هوية المخبر. أما قانون حماية الشهود والمخبرين لعام 2017، فيوفر، وفق التميمي، إطاراً للحماية الأمنية والقضائية والاجتماعية للمشمولين به، بما في ذلك حماية الهوية وتغيير محل الإقامة عند الضرورة والإدلاء بالشهادة بوسائل توفر قدرًا أكبر من السرية، فضلاً عن تأسيس شعبة حماية الشهود في وزارة الداخلية لتقييم المخاطر وتنفيذ إجراءات الحماية.

ويرى التميمي أن الجمع بين القانونين يخلق معادلة تقوم على "المكافأة" لتحفيز المواطن و"الحماية" لتوفير الأمان له، وهو ما يمكن أن يعزز قدرة القضاء وأجهزة الرقابة على

رقعة جغرافية محددة في الوقت الحاضر. فالخدمات تستهلك ماديا من قبل الاحياء المقيمين لا من قبل الوثائق والأرشيفات، اذ يوضح التعداد الفعلي الكثافة السكانية في كل محافظة وقضاء وناحية، ونسب الفئات العمرية كالأطفال والشباب وكبار السن، وهو ما تحدد على أساسه الدولة حجم الاستثمارات والموازنات المخصصة لكل منطقة، مثلا بناء عدد محدد من المدارس، يتطلب معرفة دقيقة بأعداد الأطفال ضمن سن الدراسة في تلك المنطقة تحديدا، وليس عدد البطاقات المصدرة منذ سنوات.

فلو افترضت الجهات التخطيطية الاعتماد على الرقم التراكمي للبطاقات (52 مليوناً) أو ما يشابهه من السجلات الإدارية البحثية، لحدثت إشكاليات كارثية في التخطيط، منها، الهدر المالي بتخصيص موازنات ضخمة ومواد عينية أو خدمة مثل الحصص التموينية أو الوقود أو البنى التحتية لمناطق أو أشخاص غير متواجدين أساسا بسبب الوفاة، أو الهجرة الدائمة للخارج، أو تكرار إصدار البطاقات، ونأمل ان لا يستغل ذلك بإضافة ملف فساد جديد تُستقطع فيه الأموال من خزينة الدولة بحساب اشخاص غير متواجدين وعلى أساس ارقام غير فعلية. ان عدم دقة التقديرات ستؤدي إلى اختناقات شديدة، لأن الرقم التراكمي يضخم الأعداد الحقيقية للمستهلكين، مما يجعل شبكات المياه والكهرباء تظهر كأنها تغطي احتياجات تفوق الواقع، فيما الواقع يشهد ضغطا مختلفا تماما.

وبرغم أن التعداد السكاني هو الأساس الحاسم لخطط التنمية الاستراتيجية، إلا أن السجلات الإدارية مثل قاعدة بيانات البطاقة الوطنية والبطاقة التموينية، تظل بالغة الأهمية ومكملة للتخطيط الانبي مثل متابعة حركة التغير السكاني السنوية، وتحديث قواعد بيانات الرعاية الاجتماعية، ومراقبة معدلات الولادات والوفيات بين تعدادين رئيسيين، أي ان الاستراتيجيات الكبرى والبنى التحتية تصمم بناء على من يعيش على الأرض فعلا (السكان الحقيقيون)، فيما تدار العمليات الإدارية والامن والتوثيق اليومية بناء على قواعد البيانات والسجلات.



بين ٤٦ و ٥٢ مليونا ...

هل تضيق التنمية العراقية في دهاليز الأرقام المتضاربة؟

قيد الحياة ساعة تنفيذ التعداد فحسب. أي ان تعداد وزارة التخطيط يمثل عددا حيا ودقيقا للأحياء المقيمين في داخل البلد في نقطة زمنية محددة، في حين يمثل رقم وزارة الداخلية سجلا إداريا لكل ما جرى إنتاجه وطباعته من بطاقات عبر سنوات طويلة بغض النظر عن المتغيرات الحياتية كالوفاة أو السفر أو التبديل. ان خطط التنمية وتوفير الخدمات العامة تعتمد على عدد السكان الحقيقي والفعلي حصرا المستمد من التعدادات السكانية والمسوحات الديموغرافية الدقيقة، ولا يعتمد أبدا على الأرقام الإدارية التراكمية مثل أعداد البطاقات الصادرة، و ان المؤشرات الديموغرافية الفعلية هي التي تؤثر، وتستبعد السجلات التراكمية في التخطيط الاستراتيجي، فالمحاكاة الواقعية للاحتياجات اليومية من ذلك التخطيط لقطاعات حيوية مثل الماء، والكهرباء، والطرق، والمدارس، والمستشفيات، والحصص التموينية، تتطلب معرفة عدد الأفراد المتواجدين فعليا على الأرض وفي

البطاقات الوطنية للعراقيين المقيمين في دول المهجر لتحديث وثائقهم الثبوتية، وهم بالملايين ولم يجري عددهم ضمن سكان الداخل في تعداد وزارة التخطيط الذي اقتصر جغرافيا على داخل حدود العراق. في المشاريع الإدارية طويلة الأمد، يجري في كثير من الأحيان إعادة إصدار بطاقة جديدة للمواطن نفسه في حال ضياع الأولى أو تلفها، أو عند تعديل بعض البيانات الأساسية، وعلى مستوى قاعدة البيانات المركزية لوزارة الداخلية، قد تحتسب هذه العمليات ضمن السجلات تراكميا، فيما لا يمثل الشخص في التعداد السكاني إلا فردا واحدا حيا يعد مرة واحدة فقط، ونعتقد ان ذلك يعد هفوة ويثير الالتباس لدى السكان، اذ يثير الفرق بالملايين بين الرقمين الجدلي، بخاصة ان المعنيين بالأمر لم يشرحوا ذلك للعراقيين. الرقم التراكمي للبطاقات يشمل أطفالا ولدوا وأصدرت لهم بطاقات ثم توفوا لاحقا في العقد الماضي، فتبقى أسماؤهم مسجلة في الأرشيف التراكمي للبطاقات، في حين يسجل التعداد السكاني الأحياء المتواجدين على

وتتجسد أبرز أسباب هذا الاختلاف في الطبيعة التراكمية مقابل التعداد اللحظي (في نقطة زمنية محددة). الرقم المعلن (52 مليوناً) يمثل إجمالي البطاقات التي جرى إصدارها تراكميا منذ انطلاق المشروع عام 2015 وحتى اليوم، هذا الرقم يتضمن بطاقات لأشخاص توفوا في هذه السنوات العشر، فضلا عن بطاقات جرى إلغاؤها أو استبدالها لأسباب متنوعة مثل التلف، أو الضياع، أو تغيير اللقب والحالة الشخصية مع احتفاظ النظام بالرقم التسلسلي أو إصدار رقم جديد للملف.

اما التعداد السكاني في اللحظة الزمنية فيعتمد تعداد وزارة التخطيط وهو العد الفعلي والميداني للسكان الأحياء المتواجدين فعليا في داخل أراضي العراق في مدة جرد محددة (نهاية عام 2024)، مما يعني بطبيعة الحال استبعاد الموتى والمسافرين لمدد طويلة أو المقيمين في خارج البلاد بشكل دائم. وتتيح وزارة الداخلية العراقية عبر سفاراتها وممثلياتها في الخارج إمكانية إصدار

فيلي في دولة يفترض أن تدبر خطتها التنموية وميزانياتها على أرضية صلبة من البيانات الدقيقة، يقف الشارع العراقي اليوم أمام لغز محير: فجوة هائلة تقارب الـ 6 ملايين نسمة بين إحصاءات وزارة التخطيط وسجلات وزارة الداخلية.

الوطنية استغراب السكان، وتسببت في جدل ونقاش واسع في الشارع ومواقع التواصل بشأن هذا الفرق بالملايين، حتى ان البعض اتهم جهات معينة بإصدار بطاقات موحدة لأجانب بخاصة من دول اسيوية. وبحسب الخبراء القانونيين، لا يعد هذا الفارق تناقضا إحصائيا بالمعنى المفهوم، بل هو ناتج عن اختلاف طبيعة ومنهجية وقواعد احتساب كل رقم بين الجهات الحكومية (وزارة التخطيط ووزارة الداخلية).

وفيما تغلق وزارة التخطيط رقم عدد نفوس العراقيين عند نحو 46 مليوناً، ترفع الداخلية السقف إلى 52 مليوناً، ليتحول هذا التضارب الرقمي إلى جدل من الشكوك بشأن شبح التجنيس ومخاوف استغلال الفوارق في أبواب الفساد المالي.. فمن يملك الحقيقة؟ وكيف تبنى خطط المستقبل على أرقام مهزوزة؟ لقد أثار الفارق الظاهري بين إجمالي عدد السكان وبين الأرقام التراكمية للبطاقات



فاتورتان لا تنتهيان.. الكهرباء تستنزف جيوب الأسر العراقية

فيلي :

لا تنتهي كلفة الكهرباء التي تتحملها الأسرة العراقية عند الفاتورة الحكومية، فمع محدودية ساعات التجهيز، تضطر العائلات إلى الاشتراك بالمولدات الأهلية لتأمين احتياجاتها اليومية، ما يضيف أعباء مالية أخرى إلى ميزانياتها، تتصاعد خلال أشهر الصيف مع ارتفاع درجات الحرارة وزيادة الطلب على الطاقة.

الأهلية لسد النقص في الكهرباء الوطنية، تبقى كلفة الطاقة جزءاً ثابتاً من الإنفاق الأسري، تتأثر بمستوى التجهيز الحكومي وأسعار الوقود والصيانة والطلب الموسمي. وتظهر شهادات المواطنين وأصحاب المولدات، إلى جانب تقديرات الخبير الاقتصادي، أن الكلفة التي تدفعها الأسرة لتأمين الكهرباء لا تقتصر على الفاتورة الحكومية أو مبلغ الاشتراك الشهري، بل تشمل مجموعة من النفقات التي تتراكم على مدار العام، ما يجعل الكهرباء واحدة من المصروفات التي تفرض نفسها بشكل مستمر على ميزانية الأسرة العراقية.

الأهلية. ويؤكد أن كلفة إنشاء منظومة للطاقة الشمسية قادرة على توفير نحو 15 أمبيراً تبلغ، بحسب تقديره، نحو 7 ملايين دينار، وهي كلفة ما تزال مرتفعة بالنسبة إلى غالبية الأسر متوسطة الدخل، ما يحد من قدرتها على اعتماد الطاقة الشمسية بديلاً عن المولدات. ويتحدث الحسني، قائلاً إن معالجة العبء المالي للكهرباء تتطلب تحسين ساعات التجهيز الوطني، إلى جانب توفير حلول للطاقة البديلة بتكاليف تتناسب مع القدرات المالية للمواطنين. فاتورة مزدوجة وبينما يعتمد المواطنون على المولدات

دينار ومليون و250 ألف دينار، مؤكداً أن هذه النفقات تؤثر في المستوى المعيشي للأسرة وتستنزف جزءاً من دخل رب الأسرة. ويقدر الخبير العراقي، أن نفقات الكهرباء تستحوذ على نحو 10% من دخل رب الأسرة، ما ينعكس على قدرة العائلة على تغطية احتياجاتها الأخرى، خصوصاً في ظل تعدد الالتزامات المعيشية وارتفاع كلفة الخدمات وأنه لا توجد حلول فعلية للمشكلة ما دامت ساعات تجهيز الكهرباء الوطنية غير كافية، موضحاً أن اللجوء إلى الطاقة النظيفة، ولا سيما الطاقة الشمسية، يمثل أحد البدائل المطروحة لتقليل الاعتماد على المولدات

وقد يرتفع في بعض الأحيان إلى 1250 ديناراً، ما ينعكس على كلفة التشغيل وتسعيرة الأمبير". ووفقاً لصاحب المولدة، فإن تكاليف الصيانة والإصلاح تمثل أحد أبرز الأعباء التي يتحملها أصحاب المولدات، مبيناً أن إصلاح المولدة في حال تعرضها لعطل قد يكلف نحو 3 ملايين دينار. ويوضح أن المولدة التي يمتلكها تبلغ قدرتها 500 كي في، وتجهز المشتركين بنحو 1200 أمبير، مشيراً إلى أن أسعار الاشتراك تختلف خلال فصل الصيف مع ارتفاع درجات الحرارة وزيادة ساعات انطفاء الكهرباء الوطنية وأن سعر الأمبير الواحد قد يصل إلى 20 ألف دينار أو أكثر خلال بعض الفترات، نتيجة زيادة الطلب على التجهيز وارتفاع ساعات تشغيل المولدات.

وبشأن ساعات التجهيز، يختم صاحب المولدة، حديثه بالقول إنهم يجهزون المشتركين على مدار 24 ساعة، وهو ما يعرف بالتجهيز "الذهبي"، لذلك لا توجد، بحسب قوله، شكاوى بشأن ساعات التجهيز، إلا أن بعض المشتركين يعترضون على ارتفاع الأسعار، ولا سيما خلال أشهر الصيف.

1.25 مليون دينار سنوياً للكهرباء من جانبه، يسلط الخبير الاقتصادي محمد الحسني، خلال حديثه لمجلة "فيلي"، الضوء على الكلفة الإجمالية التي تتحملها الأسرة العراقية لقاء الكهرباء الوطنية والمولدات الأهلية، مبيناً أن هذه النفقات تمثل عبئاً اقتصادياً لا يظهر بصورة واضحة ضمن مؤشرات التضخم والإنفاق الأسري.

وبحسب الحسني، فإن متوسط الإنفاق السنوي للأسرة متوسطة الدخل على الكهرباء الوطنية واشتراك المولدات الأهلية يتراوح بين مليون و100 ألف

وارتفاع استخدام أجهزة التكييف. في حين، يرى المواطن يوسف طارق، خلال حديثه لمجلة "فيلي"، أن أسرته تدفع فاتورة الكهرباء الحكومية التي تبلغ عادة نحو 30 ألف دينار شهرياً، إلا أن المبلغ قد يرتفع في بعض الأشهر إلى أكثر من 200 ألف دينار، بحسب قوله، نتيجة عدم دقة قراءة العداد، ما يؤدي إلى صدور فواتير أعلى من الاستهلاك الفعلي.

ويضيف طارق أنه رغم المساوئ والمشكلات المرتبطة بالكهرباء الوطنية، فإنها تبقى، من وجهة نظره، أفضل من الاعتماد على أصحاب المولدات الأهلية، الذين يقول إنهم لا يراعون ظروف المواطنين، وإن هدفهم الأساسي تحقيق أكبر قدر من الربح.

كما يلفت إلى أن بعض أصحاب المولدات لا يقتنعون بالبرج القليل، ويحاولون تبرير رفع سعر الأمبير بالحديث عن ارتفاع أسعار الوقود أو قلة توفره، فضلاً عن حاجة المولدات إلى الصيانة والإصلاح، وهي أسباب يرى أنها تستخدم في كثير من الأحيان لتبرير زيادة الأسعار. الوقود والصيانة يدخلان في حساب التسعيرة

في المقابل، يوضح صاحب مولدة أهلية، لمجلة "فيلي"، أن التسعيرة الشهرية للاشتراك تحدد وفق مجموعة من العوامل، أبرزها حجم الانقطاعات التي تحدث خلال الشهر، وسعر الكاز المستخدم لتشغيل المولدة، فضلاً عن كميات الوقود التي توفرها الدولة خلال أشهر الصيف.

ويتابع قائلاً: "في حال عدم تجهيز أصحاب المولدات بالكاز المجاني من الدولة خلال فصل الصيف، فإنهم يضطرون إلى شرائه من السوق السوداء، حيث يصل سعر اللتر الواحد إلى نحو 1000 دينار،

وبين فاتورة حكومية قد تتجاوز في بعض الحالات مئات الآلاف من الدنانير، واشتراك شهري في المولدات الأهلية يرتفع مع انخفاض ساعات التجهيز الوطني، يجد المواطن نفسه أمام إنفاق مزدوج على الكهرباء، في وقت تطرح فيه كلفة هذه الخدمة تساؤلات عن تأثيرها في دخل الأسرة ومستوى معيشتها.

وتحدد المحافظة في بداية كل شهر سعر الأمبير وفقاً لمستوى تجهيز المنظومة الكهربائية الوطنية التي تتلقاها من وزارة الكهرباء، إلى جانب اختلاف الموسم، إذ تتباين ساعات تجهيز الكهرباء الوطنية بين الشتاء والصيف والربيع.

وبحسب المعطيات المتداولة، تكون ساعات التجهيز الوطني أقل خلال فصل الشتاء والصيف الحار، وقد تصل في بعض الحالات إلى نحو 10 ساعات يومياً، في حين ترتفع خلال فصل الربيع لتصل إلى أكثر من ذلك.

إلا أن التسعيرة المحددة من المحافظة لا يلتزم بها جميع أصحاب المولدات، بحسب الشكاوى، إذ يعتمد بعضهم على إضافة ما بين 3 آلاف و5 آلاف دينار على سعر الأمبير المحدد رسمياً، ما يرفع الكلفة الفعلية التي يتحملها المشترك، ولا سيما خلال أشهر الصيف التي تشهد انخفاضاً في ساعات التجهيز الوطني وارتفاعاً في الطلب على المولدات.

فاتورتان للكهرباء تثقلان ميزانية الأسرة ويقول المواطن أبو مازن، لمجلة "فيلي"، إن أسرته مشتركة بخمسة أمبيرات من إحدى المولدات الأهلية، وتدفع نحو 100 ألف دينار شهرياً، بواقع 20 ألف دينار للأمبير الواحد.

ويشير إلى أن كلفة الاشتراك ترتفع خلال أشهر الصيف، عندما يعتمد أصحاب المولدات على زيادة سعر الأمبير، ليقترّب في بعض الأحيان من الضعف، بالتزامن مع زيادة ساعات انقطاع الكهرباء الوطنية



"متوسط الإنفاق السنوي لأسرة متوسطة الدخل على الكهرباء الوطنية واشتراك المولدات الأهلية يتراوح بين مليون و100 ألف دينار ومليون و250 ألف دينار، أن هذه النفقات تؤثر في المستوى المعيشي للأسرة وتستنزف جزءاً من دخل رب الأسرة."

من خلال التوعية وتصحيح المعلومات ونشر الخطاب الذي يعزز التعايش. وبشأن استخدام الأحزاب السياسية لمواقع التواصل في التحريض بين مكونات المجتمع، أوضح هسكاني، أن ذلك حصل من بعض الجهات والأحزاب، خصوصاً خلال فترات التنافس السياسي والأزمات، عندما يتم استغلال الاختلافات الدينية والقومية والمذهبية للتأثير على الناس أو تحقيق مكاسب سياسية.

وأكد أن التعامل مع هذه الحالات يتطلب معايير واضحة تطبق على الجميع، سواء كان الخطاب صادراً عن سياسي أو حزب أو أي شخص آخر، واصفاً خطاب الكراهية بأنه الخطاب الذي يتحول فيه الاختلاف بين الناس إلى تحريض أو عداً ضد جماعة معينة بسبب دينها أو قوميتها أو هويتها.

ووفقاً لهسكاني، فإن هذا الأمر ليس جديداً بالنسبة إلى الإيزيديين، مشيراً إلى أن صوراً نمطية ومعلومات خاطئة وخطابات تحريضية انتشرت عنهم عبر فترات طويلة وأسهمت في ترسيخ صورة سلبية عنهم.

وربط هسكاني، بين هذه الخلفية وما تعرض له الإيزيديون عام 2014، قائلاً إن تنظيم داعش الإرهابي "استغل هذه الأفكار والصور النمطية ووظفها لتبرير جرائمه والإبادة الجماعية التي ارتكها بحق الإيزيديين".

تشريع ومواجهة مجتمعية وتتفق الآراء التي تحدثت إلى مجلة "فيلي" على أن مواجهة خطاب الكراهية لا تتوقف عند سن قانون جديد، بل تحتاج إلى منظومة متكاملة تشمل التشريع والتوعية والتعليم والإعلام ورصد المحتوى الرقمي، مع ضمان عدم تحول مكافحة الكراهية إلى وسيلة لتقييد حرية التعبير.

وفي بلد متعدد الأديان والقوميات والمذاهب، تبرز الحاجة إلى وضع تعريف قانوني دقيق لخطاب الكراهية، يميز بين الرأي والانتقاد من جهة، والتحريض على التمييز والعنف أو استهداف جماعة بسبب هويتها من جهة أخرى، بما يعزز حماية المجتمع ويحافظ في الوقت ذاته على الحقوق والحريات التي كفلها الدستور.



"تحريض وتهديد" ..

خطاب الكراهية يلاحق أقليات العراق

ف | فيلي :

مع تصاعد استخدام منصات التواصل الاجتماعي وانتشار المحتوى المحرض على الكراهية والتمييز، تتزايد المخاوف في العراق من تأثير هذه الخطابات على السلم المجتمعي، ولا سيما على الأقليات الدينية والقومية، في وقت ما يزال فيه تشريع خاص بخطاب الكراهية قيد النقاش ولم يدخل حيز التنفيذ.

أصبحت أقل من 15 ألف نسمة داخل البلاد، مقارنة بنحو 200 ألف في فترات سابقة.

اتهامات باستغلال الخطاب الطائفي سياسياً وبشأن دور الأحزاب السياسية في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، قال العثماني إن "بعض الأحزاب والجهات السياسية تستخدم خطاب المظلومية والطائفية لكسب جمهورها، وتستخدم جيوشاً إلكترونية لبث الفتنة بين المكونات".

كما تحدث عن ما وصفه بـ"الإقصاء السياسي"، مشيراً إلى مقعد الكوتا المخصص للصائبة، مبيناً أن استغلاله سياسياً من قبل كتل كبيرة، في حال حدوثه، يمثل شكلاً من أشكال الإقصاء.

ووصف العثماني خطابات الكراهية التي تستهدف الصائبة المندائين بثلاثة مستويات، هي "الخطاب التكفيري الديني، الذي يعتبرهم غير مؤمنين والخطاب التشويبي الثقافي، الذي يستهدف دينهم وعاداتهم وممارساتهم؛ والخطاب الإقصائي الوجودي، الذي يهدف إلى دفعهم للهجرة

مضيفاً أن عدم وجود تشريع خاص يضعف قدرة الضحية على تقديم شكوى، إذ يمكن أن تحال بعض الحالات إلى مواد قانونية تتعلق بالسب والقذف، والتي وصفها بأنها "ضعيفة" أمام طبيعة خطاب الكراهية وأثاره.

وأشار العثماني إلى أن مواقع التواصل الاجتماعي أصبحت المنصة الأولى لبث الكراهية ضد الصائبة، مدعياً أن أكثر من 90% من خطابات الكراهية التي تستهدف الصائبة تأتي عبر منصتي فيسبوك وتيك

توك. كما تابع قائلاً إن صفحات وحسابات تنشر "معلومات كاذبة ومشوهة عن الدين الصائبي"، من بينها ادعاءات تتعلق بمعتقداتهم وممارساتهم الدينية، معتبراً أن انتشار هذه المنشورات والتفاعل معها قد يتحول في بعض الحالات إلى تهديدات مباشرة.

وأضاف أن قلة أعداد الصائبة المندائين داخل العراق تجعل تأثير خطاب الكراهية عليهم أكثر خطورة، مبيناً أن أعدادهم،

ذاته. وأوضحت أن "القانون ما يزال مجرد مسودة مشروع قانون ولم يتم إقراره حتى الآن، وقد قدم إلى البرلمان العراقي من قبل الكتلة الإيزيدية في مجلس النواب".

غياب قانون يضعف حماية الضحايا من جانبه، قال المتحدث الرسمي باسم رئاسة طائفة الصائبة المندائين في العراق، رام أسعد العثماني، لمجلة "فيلي"، إن الحاجة إلى تشريع قانون خاص بخطاب الكراهية "ملحة جداً، وخاصة بالنسبة إلى الأقليات الدينية ومنها الصائبة المندائيون".

وبحسب العثماني، فإن الدستور العراقي، ولا سيما المادة السابعة، منع التكفير والطائفية، لكن لا يوجد قانون خاص يعاقب على خطاب الكراهية بصورة واضحة، موضحاً أن الصائبة المندائين يتعرضون لخطابات تكفيرية تعتبرهم كفاراً ونجسين.

ولفت إلى أن هذا الخطاب، قد يتحول إلى اعتداءات على المعابد والممارسات الدينية، فضلاً عن أشكال من التهجير والإقصاء،

وقالت مديرة مركز خطابات الكراهية في مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والإعلامية، أمينة الذهبي، لمجلة "فيلي"، إن المؤسسة تتابع منذ عشر سنوات المستوى المتصاعد لخطابات الكراهية في وسائل التواصل الاجتماعي، وهو أمر يقلقنا كمؤسسة متخصصة بالتنمية الثقافية والإعلامية.

وأضافت الذهبي، أن "هذا الخطاب يهدد السلم المجتمعي ويحرض على العنف، وغالباً ما يروج لفكر متطرف، سواء كان اجتماعياً أو سياسياً أو دينياً"، مبينة أن "النتائج والآثار النفسية والمعنوية التي تتركها هذه الخطابات في المجتمع خطيرة".

وشددت على ضرورة ألا يترك من يروج للكراهية بلا محاسبة، أينما كان ومهما كانت مصادرها، مشيرة إلى أن مؤسسة مسارات قدمت "مسودة مشروع قانون الوقاية من التمييز وخطابات الكراهية" إلى مجلس النواب ومكتب رئيس الجمهورية، بهدف معالجة الفجوة التشريعية وتجريم خطابات الكراهية، مع حماية حرية التعبير في الوقت



إدارة "خارج الدولة"..

نصف الأحزاب العراقية تحكم بـ"قوة السلاح"

هـ

فيلي

أكثر من 340 حزباً سياسياً مجازاً في العراق، لكن النفوذ الفعلي يتركز في نحو 10 إلى 15 حزباً وتحالفاً رئيسياً، يرتبط أكثر من نصف هذه القوى بصورة مباشرة أو غير مباشرة بأجنحة وفصائل مسلحة أو تشكيلات أمنية ذات ولايات سياسية.

ومنذ سقوط نظام صدام حسين عام 2003، توسعت التعددية الحزبية في العراق، بالتزامن مع استمرار ارتباط قوى سياسية بأجنحة وفصائل مسلحة، رغم حظر الدستور والقوانين العراقية السلاح خارج إطار الدولة. وتضم قائمة الأحزاب المجازة قوى إسلامية وقومية ومدنية وكوردية وتركمانية ومسيحية، لكن عدد الأحزاب لا يعكس حجم النفوذ أو التمثيل البرلماني، إذ تتركز القوة السياسية وصناعة القرار في عدد محدود من القوى والائتلافات الرئيسية، فيما تفتقر الغالبية إلى تمثيل برلماني مؤثر. التعددية وصعود السلاح

وقبل عام 2003، كان العراق يعيش نظام الحزب الواحد، إذ هيمن "حزب البعث" على الحياة السياسية ومنع عملياً قيام تعددية حزبية حقيقية.

وبعد سقوط النظام في 9 نيسان/ أبريل 2003، انفتح المجال أمام تشكيل الأحزاب

والحركات السياسية، ثم جاء دستور عام 2005 ليؤسس لنظام ديمقراطي وتعددي يضمن التداول السلمي للسلطة. وفي هذا السياق، يقول الخبير القانوني، فيصل ريكان، إن التحول من نظام الحزب الواحد إلى التعددية السياسية أوجد بيئة سمحت بظهور أعداد كبيرة من الحركات والأحزاب.

ويضيف ريكان، مجلة "فيلي"، أن هذا التحول تفاق، خلال السنوات التالية، مع ظهور حركات مسلحة مرتبطة بعدد من القوى السياسية، إذ لجأت بعض الأحزاب إلى الاحتفاظ بتشكيلات مسلحة بحجة حماية وجودها ونشر أفكارها، في وقت كان الدستور واضحاً في "منع تشكيل ميليشيات خارج القوات المسلحة".

ويشير إلى أن الدولة حاولت لاحقاً إدخال عدد من الفصائل المسلحة ضمن مؤسساتها الرسمية، مع الدفع باتجاه حصر السلاح بيد الدولة، محذراً من أن استمرار أي

تشكيل مسلح خارج الإطار القانوني يبقى الحزب المرتبط به عرضة للمساءلة القانونية والدستورية.

وتنص المادة التاسعة من الدستور العراقي على أن القوات المسلحة والأجهزة الأمنية تخضع لقيادة السلطة المدنية ولا تتدخل في السياسة، كما تنص صراحة على أن "يحظر تكوين ميليشيات عسكرية خارج إطار القوات المسلحة".

كما جاء قانون الأحزاب السياسية رقم 36 لسنة 2015 ليضع قيوداً إضافية على العلاقة بين الحزب والسلاح؛ إذ تحظر المادة 8 تأسيس الحزب أو عمله على أساس التنظيم العسكري أو شبه العسكري أو ارتباطه بقوة عسكرية، فيما يتيح القانون، في حالات محددة، اللجوء إلى القضاء لحل الحزب الذي يمارس نشاطاً عسكرياً أو شبه عسكري أو يستخدم العنف في نشاطه السياسي.

معضلة النظام السياسي

وفي هذا الجانب، يرى الباحث في الشؤون السياسية، مهند الجنابي، أن ما يواجهه العراق لا يمكن اختزاله في "ظاهرة" أو "إشكالية"، بل هو "معضلة في النظام السياسي العراقي" تأسست في مرحلة مبكرة بعد 2003.

ويربط الجنابي، خلال حديثه لمجلة "فيلي"، جذور المشكلة بعملية دمج تشكيلات مسلحة كانت معارضة لنظام صدام حسين، ثم انتقال البلاد لاحقاً إلى مرحلة ظهور فصائل وميليشيات مسلحة وصولاً إلى الوضع الراهن.

ويعتبر أن انتخابات عام 2018 كانت نقطة مفصلية، بعدما دخلت قوى مرتبطة بفصائل مسلحة إلى البرلمان عبر أطر سياسية، بينما احتفظت بقواعدها المسلحة.

ويقول الجنابي إن ذلك خلق "إشكالية دستورية وقانونية كبيرة"، لأن الدستور وقانون الأحزاب يضعان قيوداً على الأحزاب ذات الأجنحة المسلحة.

ويضيف أن استمرار هذا الواقع أفرز قوى سياسية تجمع بين النفوذ البرلماني والقوة المسلحة، ما يجعل حصر السلاح بيد الدولة أحد أبرز مداخل إصلاح النظام السياسي.

لكن الجنابي يرى أن المصطلحات نفسها

شهدت تراجعاً في سقفا؛ فبدلاً من الحديث عن "نزع السلاح" أو حصره بصورة كاملة بيد الدولة، أصبح الخطاب السياسي يتجه نحو مفهوم "تنظيم السلاح".

ويقول إن "العراق بحاجة إلى نزع السلاح وليس حصر السلاح"، متسائلاً عن مدى قدرة القائد العام للقوات المسلحة على اتخاذ القرار بصورة مستقلة بشأن تشكيلات مسلحة ترتبط في الوقت نفسه بقوى سياسية.

ويعتبر أن السيادة لا تنتهك من الخارج فقط، بل يمكن أن تنتقص من الداخل أيضاً عندما تصبح جماعات مسلحة قادرة على التأثير في القرار الرسمي أو في إدارة الأمن والسياسة.

ضعف مؤسسات الدولة

من جهته، يرى الباحث في الشأن السياسي، عبد القادر الناييل، أن المشكلة تجاوزت حدود المخالفة القانونية إلى تأثير مباشر في طبيعة النظام السياسي.

ويقول الناييل لمجلة "فيلي"، إن النظام السياسي العراقي "ينتهك" في ممارساته أحكام قانون الأحزاب وقواعد المشاركة السياسية التي تمنع الأحزاب ذات الأجنحة المسلحة، معتبراً أن استمرار هذه الحالة على مدى أكثر من عقدين أدى إلى نشوء "دويلات" ذات نفوذ عسكري واقتصادي وسياسي وإعلامي. ويعزو الناييل ذلك إلى ضعف مؤسسات الدولة، وما يصفه بتأثير القوى المسلحة على القرار السياسي والاقتصادي، داعياً إلى إعادة فرض القانون على أساس المساواة والعدالة، ونزع السلاح عبر مؤسسات الدولة والقضاء.

كما يدعو إلى معالجة ملف الجماعات المسلحة الأجنبية الموجودة في العراق، وإغلاق "المكاتب الاقتصادية" التابعة لأحزاب مسلحة، والتي يتهم بعضها بممارسة ضغوط على التجار والمقاولين وأصحاب الأعمال. ويقترح الناييل في الختام معالجة أوضاع عناصر الأجنحة المسلحة من خلال برامج لإعادة دمجهم في مؤسسات الدولة أو توفير خيارات مدنية لهم، بالتوازي مع إلزام مفوضية الانتخابات بعدم السماح لأي حزب يثبت ارتباطه بجناح مسلح بالمشاركة السياسية، وتسليم الأسلحة إلى الدولة.

العِقال..

خيط "الهيبة" للرجل العراقي وإرث لا ينقطع

وفي القرى والأرياف والبادية، يحرص بعض الآباء على وضع العِقال على رؤوس أطفالهم منذ سن الخامسة تقريباً، في محاولة لتعريفهم مبكراً بتقاليد الآباء والأجداد، وتعويدهم على الكرم وحسن الضيافة واحترام الآخرين والجلوس مع كبار السن والاستماع إلى أحاديثهم وتجاربهم.

ومع انتقال الطفل إلى مرحلة الشباب، يتغير معنى العِقال في نظر المجتمع، إذ يصبح ارتداؤه مرتبطاً بصورة الرجل الأكثر وقاراً ومسؤولية، والذي يُنتظر منه أن تكون كلماته موزونة وتصرفاته محسوبة، وأن يسير وفق القيم والتقاليد التي نشأ عليها.

ويقول هادي الغزالي، أحد أبناء البادية، لـ"مجلة" فيلي، إن أبناء البادية يحرصون على تعويد أبنائهم على ارتداء العِقال منذ سن الخامسة تقريباً، بهدف تعريفهم بتقاليد الآباء والأجداد وتعليمهم احترام الآخرين وكرم الضيافة، فضلاً عن الجلوس مع كبار السن والتعلم من أحاديثهم وتجاربهم.

وبضيف الغزالي أن العِقال يمنح الرجل مكانة اجتماعية أكبر داخل مجتمع البادية، ويجعله أكثر حرصاً على الالتزام بالسلوك الذي يراه المجتمع مناسباً والسير في الطريق الصحيح وفقاً للقيم والتقاليد المتوارثة.

العِقال المعاصر

لكن حكاية غطاء الرأس في العراق لا تبدأ من البادية أو الأسواق الحديثة، فأثار بلاد الرافدين تقدم شواهد قديمة على أهمية أغطية الرأس ودلالاتها الاجتماعية والسياسية.

ويقول الباحث الأنثري برهان الدلبي لـ"مجلة" فيلي، إن النظر إلى العِقال فوق الكوفية أو الغترة اليوم يجعل من الصعب تصور أن تقاليد غطاء الرأس في العراق تعود إلى عصور موغلة في القدم، مبيناً أن تماثيل حكام بلاد

من رأس طفل في البادية إلى مجالس الرجال، ومن رعي المواشي إلى المناسبات الاجتماعية، ظل العِقال حاضراً في تفاصيل الحياة العراقية، لا بوصفه قطعة من الزي التقليدي فحسب، بل رمزاً للوقار والهيبة وتحمل المسؤولية، وقطعة تحمل في شكلها البسيط ذاكرة اجتماعية متوارثة بين الأجيال.



خيط "الهيئة" للرجل العراقي وإرث لا ينقطع

الرافدين تفتح باباً مهماً للبحث في تاريخ أغطية الرأس وتطورها عبر آلاف السنين. ويضيف الدلفي أن من أبرز الشواهد تماثيل كوديا، حاكم لكش السومرية، الذي عاش في أواخر الألف الثالث قبل الميلاد، إذ يظهر في عدد من تماثيله بغطاء رأس مميز، فيما يصف متحف اللوفر هذا الغطاء بأنه غطاء رأس ملكي، وتعود إحدى أشهر القطع، وهي رأس كوديا، إلى نحو 2120-2110 قبل الميلاد. ويؤكد الباحث أن الدقة العلمية تفرض التمييز بين غطاء رأس كوديا والعقال المعروف اليوم؛ فغطاء الرأس في تماثيل كوديا كان قطعة كاملة تغطي الرأس، بينما العقال بصورته المعاصرة رباط دائري مستقل يوضع فوق غطاء الرأس لتثبيته. أما العقال بصورته المعروفة اليوم، فيوضح الدلفي، فقد أصبح مع مرور الزمن جزءاً من الزي العربي، واكتسب دلالات اجتماعية وثقافية ارتبطت بالوقار والهيئة ومكانة الرجل داخل مجتمعه.

ويشدد على أن التشابه في الشكل لا يمكن أن يكون وحده دليلاً على استمرارية تاريخية، لكنه يؤكد في الوقت نفسه أن العراقيين القدماء عرفوا أغطية رأس ذات أهمية رمزية منذ أكثر من أربعة آلاف عام، وأن تماثيل حكام بلاد الرافدين تقدم شواهد واضحة على مكانتها في المجتمع القديم.

حرفة العقال ومن الآثار إلى الأسواق، لا تزال النجف تحتفظ بحرفة صناعة العقال، التي تحولت إلى مهنة تتوارثها الأجيال وتصل منتجاتها إلى مناطق مختلفة داخل العراق وخارجه. ويقول رحمن تويج، صاحب محل لبيع العقال والكوفية، لـ"مجلة فيلي"، إن صناعة العقال بمختلف أنواعه تشتهر بها مدينة النجف، مبيناً أن منتجاتها لا تقتصر على السوق المحلية، بل تصل إلى زبائن من داخل العراق وخارجه.

ويشير تويج إلى وجود أنواع متعددة من العقال، من بينها المرعز والسوري والأجنبي، موضحاً أن العقال المرعز من الأنواع المعروفة في النجف، ويصنع من خيوط نسيجية تصل إلى المدينة عبر الشام، قبل أن يتولى أصحاب

المهنة خياطته وتجهيزه وطرحه في الأسواق. ويبين أن العقال المرعز يأتي بعدة أنواع من حيث الملمس والشكل، بينها الأملس والخشن والناعم، لافتاً إلى أن لكل منطقة تفضيلاتها؛ فالنوع الناعم يُقبل عليه أبناء المنطقة الغربية، بينما يفضل أبناء محافظات الوسط والجنوب العقال المرعز المعروف بـ"أبو الشعر".

ويضيف أن من الأنواع الأخرى العقال المقدّف، أو ما يعرف بالعقال القديفة، وهو من الأنواع التي يرتديها أبناء محافظة ميسان، موضحاً أن هذا النوع حديث نسبياً، وتستخدم في صناعته خيوط يابانية، فيما تتم عملية تصنيعه في النجف.

ويستذكر تويج أن صناعة العقال قبل عام 2003 كانت تمر بمراحل مختلفة، مبيناً أن أصحاب المهنة كانوا يشترون العقال المرعز من سنجار والموصل، ثم يرسلونه إلى مراحل الغزل والغسل والصبغ، قبل إعادته وتجهيزه للبيع.

أما اليوم، فيوضح أن دخول مكائن الخياطة أسهم في تسهيل الكثير من مراحل العمل، ولا سيما الغزل والخياطة، وساعد أصحاب المهنة على إنتاج أنواع مختلفة خلال وقت أقل. وعن الأسعار، يقول تويج إن أسعار العقال تبدأ من نحو 4 آلاف دينار عراقي وترتفع بحسب النوع والجودة وطريقة التصنيع، وصولاً إلى نحو 300 ألف دينار، فيما توجد أنواع تصنع وفق طلب الزبون وتفصيله الخاص.

عراقي أم خليجي؟ وفي قلب سوق العبايجية وسط مدينة النجف، وعلى مقربة من مرقد الإمام علي (ع)، تتواصل حكاية العقال بأنواع وأشكال مختلفة، فيما يحتفظ العقال العراقي بخصائص تميزه عن بعض الأنواع المتداولة في دول الخليج.

ويقول أبو علي النجفي، صاحب محل لبيع العقال في سوق العبايجية، لـ"مجلة فيلي"، إن العقال العربي يحمل سمات تختلف من منطقة إلى أخرى تبعاً للبيئة والثقافة والعادات المحلية، مبيناً أن الفروقات بين العقال العراقي والخليجي تظهر في الشكل

الأنواع بلمعان واضح.

ويضيف أن الوزن والمرونة يشكّلان فارقاً آخر؛ فالعقال العراقي يكون أثقل نسبياً وأكثر تماسكاً، ويحافظ على شكله الدائري فوق الكوفية أو اليشماغ، بينما تميل بعض الأنواع الخليجية إلى الخفة والمرونة.

ومن الفروقات أيضاً الزوائد أو الشرايات الخلفية، إذ يأتي العقال العراقي في الغالب بشكل سادة ومن دون حبال متدلّية من الخلف، بينما تظهر هذه الزوائد في بعض الأنواع الخليجية، وتعرف في بعض البلدان بتسميات مثل "الكروشة" أو "الهدب"، مع اختلافها من دولة إلى أخرى.

ويؤكد أبو علي أن هذه الاختلافات تكشف تنوع الزي التقليدي وتكيفه مع البيئات

والثقافات المحلية، فيما يبقى العقال في العراق جزءاً حاضراً من الموروث الاجتماعي والزي التقليدي، ولا سيما في مناطق الريف والبادية.

وفي النهاية، يبقى العقال أكثر من خيوط

سوداء تعتلي الرأس؛ فهو في البادية علامة انتقال إلى الرجولة، وفي مجالس الرجال عنوان للوقار، وفي الأسواق حرفة متوارثة، وفي الذاكرة العراقية قطعة من زي حملته الأجيال وحافظت على حضوره رغم تغير الأزمنة.

" العراقيين القدماء عرفوا أغطية رأس ذات أهمية رمزية منذ أكثر من أربعة آلاف عام، وأن تماثيل حكام بلاد الرافدين تقدم شواهد واضحة على مكانتها في المجتمع القديم."



لماذا يحب العراقيون الرعب؟.. روايات تخطف الشباب وتحذيرات تخص الأطفال

فيلى :

يشهد أدب الرعب إقبالا متزايدا بين الشباب في العراق، مدفوعا بانتشار منصات التواصل الاجتماعي وسهولة الوصول إلى الروايات والمقاطع المرعبة، فيما يجد فيه بعض القراء وسيلة لكسر روتين الحياة والابتعاد عن ضغوط الواقع، وسط تحذيرات نفسية من الإفراط في تعريض الأطفال للمحتوى المرعب والعنيف.

وتقول ميس البغدادي، البالغة من العمر 22 عاما، إن الرعب يمثل بالنسبة لها حالة إيجابية تنقل القارئ من أجواء الركود والصمت إلى عالم مليء بالإثارة والخوف. وتضيف البغدادي، لمجلة "فيلى"، إن "الرعب يخرجنا من عالمنا، خصوصا مع ما نعيشه يوميا من مشكلات وحروب وعدم استقرار وسباق لكسب المال بطرق مختلفة، لذلك يجد البعض في الرعب عالما آخر". وتوضح أن انتشار المقاطع القصيرة والمثوقة على منصات التواصل أسهم في زيادة التعلق بمحتوى الرعب، مبينة أن الشخص قد يشاهد مقطعاً قصيراً وينتظر

أياماً لمعرفة نهايته، وبعدها ينتقل إلى قصة أخرى، حتى يصبح هاتفه مليئاً بمحتوى الرعب. وترى البغدادي، أن الروايات الخيالية تساعد القارئ على الخروج من أجواء الواقع وكسر روتين الحياة، لافتة إلى أن القراءة تمنح الإنسان تجارب ومشاعر قد لا يكون قد عاشها في حياته. وتابعت حديثها بالقول إن "الرعب لا يخيف الجميع، فهناك أشخاص يجدون متعتهم فيه، وهناك من يفر من الرومانسي أو السياسي، كدولة العراق".

من القصة، وأن يعيش المشهد، لا أن يقرأ مجرد كلمات، بل يتخيل الموقف وينظر إليه أحيانا من منظور شخص ثالث". وتشير إلى أنها قرأت نحو 600 كتاب ورواية، بينها أعمال لم تستسغها بسبب اعتمادها على المشاهد المفرزة، فيما وجدت متعة في عدد كبير من الروايات، خصوصا الأعمال السياسية. كما تؤكد أنها قرأت روايات بينها "الشيطان" و"المياه المرعبة"، كما تلجأ إلى الروايات البوليسية وكتب الرعب عندما تشعر بالانزعاج، مشيرة إلى سلسلة تحقيقات وهي





"ممتعة ومضحكة وبها حب". وعن أسباب توجه الشباب نحو الرعب، تعزو البغدادي، ذلك إلى انتشار الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، إضافة إلى رغبة البعض في خوض تجارب مختلفة والبحث عن الإثارة. إقبال من الشباب والعائلات وفي معرض بغداد الدولي للكتاب، تؤكد العاملون في بيع كتب وروايات الرعب وجود إقبال واضح على هذا النوع من الأدب. وتقول سلى محمد، البالغة من العمر 27 عاماً، وتعمل في أحد معارض بيع كتب وروايات الرعب، لمجلة "فيلي"، إن "أكثر الزبائن تتراوح أعمارهم بين 25 و30 عاماً، وهم من الشباب الذين يحبون قراءة الرعب".

وبحسب محمد، فإن عائلات كاملة تأتي إلى المعرض، من الأب والأم والأطفال، ويشتركون كتباً وروايات الرعب، مبينة أن المعرض يضم أنواعاً مختلفة من هذا الأدب. وتوضح محمد، أن الإقبال على كتب الرعب مرتفع في الوقت الحالي، مرجعة ذلك، من وجهة نظرها، إلى اعتياد الجمهور على المحتوى السريع والمشوق، وما وصفته بـ"الدوبامين العالي".

وتبين أن "المشاهد المفاجئة والأحداث السريعة هي التي تجذب الناس حالياً، لأنهم اعتادوا على المقاطع القصيرة التي تمر بسرعة"، لافتة إلى أن كل كتاب رعب يمكن أن يخرج منه القارئ بأشياء إيجابية، وهناك كتب سلبية، ويبقى الخيار للقارئ". وتلفت إلى أنها لم تكن تحب أدب الرعب في السابق، قبل أن تتغير نظرتها بعد قراءة سلسلة "الخوف"، ثم انتقلت إلى قراءة أعمال أخرى، مضيفة أن أكثر ما يجذبها الأعمال التي تجمع بين "الفن والتاريخ والأدب".

من جانبه، يقول هيثم حسن، صاحب معرض "دارك للنشر والتوزيع" المتخصص

الرعب من منظور علم النفس وفي مقابل هذا الإقبال، تحذر الباحثة في علم النفس، شيماء مجيد بهيه، من التأثيرات النفسية والاجتماعية للمحتوى المرعب والعنيف، خصوصاً عندما يتعرض له الأطفال بصورة متكررة. وتوضح بهيه لمجلة "فيلي"، أن مشاهدة الأطفال لمقاطع الرعب والعنف لم تعد ظاهرة عابرة، مبينة أن السؤال الأهم لا يتعلق فقط بسبب انجذاب الطفل إلى الرعب، وإنما بما يتركه التعرض المتكرر لهذه المشاهد في نفسيته وإدراكه للعالم. كما تضيف الطفل في المراحل العمرية المبكرة لا يزال يتعلم التمييز بين الخطر الحقيقي والمتخيل، وقد لا يمتلك النضج المعرفي الكافي لفصل الخيال عن الواقع

بالشكل الذي يستطيع البالغ فعله، مؤكدة أن انجذاب الطفل إلى الرعب لا يعني بالضرورة وجود مشكلة نفسية، فقد يكون بدافع الفضول أو الرغبة في إثبات الشجاعة أمام الأصدقاء أو تقليد الآخرين أو البحث عن الإثارة، إلا أن المشكلة تبدأ عندما تتحول المشاهد إلى عادة متكررة. وتشير إلى أن المشاهد المرعبة قد تبقى في ذاكرة الطفل بعد انتهاء الفيلم أو إغلاق الهاتف، وقد تظهر آثارها في صورة الخوف من الظلام واضطرابات النوم والحساسية تجاه بعض الأصوات والحركات، مضيفة أن التكرار قد يؤدي إلى انخفاض الاستجابة الانفعالية تجاه مشاهد العنف والرعب، بحيث يصبح المحتوى الذي كان مخيفاً في البداية أكثر اعتيادية، ما قد يدفع بعض

الأطفال إلى البحث عن محتوى أكثر شدة للحصول على مستوى الإثارة نفسه. وتحذر بهيه، من دور خوارزميات المنصات الرقمية في زيادة تعرض الأطفال لهذا النوع من المحتوى، موضحة أن مشاهدة مقطع مرعب قد تؤدي إلى ظهور مقاطع مشابهة وربما أكثر إثارة وصدمة أمام الطفل. وتتابع حديثها قائلة إن تأثير الرعب يختلف من طفل إلى آخر بحسب العمر والشخصية والحساسية الانفعالية وطبيعة المحتوى ومدة المشاهدة وتكرارها، فضلاً عن البيئة الأسرية وقدرة الطفل على التمييز بين الخيال والواقع، داعية الآباء إلى معرفة المحتوى الذي يشاهده أطفالهم، وعدم الاكتفاء بمنعهم أو الصراخ عليهم، بل اعتماد الحوار ووضع حدود تناسب مع

أعمارهم. كما نصحت بعدم تعريض الأطفال لمحتوى الرعب قبل النوم، ومراقبة أي تغيرات في النوم أو المزاج أو السلوك، محذرة من السخرية من مخاوف الطفل أو التقليل منها، مبينة أن الخوف بحد ذاته آلية طبيعية لحماية الإنسان، لكن تحوله إلى مادة ترفيه يومية لدى طفل لم يكتمل نضجه الانفعالي والمعرفي يستدعي انتباه الأسرة. وختمت حديثها بالقول إن التربية الرقمية لا تقتصر على معرفة عدد الساعات التي يقضها الطفل أمام الشاشة، وإنما تشمل معرفة "أي عالم يدخل إليه الطفل كل يوم من خلال ذلك الهاتف"، لأن "ليس كل ما يستطيع الطفل مشاهدته مناسباً لعمره".

مطالب

بتأسيس مجلس أعلى لإدارة كنوز أثرية تعود لآلاف السنين

فيلي :

يملك العراق مقومات

سياحية استثنائية تجمع

بين المواقع الأثرية

والحضارية، والمدن

التاريخية والأسواق

التقليدية، فضلاً عن التراث

الثقافي غير المادي، إلا أن

استثمار هذا الإرث وتحويله

إلى مورد اقتصادي وسياحي

ما يزال يواجه تحديات

تتعلق بالبنى التحتية

والاستقرار والخدمات

والتنسيق بين الجهات

المعنية.

وقال المتحدث الرسمي باسم هيئة السياحة التابعة لوزارة الثقافة والسياحة والآثار، علي ياسين، لمجلة "فيلي"، إن العراق يمتلك مقومات سياحية متنوعة، تجمع بين المواقع الأثرية والحضارية والمدن التاريخية والأسواق التقليدية، إلى جانب التراث الثقافي غير المادي.

وأوضح ياسين أن المواقع الأثرية والحضارية تمثل أحد أبرز عناصر

الجذب السياحي في العراق، وفي مقدمتها مدينة بابل المدرجة على لائحة التراث العالمي لليونسكو، والتي تضم آثاراً يعود تاريخها إلى أكثر من 4000 عام، من بينها بوابة عشتار وما يرتبط بالحدائق المعلقة، إحدى عجائب العالم القديم. وأشار إلى أن مدينة أور تمثل واحدة من أقدم المدن السومرية في التاريخ، وترتبط بموطن النبي إبراهيم (عليه السلام)، وتضم الزقورة الشهيرة، فيما

تعد عقرقوف، الواقعة على بعد نحو 30 كيلومتراً غرب بغداد، من أبرز المواقع الأثرية في البلاد. وأضاف أن عقرقوف كانت العاصمة الدينية والسياسية للدولة الكاشية التي حكمت بابل بين القرنين السادس عشر والحادي عشر قبل الميلاد، وتتميز بزقورتها أو معبدها المدرج، الذي يعد من أبرز الزقورات المتبقية في العراق، ويبلغ ارتفاعه الحالي نحو 57 متراً.

وبين ياسين، أن نينوى ونمرود تمثلان مراكز مهمة للحضارة الآشورية، لما تضمانه من قصور ومعابد ونقوش ضخمة، فيما تعد مدينة الحضر من أبرز المدن الرومانية المحصنة في العراق، وهي مدرجة على لائحة التراث العالمي. ولفت إلى أن المتحف الوطني العراقي في بغداد يمثل رحلة تمتد لنحو سبعة آلاف عام من تاريخ الحضارة العراقية، ويعد المؤسسة الرسمية المعنية بحفظ

مطالب بتأسيس مجلس أعلى لإدارة كنوز أثرية..

وتنظيم الإرث الأثري العراقي، ويضم ما بين 170 و200 ألف قطعة أثرية تمثل مراحل حضارية متعددة، بينها السومرية والأكدية والبابلية والآشورية وحضارة الحضرة والفترة الإسلامية، موزعة على 28 قاعة عرض ودرج.

بغداد القديمة وأشار المتحدث الرسمي إلى أن بغداد القديمة، بما تضمه من شارع المتني وسوق الشورجة وخان مرجان، تمثل نموذجاً يجمع بين التاريخ والتجربة الثقافية الحية، إلى جانب مدن تاريخية أخرى، مثل الكوفة وواسط والبصرة القديمة، التي تتمتع بأبعاد تاريخية وإسلامية وأدبية وفلسفية عميقة. وأكد ياسين أن المقومات السياحية العراقية لا تقتصر على المواقع الأثرية، بل تشمل إرثاً ثقافياً غير مادي غنياً، يتمثل بالشعر الشعبي والمقامات الموسيقية والحرف اليدوية، ومنها النحاسيات والسجاد والزخرفة الإسلامية، فضلاً عن المطبخ العراقي التقليدي وما يحمله من تنوع وارتباط بقصص وتقاليد تاريخية متوارثة. ونبه إلى أن هذه المقومات تأتي ضمن الرؤية المقترحة لإعداد الاستراتيجية الوطنية لتطوير السياحة في العراق، الهادفة إلى الاستفادة من التنوع الحضاري والثقافي الذي يتميز به العراق وتعزيز حضوره كوجهة سياحية تاريخية وثقافية.

رافد اقتصادي من جانبه، ذكر الباحث الأثري قيس رشيد، لمجلة "فيلي"، إن السياحة الأثرية تمثل قطاعاً مهماً وحيوياً ضمن منظومة السياحة العامة، وتسهم إلى جانب السياحة الطبيعية والدينية والعلاجية وغيرها في رفد اقتصاديات الدول ودعم خططها التنموية والاستثمارية، بما يساهم في رفع مستوى الدخل وتحسين

فضلاً عن إسهامات مبكرة في تنظيم المجتمع وحقوق الإنسان. ولفت إلى أن هذه المقومات تجعل من المدن والمواقع الأثرية العراقية مقصداً سياحياً فريداً، إلا أن حالة عدم الاستقرار التي مر بها العراق، إلى جانب الأزمات السياسية والمالية المتعاقبة، أربكت وعطلت الكثير من التطلعات الرامية إلى بناء قطاع سياحي أثري يليق بمكانة العراق وتاريخه.

وأكد رشيد أن إنعاش السياحة الأثرية يتطلب توفير بيئة آمنة وبنى تحتية حديثة، وإعداد كوادر متخصصة لإدارة المرافق السياحية الأثرية، إلى جانب توفير الخدمات التي يحتاجها السائح، ومنها المساحات الخضراء والمطاعم والفنادق والأماكن الترفيهية، فضلاً عن تطوير الطرق والمطارات والمتاحف وتسهيل إجراءات الحصول على التأشيرات السياحية للراغبين بزيارة

العراق.

وبين أن هذه المتطلبات تؤكد أن النهوض بالسياحة الأثرية لا يمكن أن يكون مسؤولية وزارة واحدة، وإنما يحتاج إلى جهود وطنية مشتركة تشارك فيها مختلف الوزارات والجهات ذات العلاقة. واقترح رشيد، تأسيس مجلس أعلى للسياحة والآثار يضم جميع الجهات المعنية ويرتبط مباشرة برئاسة مجلس الوزراء، معتبراً أن هذه الخطوة يمكن أن

تسهم في تنشيط قطاع السياحة بصورة عامة والسياحة الأثرية بصورة خاصة. وخلص إلى أن الآثار تمثل قاسماً مشتركاً بين العراقيين، وأحد أبرز رموز الهوية الوطنية الجامعة، مشدداً على أن الاستثمار في هذا الإرث لا يقتصر على الجانب الاقتصادي والسياحي، بل يسهم أيضاً في تعزيز روح المواطنة وبناء أجيال تؤمن بعراق واحد قوي، ومتصالح مع تاريخه وذاته ومع الآخرين.

”

" إنعاش السياحة الأثرية يتطلب توفير بيئة آمنة وبنى تحتية حديثة، وإعداد كوادر متخصصة لإدارة المرافق السياحية الأثرية، إلى جانب توفير الخدمات التي يحتاجها السائح، ومنها المساحات الخضراء والمطاعم والفنادق والأماكن الترفيهية "





رفاهية البنزين !

بين أزمة إقليمية وواقع محلي، يقف العراقي بالطابور ينتظر حصته من وقود لا يملك قراره. ينتظر بصبر اعتاد عليه، ويتساءل: كم طابوراً بعد هذا، وكم انتظاراً قبل أن تصبح الخدمات الأساسية حقاً لا مئة؟.. ورغم ذلك، يبقى في المشهد شيء يشبه الرجاء: كأن العراقي يقول إنه لا يزال قادراً على الانتظار، أملاً في أن يجد في نهاية الطابور وطنٌ يستحق الصبر..

مدير التحرير

فهيلى

FAILY MAGAZINE
مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفق



صاحب الامتياز

مؤسسة الثقافة والاعلام للورد الفيليين
دهزگای رۆشنبیری و راگه یاندنی کوردی فهیلی
SHAFAG FOUNDATION OF CULTURE &
MEDIA FOR FAILI KURD

العدد 273 السنة الثانية والعشرون | أيلول / سبتمبر 2026